دورية دولية محكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

ISSN (Online) 2629-2572
رقم التسجيل: VR.3373.6330.B

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic Studies for Disasters and Opportunity Management

International scientific periodical journal

JSSDOM

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص تصدر عن المركز الديمقراطي العربي –برلين وهي تعنى في العلوم البينية والدراسات التخصصية في مجال إدارة المخاطر والطوارئ والكوارث وما ينتج عنها من فرص لا بد من إدارتها لاستدامة جودة الحياة البشرية.

المجلد الرابع–العدد السادس عشر ديسمبر/ كانون الأول 2022م

Registration number: VR.3373.6360.B

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (Online) 2629-2572

المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

Mobiltelefon : 00491742783717 -

What's App. 00972599572466

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

أ.د محمد رمضان الأغا

أستاذ دكتور التنمية المستدامة –الجامعة الإسلامية –غزة –فلسطين

نائب رئيس التحرير

د. محمد محمد المغير

أستاذ مساعد كلية الهندسة التطبيقية والتخطيط العمراني جامعة فلسطين –برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث بالجامعة الإسلامية بغزة–فلسطين

مدير التحرير

د. ياسر النحال

أستاذ مشارك في قسم العلوم البيئية بالجامعة الإسلامية –غزة

مدير التحرير المساعد

د. آسيا لفية

أستاذ التهيئة العمرانية بكلية التهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1– الجزائر.

سكرتير التحرير (أمانة التحرير)

د. صباح أحمد أبو شرخ –وزارة التربية والتعليم بغزة –باحثة في إدارة الأزمات والكوارث.

أعضاء هيئة التحرير

أ. د نظام الأشقر–الجامعة الإسلامية بغزة.

د. صيد أحمد سفيان –جامعة باجي بعناية –الجزائر.

د. زياد أبو هين –الجامعة الإسلامية –غزة.

أ. د. محمد عوض –الجامعة الإسلامية غزة.

أ. د. عبد الرحيم قيناوي أستاذ التخطيط العمراني –جامعة الأزهر–مصر.

رئيس الهيئة الاستشارية

أ. د. عبد الحليم زيدان–لبنان.

نائب رئيس الهيئة الاستشارية

د. عبد الرزاق الدليمي–الأردن.

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. سالم أبو عمر–ماليزيا.

د. فلة أبو القمح–الجزائر.

د. خالد الدهليز –سلطة عمان.

د. عبد الباري مشعل–أمريكيا.

د. فيفان أحمد فؤاد–مصر.

أ. د. عز الدين الطيب –السودان.

أ.د الهادي يحيى–المكسيك.

رئيس الهيئة العلمية

أ.د. نظام الأشقر–فلسطين

نائب رئيس الهيئة العلمية

د. زياد أبو هين–فلسطين

أعضاء الهيئة العلمية

د. حاتم أبو زايدة –فلسطين

د. حسام النجار –فلسطين.

د. ندى مهدي فوزي الجيلاوي –العراق.

د. وصال عبد الله –العراق.

د. أسماء جاسم محمد–العراق.

د. بيداء ستار –العراق.

أ.د أزهار عبد الله–العراق

د. راجي يوسف محمود –العراق

د. رفيف عبد الستار عبد الجبار –العراق

د. رعد قاسم صالح العزاوي –أربيل

د. سهام كامل محمد –العراق

د. هبة الرحمن أحمد –مصر.

د. علي تايه –فلسطين

د. حجاج محمد الحبيب –الجزائر

د. ثناء عبد الودود عبد الحافظ –العراق

د. يحيى جعفري –الجزائر

د. محمد فخرى صويلح –الجزائر

د. عبد الفتاح عبد ربه –فلسطين

د. هاني البسوس –عمان

د. فيفان أحمد فؤاد –مصر

د. خالد الدهليز –عمان

د. سميرة ديب –الجزائر

د. كمال محفوظ –فلسطين

د. نغم علي حسن –فلسطين.

د. سليمة بوشفرة –الجزائر.

د. أمال عبد المنعم –مصر.

د. محمد بشير –ماليزيا

د. رائد صالحة –فلسطين

د. محمد الكحلوت –فلسطين

د. سليمان وافي –فلسطين

د. بسام تايه –فلسطين

د. مصعب حبيب مرحوم الهاشمي –السودان

رئيس هيئة الجودة

د. محمود عبد الهادي لملوم–تركيا

نائب رئيس هيئة الجودة

د. عبد الرزاق الدليمي– الأردن

أعضاء هيئة الجودة

د. هاني البسوس– عمان

د. عبد الرحيم لحرش– الجزائر

د. سميرة ديب– الجزائر

د. محمد بشير– ماليزيا

د. محمود عبد العاطي– البحرين

د. يحيى جعفري– الجزائر

د. محمد فخرى صويلح– الأردن

د. فيفان أحمد فؤاد– مصر

رئيس هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية

د. زهرة الثابت – جامعة القيروان– تونس

نائب رئيس هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية

د. محمد على عوض – فلسطين

أعضاء هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية

د. حجاج محمد الحبيب– الجزائر

أ. د نظام الأشقر– فلسطين

د. محمد فوزي السرحي– فلسطين

فؤاد شحيبر– فلسطين

رئيس هيئة الاتصال والتواصل

د. عبد الرزاق الدليمي– الأردن

نائب رئيس هيئة الاتصال والتواصل

د. فيفان أحمد فؤاد– مصر

أعضاء هيئة الاتصال والتواصل

د. سالم ابو عمر– ماليزيا

د. محمود عبد العاطي– البحرين

د. سميرة ديب– الجزائر

د. عبد الباري مشعل– أمريكيا

د. مصطفى وجيه مصطفى إبراهيم– أمريكيا

د. محمود عبد الهادي لملوم– تركيا

أشرف خليل شحادة– السويد

هيئة التنسيق

د. سامر أبو زر

أ. سامي المغير

أ. رمزي أبو علي

أ. بركات الفرا

أ. فهمي الأغا

أ. أحمد جندية

أ. علاء الفرا

أ. محمد نعمان الجزار

شروط النشر

1-أن يكون البحث أصيلاً ومعدًّا خصيصًا للمجلة-ويمكن أن يكون مستلًا من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه بشرط ألا يكون قد نشر منها أي أبحاث أو أن تتم إعادة صياغة بنسبة لا تقل عن 60% من البحث.

2-تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلاسة الكتابة وسهولة فهمها واجتناب الأخطاء النحوية الإملائية واللغوية.

3-لا تقبل الأبحاث التي تزيد فيها نسبة التشابهات البحثية عن 15%.

4-ألا يكون البحث قد نشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

5-أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث تشمل (اسم الباحث ثلاثيًا-مكان العمل-طريق التواصل، الدولة) باللغة العربية والإنجليزية أو الفرنسية.

6- مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين وفريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين مجلة متخصصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات المحددة (إدارة الأزمات، إدارة الكوارث البشرية والطبية والمشتركة، إدارة الفرص، إدارة المعرفة، التنمية المستدامة، إدارة المعلومات، العلوم البيئة، السلامة والصحة المهنية، القوانين والتشريعات، إدارة الملاجئ والمأوى، إدارة السياسات والاستراتيجيات، إدارة الأحداث والطوارئ، إدارة السيناريوهات، إدارة الحكم الرشيد، إدارة البنية التحتية، إدارة الإعمار بعد الكوارث، إدارة المخاطر، العلوم البينية، استخلاص الدروس والعظات والعبر).

7-أن يرسل الباحث البحث المنسق وفق القالب على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني (jssdom@democraticac.de)

8-تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها مع إبداء الأسباب.

9-يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للجنة العلمية الاستشارية.

10-يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.

11-الأبحاث التي ترى اللجنة أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، ويسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالتعديلات، على الباحث الالتزام بالملاحظات وفق مدة تحددها هيئة التحرير.

12-يستلم كل باحث قام بالنشر شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

13-للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي ISSN (Online) 2629-2572

14-لا تراعى الأسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة بحيث إن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

15-أي تقرير من الهيئة العلمية يما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث التبعات والإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

16-تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها.

17-يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة إلى أهميتها والمحتوى العلمي.

18-تعرض المقالات على مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

19-لغات المجلة هي: العربية -الانجليزية-الفرنسية.

20-في حالات الترجمة يرجى توضيح السيرة الذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

يتوفر قالب موضح فيه نمط التوثيق المعتمد وكيفية كتابة الجداول والأشكال والهوامش.

عنوان جهة الباحث:

الملخص التنفيذي -باللغة العربية -الإنجليزية أو الفرنسية، ثم الكلمات المفتاحية من (4-7) لكمات، ويكتب المخلص بجمل قصيرة ومفيدة وواضحة ودقيقة إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية والأساليب العلمية والأدوات المستخدمة في البحث والنتائج التي توصل إليها الباحث.

- تقديم ملخص على شكل مفاهيم يوضح الدراسة البحثية الشاملة ويشمل عنوان الدراسة والمشكلة ويتفرع منها الأهداف والمنهجية وأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث وأهم المقترحات والنماذج التي يمكن أن تكون إضافة علمية جديدة.

- تحديد مشكلة البحث، وأهدافها وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع بما في ذلك آخر ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي، وتحديد مؤشراته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

- كما يجب أن يكون البحث مختتمًا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث وتكتب المراجع نظام جمعية علماء النفس الأمريكيين (APA)، وترتب في آخر المقالة أبجديًا على شكل نقاط.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالة المرجعية الذي يعتمده المركز الديمقراطي العربي في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة

المراجع.

ترتيب المراجع هجائيًا في القائمة وفقًا للآتي:

أ. إذا كان المرجع بحثًا في دورية: اسم الباحث (الباحثين)، سنة النشر، عنوان البحث، واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.

ب. إذا كان المرجع كتابًا: اسم المؤلف (المؤلفين)، سنة النشر، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر.

ج. إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، السنة، العنوان، يكتب رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة.

د. إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، سنة النشر، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، الدولة.

هـ. إذا كان المرجع مقابلة: يكتب اسم الشخص، تاريخ المقابلة، الشخص الذي أجرى المقابلة، المسمى الوظيفي، البلد على أن تكتب تحت عنوان مقابلات.

و. إذ كان المرجع مجموعة بؤرية: يكتب أسماء المجموعة في ملحق، موضوع النقاش في المجموعة، جهة عقد المجموعة، تاريخ عقد المجموعة، المكان، السنة.

ز. بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، رابط المقال، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع

يتراوح عدد كلمات البحث من 3000 حتى 8000 كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها بصورة استثنائية وحسب القيمة المعرفية، لبعض البحوث والدارسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون كالتالي:

هوامش الصفحة: تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 5، أسفل الورقة 1.5.

عنوان المقال: (نمط الخط: sakkalmajalla، حجم الخط: 20 Title of the article in English (Police Times New Roman، Taille : 16)

الاسم الكامل للباحث: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15) الدرجة العلمية للباحث (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13) مؤسسة الانتماء كاملة والبلد (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13) البريد الإلكتروني للباحث (نمط الخط: Times New Roman حجم الخط: 12)

الملخص (باللغة العربية): يشترط في الملخص أن لا يزيد عن 200 كلمة ولا يقل عن 150 كلمة، (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل).

الكلمات المفتاحية (باللغة العربية): بين 4 و 7 كلمات، (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل).

Abstract: (in English)(Between 150 words and 200 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

Key words: (in English) (Between 05 and 08 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

مقدّمة: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15).

المحتوى والمضمون: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:14، بين السطور: 1.15)

1-العنوان الرئيسي الأول: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، غليظ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

1-1-العنوان الفرعي الأول: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، غليظ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

1-2-العنوان الفرعي الثاني: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-العنوان الرئيسي الثاني: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

2-1– العنوان الفرعي الأول: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-2– العنوان الفرعي الثاني: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظ sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15 الخاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15)

قائمة المصادر والمراجع: (نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13، بين السطور: مفرد)

تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة، وتصدر المجلة بشكل ربع دوري "كل ثلاثة أشهر" ولها هيئة تحرير تخصصية وهيئة استشارية علمية دولية فاعلة تشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين، كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في كافة الاختصاصات.

تتشكل الهيئة الخاصة بالمجلة من مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين ذوي الاختصاص من الدول العربية والأجنبية حيث التحكيم اختياري المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة، إذ أن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية جهة مجلة إصدار مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص" بالشراكة مع فريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين.

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

المحتويات

م	الباحث	عنوان المقالة	الصفحة
1	د عبد الصمد خويا	تدبير الموارد المائية بحوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب بين سندان الندرة وتزايد الطلب	31-12
2	د. صديق الأمين أحمد بلال د. فرج الله محمد الكامل الماحي	دور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية لمعالجة الازمات التعليمية من وجهة نظر الطالب/المعلم	58-32
3	أ. محمد فتحي شرير د. محمد محمد المغير *أ.د محمد رمضان الأغا	مدى تطبيق المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة	84-59
4	أ. محمد نعمان خليل الجزار أ. محمد نبيل أبو عصر	دور المنظومة الإدارية في تحقيق مقتضيات إدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة	106-85
5	د. الشاذلي عيسى حمد عبد الله	سياسة الإغراق الاقتصادي وأثرها في الاقتصاد السوداني خلال الفترة من (2009-2022)	126-107
6	د. محمد نصر عبد الله نصر	ضوابط الرقابة القضائية على دستورية القوانين	141-127
7	د. رنيم زياد أحمد جوابرة	التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في الأردن	159-142

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

تدبير الموارد المائية بحوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب بين سندان الندرة وتزايد الطلب

The management of water resources in Ghris Basin in the Southeast of Morocco, between scarcity and increasing demand

د عبد الصمد خويا
Dr. Abdessamad khouya
دكتوراه في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
A doctor in natural geography, and a High School teacher in sefrou directorate, Morrocco
Abdessamad.khouya@usmba.ac.ma

يوثق هذا البحث كـــ: خويا، عبد الصمد (2022): تدبير الموارد المائية بحوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب بين سندان الندرة وتزايد الطلب، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (4)، العدد (16)، برلين، ص 12-31.

الملخص

يتعرض المغرب عموما بفعل موقعه الجغرافي وخصائصه المناخية والهيدرولوجية لفقر مائي، يتجلى ذلك في تراجع متوسط نصيب الفرد السنوي من المياه المتاحة. وتعتبر المناطق الجافة وشبه الجافة من أكثر المجالات التي تعرف قلة في الماء، كما هو الحال بالنسبة لواحة فركلة بحوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب، حيث فرض واقع الندرة التي تعرفها هذه المجالات عبر قرون، اكتساب الأهالي ثقافة تدبيرية تقشفية، لكن تزايد الضغط البشري وحدة التغيرات المناخية التي تعرفها المجالات الواحية خلال العقود الأخيرة، هدد التوازنات الهشة المكتسبة عبر قرون، مما أفرز أنماط جديدة لاستغلال المجال والموارد، من قبيل ظهور الضخ العصري للماء في إطار محاولة التكيف والتأقلم مع قساوة المناخ.

الكلمات المفتاحية: *المغرب، الموارد المائية، الواحات، الندرة، التأقلم.*

Abstract

Morocco is generally exposed, due to its geographical location and its climatic and hydrological characteristics, to water poverty, which is supported by the decline in the average annual per capita share of available water. The problem of water scarcity is acute in many dry and semi-arid areas, such as the oasis of Ferkla in the Grace Basin to the southeast, where scarcity in these areas over centuries imposed the acquisition by the populations of an austere management. Culture, but the increase in human pressure and climate change unit you know. The oasis areas of recent decades have threatened the fragile balances acquired over the centuries, which has

given rise to new ways of exploiting space and resources, such as the emergence of modern water pumping in as part of an attempt to adapt to the harsh climate.

***Key words**: Morocco, Water resource, Oasis Ferkla, Water scarcity, Adaptation*

الملخص المفاهيمي

تعتبر المناطق الجافة وشبه الجافة من أكثر المجالات التي تعرف قلة في الماء، حيث فرض واقع الندرة التي تعرفها هذه المجالات عبرقرون، اكتساب الأهالي ثقافة تدبيرية تقشفية، لكن تزايد الضغط البشري وحدة التغيرات المناخية التي تعرفها هذه المجالات خلال العقود الأخيرة، هددت التوازنات الهشة المكتسبة عبرقرون، مما أفرز أنماط جديدة لاستغلال المجال والموارد، وتبني أساليب جديدة في تعبئة واستخدامات الموارد المائية، ودمج التقنيات الحديثة مع المعارف والدرايات المحلية التقليدية مما أدى الى ظهور بوادر الاستغلال الفردي للماء وبالتالي تراجع كبير لمستوى الفرشة المائية.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لتدبير الموارد المائية بحوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب بين سندان الندرة وتزايد الطلب

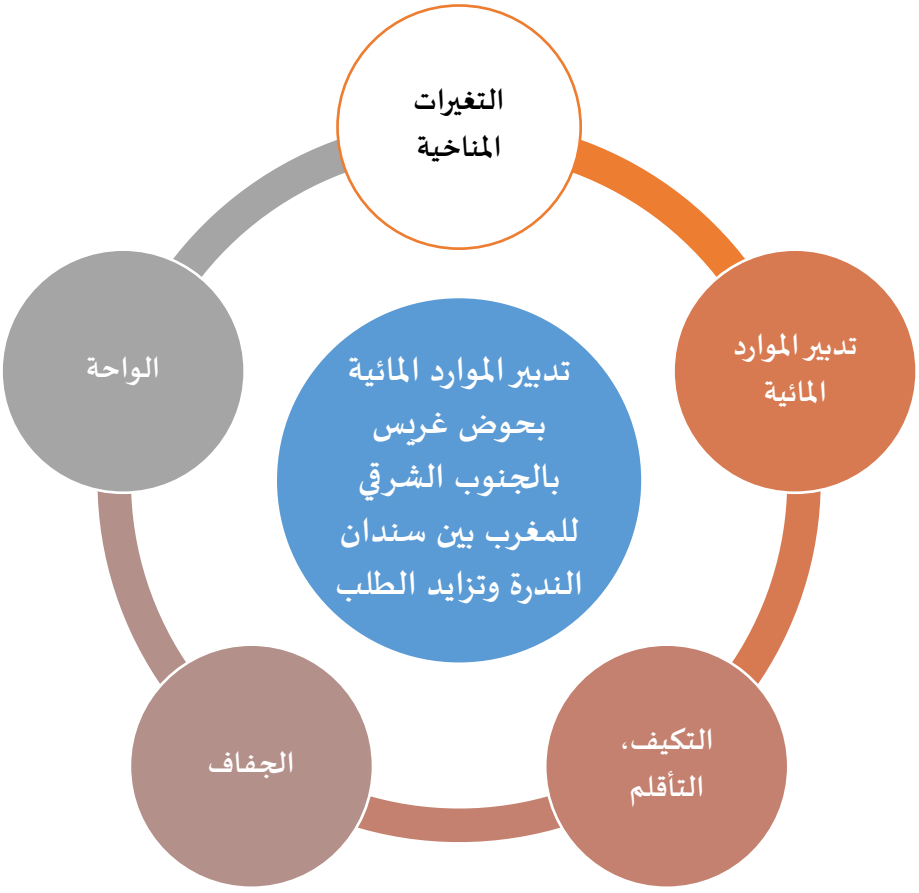

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتدبير الموارد المائية بحوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب بين سندان الندرة وتزايد الطلب

تدبير الموارد المائية بحوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب بين سندان الندرة وتزايد الطلب

يعرف حوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب الى جانب التغيرات المناخية وتزايد الطلب على الماء، تحولات متعددة اقتصـــادية، اجتماعية، مجالية، أثرت بشـــكل كبير على تدبير الموارد المائية. وحظي عنصـــر الماء بأهمية كبرى بالحوض الذي اســـتطاع في القدم التأقلم والتكيف مع الندرة، حيث ابتكر عدة أليات وتقنيات تقليدية، وأســـس تنظيمات اجتماعية وقوانين عرفية، لكن معظمها عرف خلال العقود الأخيرة تراجعا وعوضت بأخرى حديثة وعصرية.

هدفت الدراسة للإحاطة بإشكالية الماء بالمنطقة ومساعدة متخذي القرار في فهم مختلف التحديات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية المنشودة والعمل على التكيف معها.

تم الاعتماد على أدوات منهجية أساسها الملاحظة والمعاينة الميدانية واستحضار مقاربات متعددة، وكذا الرجوع إلى الذاكرة المحلية، ثم الانفتاح على مختلف الدراسات التي اهتمت بالمجال وتوظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

توصلت الدراسة إلى أن تعبئة المياه السطحية في حوض غريس تبلغ (119) مليون متر مكعب، أي ما يمثل 75% من الموارد القابلة للتعبئة و(159) مليون متر مكعب، مما يظهر ضياع (40) مليون متر مكعب، ويسجل عجز كبير على مستوى محطة أيت بويجان، الذي يبلغ 91.6 ملم، مقارنة مع الأحواض الفرعية الأخرى، مقابل تسجيل أعلى كمية للتساقطات في الحوض الفرعي تاديغوست (121.2) ملم.

أوصت الدراسة بالتفكير لإيجاد بدائل زراعية، وبناء سدود لتخزين الماء، -وتطبيق قانون الماء 15-35 القاضي بتنظيم الموارد المائية واعتماد طرق سقي أكثر ملائمة لظروف الخصاص المائية، ووضع قوانين من طرف الجهات المعنية لمنع إدخال مزروعات دخيلة على المنطقة ذات هدف تسويقي كالفواكه الصيفية، وتعميم شبكة الصرف الصحي، والتوعية والتحسيس في مجال الماء.

تطلعات مستقبلية:

- خلق أنشطة مندمجة تحترم الخصوصيات البيئية المحلية وتشجع على الحفاظ على الموارد المائية.
- القيام بدراسات هيدرولوجية تمكن من التعرف وتقييم للموارد المائية كاملة على جميع مستوياتها السطحية والباطنية للمنطقة.
- ضرورة تغيير أشكال وطرق الإرشاد الفلاحي المحلي وإعادة تكوين المسؤولين الفلاحيين بالمنطقة ليسايروا المنتوجات الحديثة والدخيلة.
- إعطاء صلاحيات واسعة للجهات حتى تتمكن من وضع سياسات تنموية كاملة ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المناخية والمائية للواحات.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

إن مشـــكل الماء، لا يكمن فقط في الندرة، لكن أوجه الإثارة تكمن في هذا العنصـــر الحيوي في حد ذاته من حيت شـدة حسـاسـيته بحدة التغيرات المناخية وسـعره وكلفته، ثم نوعيته اللازمة لكل فرد للتمتع بحياة كريمة (أعفير، خويا وعبدلاي، 2020، ص181)، وتزداد هذه الأزمة المائية تفاقما بفعل التحديات الاجتماعية والبيئية: تســارع التحضر وتغير المناخ والتلوث المتزايد واستنزاف الموارد المائية. مما طرح تحديًا كبيرًا ينبع من ضرورة التفكير بشكل جدي في طرق توفير مياه الشـرب وخدمات الصـرف الصـحي ضـمن إطار يقوم على حقوق الإنسـان، ولأن المسـاس بحق الفرد في الماء من شـــأنه أن يخلق له اضـــطرابات في حياته، مما يدفعه إلى القيام برحلات يومية من أجل البحت عنه، وبالتالي عدم انتفاعه بحقوقه الأخرى من قبيل التعليم والصـحة؛ وهو الأمر الذي بدأ يتضـح منذ سـنة 2002، حيث اعتمدت لجنة الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة تعليقها العام رقم 10 بشـأن الحق في المياه، وبعد أربع سـنوات، اعتمدت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسـان مبادئ توجيهية لإعمال الحق في مياه الشرب والصرف الصحي.

وتعتبر المناطق الجافة وشـــبه الجافة من أكثر المجالات التي تنتشـــر بها ظاهرة قلة الماء، كما هو الحال بالنســـبة لواحات حوض غريس بالجنوب الشـــرقي للمغرب، حيث فرض واقع الندرة التي تعرفها هذه المجالات عبر قرون، واكتساب الأهالي ثقافة تدبيرية تقشفية، لكن تزايد الضغط البشري وحدة التغيرات المناخية التي تعرفها المجالات الواحية خلال العقود الأخيرة، هددت التوازنات الهشـــة المكتســـبة عبر قرون؛ مما أفرز أنماط جديدة لاســـتغلال المجال والموارد، من قبيل ظهور الضـخ العصـري للماء في إطار محاولة التكيف والتأقلم مع قســاوة المناخ (خويا، عبدلاوي وأعفير، 2022، ص89). كما أصـبح عنصـر الماء بمناطق الواحات، أهم مورد يشـغل بال الإنسـان، فهو أصـــل الحياة في عمق المناطق الجافة وشـــبه الجافة (خويا، عبدلاوي وأعفير، 2021، ص153). إن ملكية الماء في مثل هذه المجالات الجغرافية التي تتميز بالندرة، تعتبر الأقوى والأهم في تفاصـيل الرسـاميل المادية التي تتوفر بهذه المناطق الجافة وشـــبه الجافة، حيت أن ملكيته لا تقل أهمية عن ملكية الأرض، بل تصـــير الملكية الأهم والأكثر استثارة لصراع أو التحالف (العطري، 2021، ص180).

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

أدى توالي فترات الجفاف وانعكاسـات التغيرات المناخية التي عرفها حوض غريس منذ ثمانينيات القرن الماضـي إلى التفكير في عصـرنة الري، وتبني أسـاليب جديدة في تعبئة واسـتخدامات الموارد المائية، ودمج التقنيات الحديثة مع المعارف والدرايات المحلية التقليدية؛ مما أدى الى ظهور بوادر الاسـتغلال الفردي للماء وبالتالي تراجع كبير لمسـتوى الفرشة المائية، في هذا السياق تكمن إشكالية هذه الدراسة فيما يلي:

- ما أشكال تعبئة واستخدامات الموارد المائية بحوض غريس؟

- ما آفاق الاعداد المائي بحوض غريس في ظل الوضعية الراهنة؟

بناءَ على الإشكالية وأسئلتها الفرعية، وضعنا مجموعة من الفرضيات التي كانت أساس بناء هذه المقالة العلمية، وفيما يلي نورد فرضيات المقالة كالآتي:

- ❖ يعتبر حوض غريس من بين الأحواض المائية التي تعرف خصاصًا مائيًا.
- ❖ سيادة الطرق التقليدية في تعبئة الموارد المائية له انعكاسات على حجم الموارد المعبئة.
- ❖ تفوق الاحتياجات المائية بحوض غريس حجم الموارد المعبئة.

3.1 أهداف الدراسة:

يأتي هذا العمل في إطار سلسلة من الأعمال التي أقيمت بمجال الدراسة والتي تشمل مشارب معرفية متعددة، واختيارنا لإشكالية تدبير الموارد المائية بحوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب بين سندان الندرة وتزايد الطلب راجع إلى كونها تعالج موضوعا مهمًا وراهنيًا، بحكم تموضع مجال الدراسة (حوض غريس) جغرافيا ضمن مجال صحراوي يعرف خصائصًا كبيرًا في الموارد المائية، والذي تقوم عليه الحياة البشرية والطبيعية، وما يعطي قيمة أكثر للعمل، وتوظيف مقاربات متعددة، علاوة على تحقيق الغايات والأهداف الآتية:

- جرد الإمكانيات المائية لحوض غريس ومقارنتها بالأحواض المجاورة في سياق مهددات التقلبات المناخية والطلب المتزايد على هذا المورد الحيوي بسبب توسع المجالات المسقية، وسرعة التمدين.
- الوقوف عن أشكال تأقلم الإنسان الواحي بالحوض مع مختلف التحولات والتحديات، خاصة منها المرتبطة بعنصر الماء.
- تقييم حجم استهلاك المياه الموجهة لمختلف الأغراض (الاستعمال المنزلي، والاستعمال الفلاحي).
- محاولة الخروج بمقترحات الإعداد المائي في ظل التغيرات المناخية الحالية، تكون غايته الأساسية الاسهام في إيجاد حلول عملية لمشكلة تدهور الموارد المائية، بهدف استدامة هذا المورد الطبيعي من ناحية، وضمان الاستجابة للحاجات الملحة الى الماء من ناحية ثانية.
- نتوخى من هذه الدراسة، أن تكون إسهاما في الإحاطة بجانب من جوانب إشكالية الماء بالمنطقة، ومرجعًا مساعدًا لمتخذي القرار في الفهم الجيد لمختلف التحديات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق التنمية المنشودة بمجال الدراسة، والعمل على التكيف معها.

4.1 منهجية الدراسة:

من أجل معالجة ظاهرة مشكلة الدراسة، تم الاعتماد على أدوات منهجية أساسها الملاحظة والمعاينة الميدانية، والعمل الكرطوغرافي واستحضار مقاربات متعددة (إحصائية، وجغرافية، واجتماعية...)، وكذا الرجوع إلى الذاكرة المحلية لمعرفة مختلف الأعراف القديمة التي تستند إليها الساكنة الواحية بحوض غريس في تدبيرها

للثروة المائية، كما كان لزامًا علينا الانفتاح على الدراسات البيبليوغرافية العامة لمجال الدراسة ومجالات أخرى قريبة ومشابهة لمجال الدراسة من حيث الخصائص الطبيعية والبشرية، ثم الدراسة الأكاديمية التي اهتمت بالبيئة الواحية والمناخ ثم الموارد المائية.

من جهة ثانية، اعتمدت الدراسة على توظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في الإحاطة بجوانب الإشكالية، من خلال:

- رصد تطور مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية في الزمان والمكان بمجال الدراسة، بالاعتماد على مجموعة من الخرائط والصور الجوية خلال سنوات مختلفة بفضل استغلال مرئيات الأقمار الاصطناعية التي يتم استقاؤها من خلال الأقمار الصناعية المتاحة لأخذ الصور الجوية كالقمر الصناعي لاندست.
- ضبط مجال الدراسة: بتحديد مجموعة من الخصائص الطبيعية للمجال المدروس على مستوى تحديد الوحدات التضاريسية والشبكة المائية والحوض المائي، والمساحة الاجمالية...إلخ.

5.1. الدراسات السابقة:

يعتبر الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، سواء في حقل الجغرافية أو في حقول معرفية أخرى، كالتاريخ وعلم الاجتماع والجيولوجية وغيرها بمجال الدراسة أو مجالات جغرافية متشابهة من حيث الخصائص الطبيعية والبشرية، أو على مستوى التراب الوطني، خطوة مهمة قبل القيام بالبحث الميداني. وبالنظر الى أهمية الإشكاليات التي تعرفها واحات الجنوب الشرقي للمغرب نتيجة التحولات والتحديات التي أثرت بشكل كبير على البيئة والمجال الواحي برمته، جعل هذه الأخيرة تحظى باهتمام العديد من الباحثين ومراكز الدراسات على اختلاف مشاربهم، لمحاولة تسليط الضوء على جوانب مختلفة من الإشكاليات المطروحة محليًا، حيث أنجزت دراسات وأطروحات شملت مواضع متعددة، تروم الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق تنمية مستدامة، من بينها نذكر:

- الدراسة التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "التدبير المندمج للموارد المائية بالمغرب رافعة للتنمية المستدامة" تضمن تحليل وتشخيص للموارد المائية على مستوى التراب الوطني، بالوقوف على المكتسبات والإكراهات التي يعرفها تدبير قطاع الماء بالبلاد، وجعل شدة حساسية هذا الأخير للتغيرات المناخية على رأس التحديات التي تواجه البلاد، بالنظر الى موقه الجغرافي.
- الدراسة التي أنجزتها مديرية إعداد التراب الوطني سنة 2003 حول موضوع: "استراتيجية إعداد وتنمية الواحات المغربية، تضمنت تحليل وتشخيص الخصائص الطبيعية التي تتميز بالهشاشة لاسيما الموارد المائية الموسومة بالقلة منذ القدم في مجال الواحات، نظرًا للخصائص المناخية المتمثلة في قلة التساقطات المطرية وارتفاع درجة الحرارة والتبخر. إضافة إلى تشخيص وتحليل الخصائص الديمغرافية. مع إبراز التحولات والتحديات التي تواجهها. لتخلص هذه الدراسة في الأخير إلى الحديث عن طرق التكيف مع مختلف التحولات والتحديات التي يعرفها مجال ومجتمع الواحات المغربية.

- الدراسات التي قام بها الباحثون الأجانب، في مقدمتهم:(Jan chamayon, 1977)، (Paul) Pascon,1971، Margat, 1952) ركزت بالأساس على الجوانب الطبيعية من قبيل الجيولوجية، المناخ، الموارد المائية التي تتميز بالقلة وضعف جودتها بفعل ارتفاع نسبة الملوحة.

- الدراسات التي قام بها باحثون مغاربة: يمكن أن نميز في هذه الدراسات بين مواضع تناولت قضايا التصحر بالمنطقة منها دراسة (السعيدي يوسف، 2004)، و(الغازي عقاوي، 2006) التي تقاطعت من خلاله هذه الدراسات على إبراز العوامل الطبيعية والبشرية المسببة للتصحر، ومظاهره، ثم سبل مكافحة الظاهرة، حيث تم التركيز على عنصر الماء باعتباره أحد العوامل الرئيسية المساهمة في تنامي الظاهرة. ومن ناحية ثانية، دراسات همت الجانب الجيولوجي لعدد من الباحثين منهم (سعيد باقي، 2017)، و(كبيري لحسن، 2004) التي تعتبر مساهمة مهمة في الجانب الجيولوجي وعلاقته بالموارد المائية، كما تم الاعتماد على دراسات جغرافية وسيسيولوجيا ثم جيومرفولوجية متعددة ذات علاقة وطيدة بالموضوع لعدد من الباحثين، في مقدمتهم: (مصطفى أعفير، 2006)، و(لعوان محمد، 2004)، و(أقديم إبراهيم، 1983)، و(عبد الاله عبدلاوي، 2022)، و(عبد الصمد خويا، 2022)، والتي حاول من خلالها الباحثين إبراز دور العنصر البشري والطبيعي في فهم إشكالية الموارد المائية بمناطق الندرة (الواحات). بجانب هذا، اعتمدنا على مجموعة من المراجع ومعطيات من عدة إدارات ومعاهد ومصالح خارجية بهدف استكمال رؤية حول موضوع الدراسة.

2. الخصائص الجغرافية لمجال الدراسة

2.1 الإطار الطبيعي لحوض غريس

يدخل حوض غريس ضمن مجال تافيلالت الكبرى، وهو عبارة عن منخفض يغلب عليه طابع الانبساط (عقاوي، 2020، ص90)، ويعتبر جزء من منطقة نفود وكالة الحوض المائي كير-زيز-غرس. وتقدر مساحة هذا الحوض بحوالي 12700 كلم مربع، ويحده من جهة الشمال الشرقي حوض زيز، والشمال الغربي حوض أم الربيع، ثم غربًا حوض درعة، ثم حوض معيدر جنوبًا، وتضح خريطة رقم (1) موقع حوض غريس بالنسبة للمجال الترابي الوطني.

خريطة رقم 1: موقع حوض غريس ضمن التراب الوطني

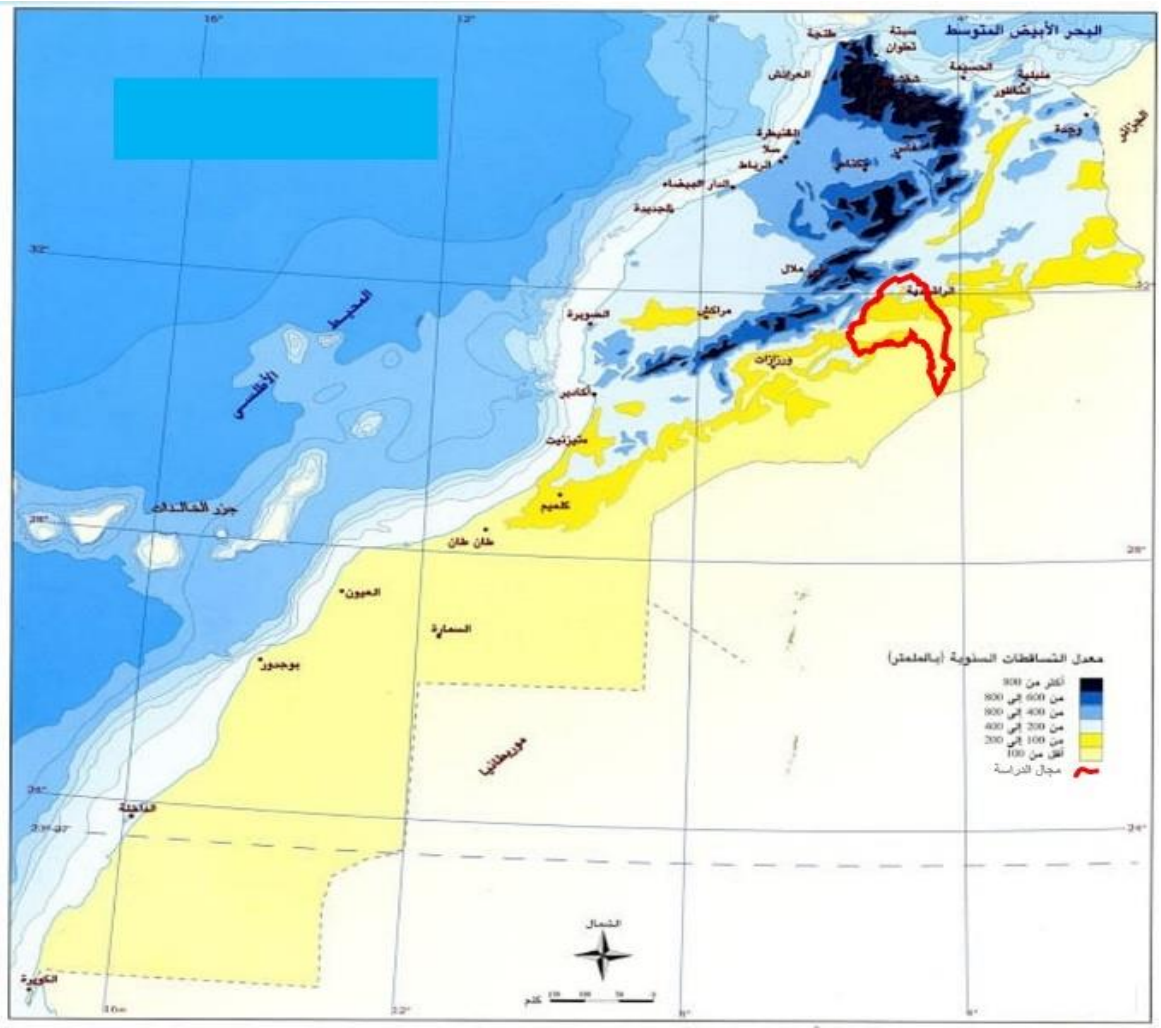

المصدر: التصميم الوطني لإعداد التراب (بتصرف)

2.2 الإطار الإداري لحوض غريس

يقع حوض غريس ضمن إقليمي الرشيدية وتنغير وجزء من بعض الجماعات التابعة لإقليم ميدلت وفق التقسيم الإداري الجديد لسنة 2009، يغطي الحوض حوالي (67%) من إقليم الرشيدية (3) جماعات حضرية، و(12) جماعة قروي، (31%) من مساحة إقليم تنغير جماعة حضرية واحدة، (8) جماعات قروية، وأخيرًا (2%) من مساحة إقليم ميدلت جزء من جماعة بو أزمو، أتربات، أموكر، مازيزل، كما يتضح من خلال الخريطة رقم (2) والجدول رقم (1).

خريطة رقم 2: الانتماء الإداري لحوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب

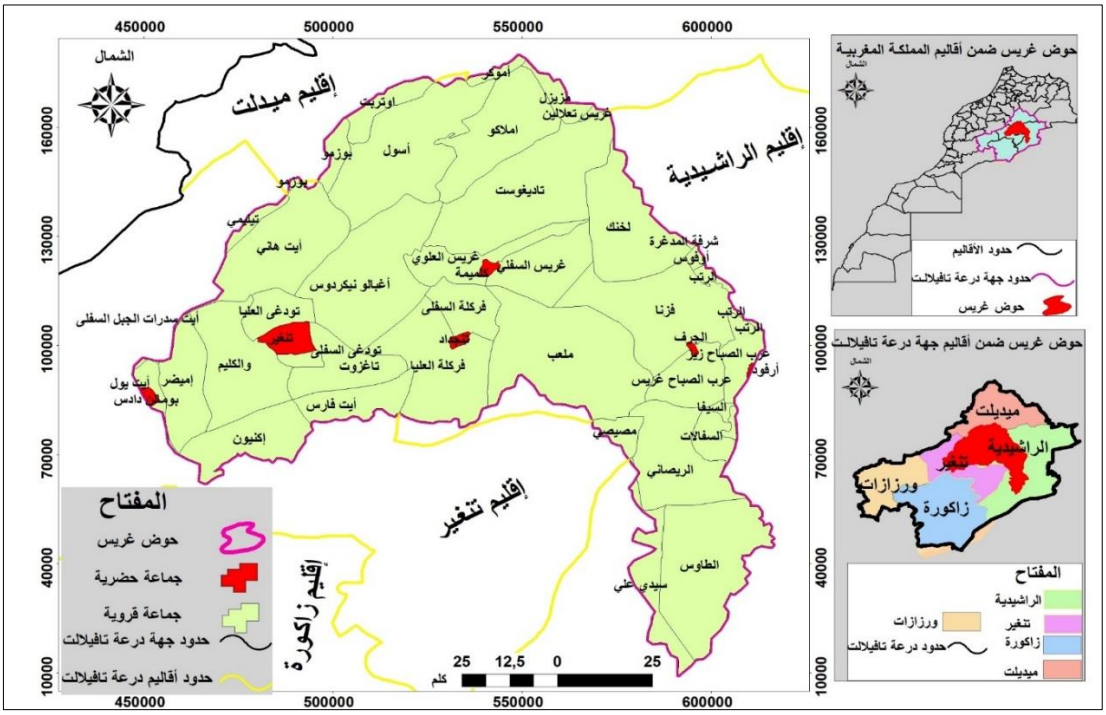

المصدر: عمل شخصي باعتماد نظم المعلومات الجغرافية Arc Gis

الجدول الموالي، توزيع مساحة حوض غريس حسب الأقاليم الثلاثة التي يتقاطع معها الحوض.

جدول رقم 1: توزيع مساحة حوض غريس حسب الأقاليم

الأقاليم	مساحة الحوض (km^2)	مساحة الإقليم (km^2)	%
ميدلت	318.4	12559	2
تنغير	3908.8	13948	31
الرشيدية	8477.3	26449	67
المجموع	12704.5	52955	100

المصدر: وكالة الحوض المائي كير-زيز-غريس، سنة 2021.

من خلال ما سبق، يتبين أن حوض غريس يغطي (20) جماعة قروية ثم أربعة بلديات وهي: كلميمة، وتنغير، وتنجداد (واحة فركلة)، والجرف.

3.2 الخصائص البشرية لحوض غريس

استقرت بحوض غريس مجموعة من العناصر البشرية المختلفة، مما أكسبها فسيفساء عرقي ثقافي وتاريخي. يقدر عدد السكان بحوض غريس ب (297589) نسمة بمتوسط كثافة سكانية (24) نسمة في الكيلومتر مربع، أي ما يقارب (0.87%) من مجموع سكان المغرب، منهم (93776) نسمة حضريون (31.5%) مقابل (203813)نسمة قرويون (68.5%) مع تسجيل تباين واضح في توزيع السكان حسب الجماعات الترابية، إذ يسجل أكبر عدد للسكان في بلدية تنغير (42044) نسمة تليها بلدية كلميمة (16419) نسمة (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014)، كما

أن تمركز معظم المراكز والدواوير يكون على ضفاف المجاري المائية بالحوض، مما يعكس الارتباط الكبير بين الانسان وعنصر الماء بمناطق الندرة (خويا، 2022، ص48).

3. تعبئة واستخدامات الموارد المائية بحوض غريس والأحواض المجاورة

تقدر الموارد المائية الطبيعية القابلة للتعبئة بأحواض كير-زيز-غريس ومعيدر بحوالي (860) مليون م^3 في السنة، منها (204) مليون م^3 مياه جوفية و(656) مليون م^3 مياه سطحية، تمثل مجموع الموارد المائية المعبأة (693) مليون م^3 خلال السنة، منها (228) مليون م^3 مياه جوفية و(465) مليون م^3 سطحية، يتم تعبأة هذه الأخيرة بواسطة عدة سدود صغرى وسدود تحويلية (200) سد تحويلي تقدر سعتها التحويلية بحوالي (260) م3/ث بحوض زيز و(190) م3/ث بحوض غريس، كما أن ما يقارب (83%) من السدود التحويلية تتواجد بعالية الأحواض، لسقي مساحة تقدر ب (68350) هكتار، ويتوفر حوض غريس على ما يقارب (59) سد تحويلي، أي ما يمثل (30%) من مجوع السدود بالأحواض الأربعة.

شكل رقم 1: حجم الموارد المائية المعبأة بأحواض كير، زيز، غريس، معيدر

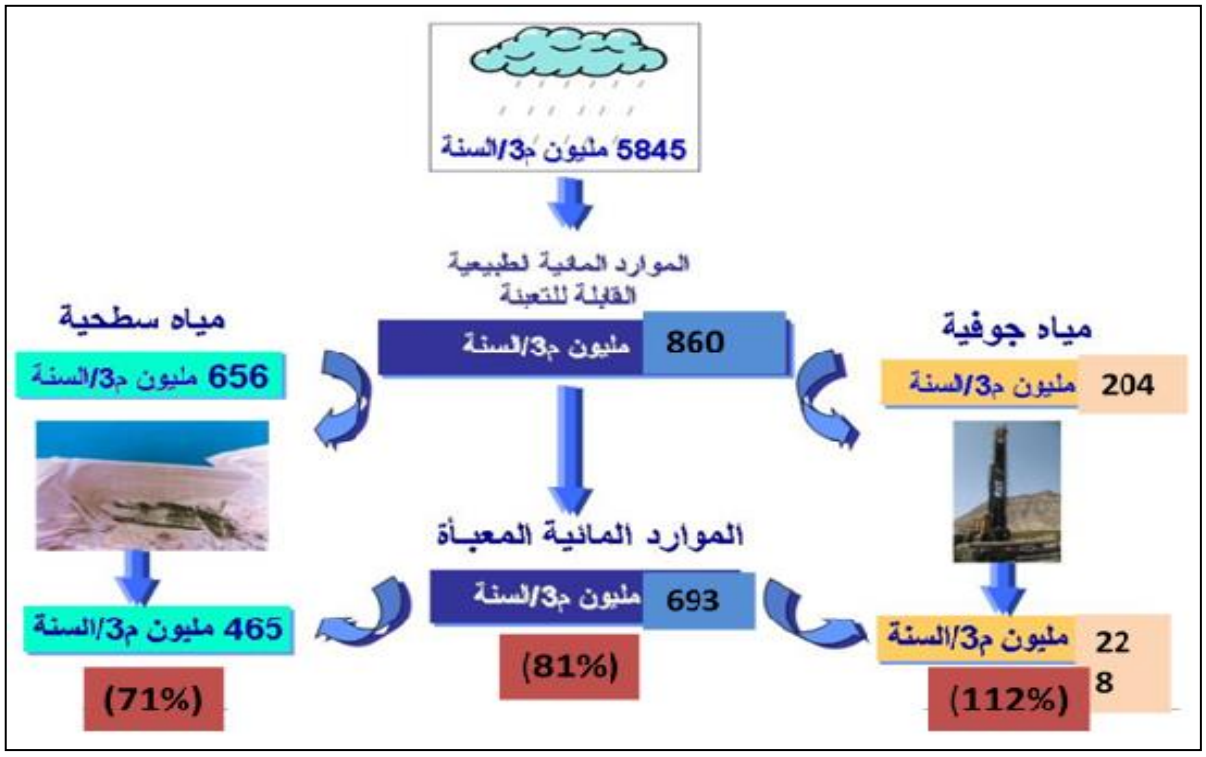

المصدر: وكالة الحوض المائي بالرشيدية، سنة 2021

تبرز الخريطة الموالية (خريطة رقم 3) توزيع نسب مساهمة الأحواض الأربعة من الموارد المائية.

خريطة رقم 3: نسب مساهمة أحواض كير-زيز-غريس ومعيدر من الموارد المائية السطحية

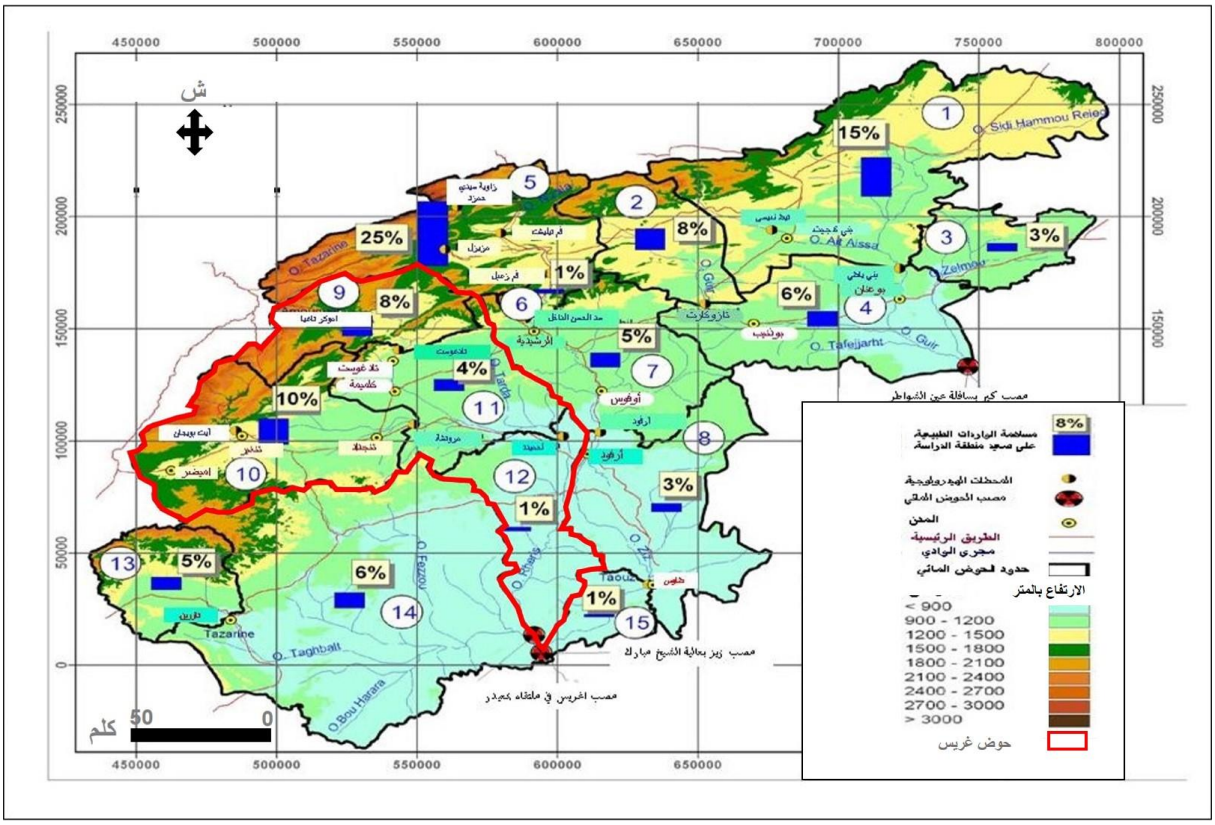

المصدر: وكالة الحوض المائي كير-زيز-غريس، سنة 2021.

حسب المخطط المديري للتنمية المندمجة للموارد المائية لوكالة الحوض المائي بالرشيدية، تقدر الواردات الطبيعية الإجمالية لحوض غريس ب (150) مليون متر مكعب/ السنة، أي ما يعادل (23%) من الواردات الإجمالية للأحواض الأربعة التي تدخل ضمن مجال نفوذ وكالة الحوض المائي بالرشيدية. كما يمثل معامل السيولة المتوسطي حسب نفس المصدر حوالي (10%)، أما الصبيب النسبي فيتراوح بين (0.1) إلى (0.7) ل/ث/كلم^2 أي بمعدل (0.38) ل/ث/كلم^2. ومن جهة أخرى، يعرف توزيع الموارد المائية السطحية تباينًا مجاليًا حسب الأحواض الفرعية لحوض غريس، كما يتبين من خلال معطيات الجدول الموالي.

جدول رقم 2: حجم وكمية الواردات المائية السطحية بحوض غريس حسب الأحواض الفرعية

الحوض الفرعي	المساحة (كلم^2)	الواردات (م م^3)	%
تاديغوست	2326	51	34
مروتشة	4643	64	43
حوض بين تاديغوست-مروتشة-لحميدة	3047	27	18
الحوض المتوسطي بين لحميدة وملتقى معيدر	2656	8	5
المجموع	12672	150	100

المصدر: وكالة الحوض المائي كير، زيز، غريس، معيدر بالرشيدية، سنة 2021.

من خلال ما سبق، يتبين أن الحوض المائي لغريس يتوفر على موارد مائية مهمة، وأنها تعتبر أقل حجمًا من الأحواض الأخرى المجاورة مثل: كير (206) مليون متر مكعب، وزيز (232) مليون متر مكعب، وأنه بأفضل حال من حوض معيدر الذي يتقارب معه من حيث المساحة. فكيف تتم عملية استغلال الموارد المائية بحوض غريس؟

1.3 تعبئة الموارد المائية السطحية بحوض غريس

تتم عملية تعبئة الموارد المائية بمختلف مناطق حوض غريس على الشكل التالي:

1.1.3 تعبئة المياه بمنطقة غريس العلوي وتودغى:

نظرًا لموقعه الجغرافي وخصائصه المناخية، يتميز حوض غريس بندرة الموارد المائية، وتشكل مياه الفيض أبرز مصدر للمياه السطحية، والمتمثلة أساسًا في وادي غريس (11.4) مليون متر مكعب، الذي ينبع من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير الشرقي، كما توجد بها فرشة مائية باطنية يتراوح عمقها في الغالب ما بين (10) و(50) متر، وهي فرشة موروثة عن الظروف المناخية الرطبة للزمن الرابع، تخضع حاليًا للاستنزاف بفعل كثرة الضخ (باحو، 2017، ص210). وعمومًا، يتم تعبئة المياه السطحية بحوض غريس العلوي وتودغى على النحو التالي:

- اعتماد (22) سد تحويلي بالعالية (منطقة تاديغوست)لري مساحة تقدر ب (1640) هكتار.
- حوض تنكرفة العلوي عند موقع بناء سد تمقيت (مياه الفيض) يتيح إمكانية ري (720) هكتار.
- عالية تودغي: عند مستوى واحات النخيل لتنغير بمساحة (3400) هكتار، الجريان الدائم لأودية تودغى، بمتوسط صبيب (650) لتر/الثانية.

2.1.3 منطقة غريس الوسطى والسفلى: تتوفر في الغالب على تجهيزات هيدروفلاحية، تقدر بحوالي (27) سد تحويلي، تم بنائها على أساس استغلال مياه الفيض.

3.1.3 تحويل المياه من واد غريس الى تافيلالت: يعرف سهل تافيلالت حساسية كبيرة للتغيرات المناخية، بفعل توالي فترات الجفاف وعجز كبير للموارد المائية، بالرغم من استفادتها من مياه سد الحسن الداخل واستغلاله لمياه الفيض لواد غريس الذي يصب في واد زيز. وتعود فكرة استغلال وتحويل مياه الفيض لواد غريس نحو سهل تافيلالت الى عقد ثلاثينيات القرن الماضي، وساعد على ذلك (استغلال مياه الفيض)، الوضع الطبوغرافي (الجاذبية) ومورفولوجيا واد غريس (مواقع بناء السدود)، ومن بين السدود المبنية على واد غريس لتحويل مياه الفيض نحو سهل تافيلالت، نجد:

- سد حميدة: تم بناءه سنة 1935م لري حوالي (60%) أي ما يقارب (9000) هكتار من مساحة سهل تافيلالت، بكل من أولاد الزهراء، تيزيمي...إلخ.
- سد مولاي إبراهيم: تم تجهيزه سنة 1953م لري مساحة تقدر ب (8000) هكتار بتافيلالت، كما تم تعزيز بناءه سنة 2001م.

والجدول التالي (جدول رقم 3)، يبرز العدد الإجمالي للسدود التحويلية لمياه الفيض بحوض غريس.

جدول رقم 3: عدد السدود التحويلية في حوض غريس

الواد	الأحواض الفرعية	اسمنتية	ترابية	المجموع
فركلة-تودغى	سافلة كلميمة	10	0	10
غريس	عالية كلميمة	7	18	25
فركلة	فركلة-غليل	18	3	21
تودغى	عالية غليل	4	0	4
المجموع		39	21	60

المصدر: وكالة الحوض المائي بالرشيدية، 2020

إن من شأن هذه السدود التحويلية، سواء منها المنجزة على أرض الواقع أو المبرمجة في المستقبل، أن تقليص سرعة وحجم مياه الفيض داخل المجرى الرئيسي (تحويل حوالي 40 مليون متر مكعب تقريبا هذه السدود التحويلية)، مما قد يساعد على إعادة تغدية الفرشة الباطنية والتقليل من حدة خطر الفيضانات بالمنطقة.

2.3 تعبئة الموارد المائية الباطنية بحوض غريس والأحواض المجاورة

يقدر حجم المياه الجوفية المعبأة في بأحواض كير. زيز. غريس ومعيدر بحوالي (228) مليون متر مكعب وتستغل حاليًا على الشكل التالي:

- سقي الأراضي الفلاحية التي تعرف عجزًا في الموارد المائية السطحية أو تلك التي لا تتوفر عليها أصلًا، وإن مساهمة المياه الجوفية في سقي الأراضي الفلاحية تصل إلى حجم إجمالي يقدر ب (209) مليون متر مكعب في السنة.
- إن الحجم الإجمالي للماء الصالح للشرب المستغل يصل إلى (19) مليون متر مكعب في السنة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن كل المنشآت المائية تستغل الفرشات المائية العميقة، وبهذا تكون مأمونة من التقلبات المناخية.

3.3 استخدامات المياه بحوض غريس

يصل الحجم الإجمالي للموارد المائية المستغلة في القطاع الفلاحي بالأحواض المائية لكير-زيز-غريس ومعيدر حوالي 669 مليون متر مكعب، منها 460 مليون متر مكعب عبارة عن مياه سطحية، و209 مليون م3 مياه جوفية. في مقابل 19 مليون متر مكعب للماء الصالح للشرب يتم تلبيتها كليا من المياه الجوفية. بذلك، يكون الحجم الكلي للموارد المائية المستغلة بالأحواض الأربعة هو 688 مليون متر مربع، والجدول الموالي يبرز مختلف استعمالات الموارد المائية السطحية والجوفية حسب القطاعات وحسب الأحواض المائية الأربعة.

جدول رقم 4: استعمالات الموارد المائية بأحواض كير، زيز، غريس ومعيدر حسب القطاعات

الحوض	المياه السطحية مليون م^3	المياه الجوفية (مليون م3)		المجموع
	الفلاحة	الماء الشروب	الفلاحة	
كير	70.0	2.0	40.0	112.0
زيز	230.0	15.0	139.0	514.0
غريس	130.0			
معيدر	30.0	2.0	30.0	62.0
المجموع	460.0	19.0	209.0	688.0

المصدر: وكالة الحوض المائي بالرشيدية، سنة 2021.

من خلال الجدول أعلاه، والمتعلق باستعمالات الموارد المائية بأحواض كير، وزيز، وغريس ومعيدر حسب القطاعات، نجد أن الفلاحة تعتبر أكبر قطاع مستهلك للماء بما نسبته (97.23%) مقابل (2.76%) فقط لمياه الشرب من مجموع الموارد المائية المعبئة.

أما على مستوى حوض غريس-تودغى، فيقدر استهلاك المياه السطحية في الري ب (119) مليون متر مكعب، معظمها مياه الفيض ثم المياه الدائمة الجريان لبعض المجاري المائية (تودغى، وتيفوناسين، وأغبالو نكردوس...إلخ)، تصل نسبة المياه المعبئة حوالي (79%) من مجموع الموارد المائية بالحوض (المخطط المديري لوكالة الحوض المائي بالرشيدية، 2021، ص44). ويبين الجدول التالي توزيع استغلال هذه الموارد بحوض غريس حسب الأحواض الفرعية.

جدول رقم 5: استخدام المياه في الزراعة بحوض غريس

الحوض الفرعي	المساحة المسقية (ha)	استهلاك المياه السطحية (Mm^3)
غريس العلوي وتاديغوست	1640	18
غريس الوسطى	2790	15
عالية تودغى	3400	34
عالية تانكرفا-إفغ	720	5
تودغى-فركلة	3270	15
غريس السفلى	3440	32
المجموع	15260	119

المصدر: وكالة الحوض المائي بالرشيدية، سنة 2020.

ومن ناحية ثانية، يوضح الجدول التالي (جدول رقم 6) الإمكانيات المائية حسب الأحواض الفرعية بحوض غريس:

جدول رقم 6: الإمكانيات المائية بحوض غريس

الحوض الفرعي	مساحة الحوض الفرعي (km^2)	الصبيب(m^3/s)	ارتفاع الماء المتدفق (mm)	الواردات الطبيعية (Mm^3)	%
مروتشة	4 609	2.01	13.8	63.4	40
تاديغوست	2257	1.92	26.8	60.6	38
حميدا	3088	0.82	8.7	27	17
غريس السفلى	2726	0.25	2.9	8	5
المجموع	12700	0.85	12.5	159	100

المصدر: باقي سعيد، 2017، مرجع سابق، ص 180.

من خلال ما سبق، يتبين أن هناك فرق كبير بين حجم الواردات المائية التي يستقبلها الحوض مقارنة بحجم المياه المستهلكة؛ مما يعني ضياع جزء مهم من هذه الموارد والتي تكون الساكنة في حاجة إليها، مما يفرض مضاعفة الجهود في هذا الصدد بخصوص عملية حسن تدبير وتثمين الموارد المائية بحوض غريس.

4. الاحتياجات المائية بحوض غريس والأحواض المجاورة

1.4 على مستوى الماء الصالح للشرب

حسب المخطط المديري للتنمية المندمجة للموارد المائية لوكالة الحوض المائي بالرشيدية، تمثل احتياجات السكان من الماء الصالح للشرب بأحواض كير-زيز-غريس-معيدر سنة 2010م حوالي (18.7) مليون متر مكعب؛ لتتزايد سنة 2020 الى (21.7) مليون متر مكعب، ومن المتوقع أن يصل حجم الطلب على الماء الصالح للشرب الى (24.7) مليون متر مكعب و(25) مليون متر مكعب خلال سنة 2030 و2035 على التوالي، مع تزايد هذه الاحتياجات بالمناطق الحضرية مقارنة بنظيراتها القروية (الشكل رقم 2)، وفي مقابل ذلك، يقدر حجم الطلب على الماء الصالح للشرب بحوض غريس-زيز سنة 2010 بحوالي (14.7) مليون متر مكعب مقابل (17.1) مليون متر مكعب سنة 2020، ومن المتوقع أن يتزايد حجم الطلب على الماء الصالح للشرب بحلول سنة 2030 و2035 من (19.5 - 19.9) مليون متر مكعب على التوالي (الشكل رقم 2).

ويبرز الشكلين التاليين تطور الاحتياجات من الماء الموجهة للشرب بحوض غريس وأحواض أخرى مجاورة مشابهة من حيث الخصائص الطبيعية والبشرية على سبيل المقارنة.

شكل رقم 2: تطور الطلب على الماء الصالح للشرب بأحواض كير، زيز، غريس، معيدر

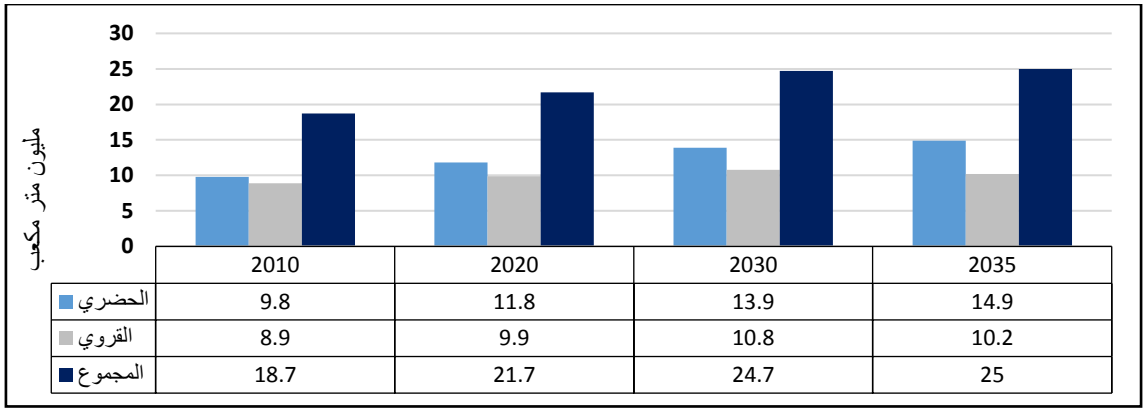

	2010	2020	2030	2035
الحضري	9.8	11.8	13.9	14.9
القروي	8.9	9.9	10.8	10.2
المجموع	18.7	21.7	24.7	25

المصدر: وكالة الحوض المائي بالرشيدية، سنة 2020 بتصرف

شكل رقم 3: تطور الطلب على الماء الصالح للشرب بحوض زيز-غريس

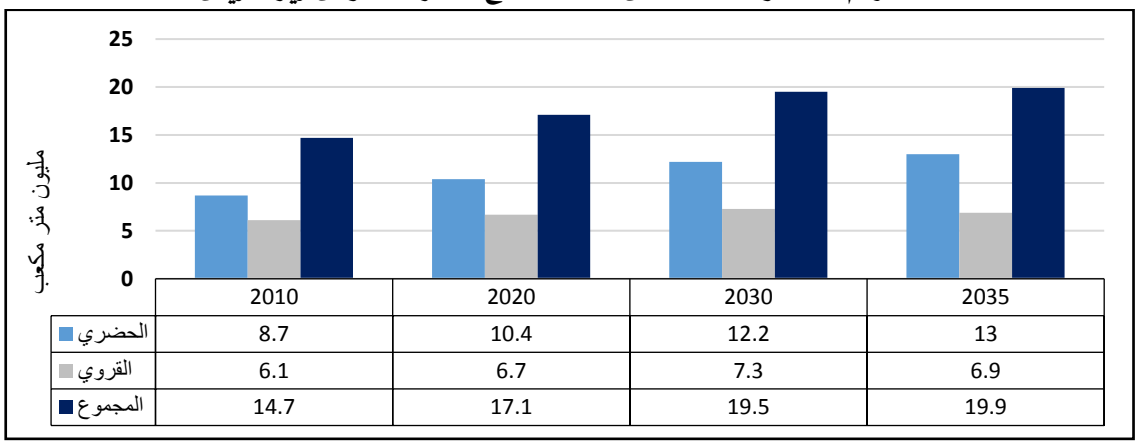

	2010	2020	2030	2035
الحضري	8.7	10.4	12.2	13
القروي	6.1	6.7	7.3	6.9
المجموع	14.7	17.1	19.5	19.9

المصدر: وكالة الحوض المائي بالرشيدية، سنة 2020 بتصرف

يتم تلبية مجموع الاحتياجات المائية للشرب بأحواض كير-زيز-غريس ومعيدر أساسًا من المياه الجوفية بالفرشات المائية التالية: الفرشة المائية للأطلس الكبير (الجوراسيك)، وقناة كولميمة-تينجداد، وقناة تافيلالت، والفرشة المائية الطباشيرية، والفرشة المائية لتافيلالت، والفرشة المائية لتينغير.

2.4 على مستوى القطاع الفلاحي

في إطار تحيين المخطط المديري، تقرر تحديد الاحتياجات الشهرية من الماء الزراعي من خلال تطبيق معادلة بلاني-كريدلي (Blaney-Criddle) باستعمال معاملات زراعية، وعليه فقد تم افتراض أن احتياجات الأشجار من الماء تبلغ (30٪) من الاحتياجات النظرية. كما يفترض أيضا أن الشجرة تتطلب ما يعادل (70٪) من الحجم الضائع عبر ترشيح التربة. وتجد هذه النظرية تبريرها في ضعف كثافة المزروعات وتوزيعها على مستوى القطع الأرضية المزروعة. إن الاحتياجات الإجمالية من مياه السقي بالنسبة لأحواض كير زيز غريس ومعيدر تقدر ب (1004) مليون متر مكعب/ سنة وهي موزعة على النحو التالي:

جدول رقم 7: الحاجيات الحالية من المياه المخصصة للزراعة بأحواض كير زيز غريس ومعيدر

الأحواض	متطلبات المزروعات المسقية (م م ^{3})	متطلبات تربية المواشي (م م ^{3})
كير-بوعنان	130,57	3
زيز-غريس	728,22	
المعيدر	142,21	
المجموع	1004	

المصدر: وكالة الحوض المائي بالرشيدية، سنة 2020 بتصرف.

ومن أجل تحديد الاحتياجات المستقبلية من المياه تم اعتماد الحجم المحدد في الحالة الراهنة مع إضافة احتياجات مساحة تقدر ب (10000) هكتار كتوسيع مقسمة على الشكل التالي: كير (4000) هكتار، زيز-غريس (6000) هكتار. كما تم اعتماد فعالية عامة تقدر ب (45٪) بالنسبة لجميع الوحدات (مع تحسن طفيف للفعالية بالنسبة لنظام السقي التقليدي القائم، واعتماد نظام الري بالتنقيط بالنسبة للمساحات الجديدة).

5. أفاق الاعداد المائي وتحقيق الاستدامة

يمكن تقسيم تدابير وأفاق الاعداد المائي التي من شأنها تحقيق استدامة الموارد المائية وحسن تدبيرها بحوض غريس كالتالي:

- إن التفكير لا يجب أن ينصب على تغيير الزراعات وإيجاد بدائل زراعية فقط، وإنما إيجاد حلول آنية لإرواء عطش القرى المنكوبة، والتفكير بشكل جدي على المدى المتوسط لبناء سدود لتخزين الماء، وسدود تلية وبناء حواجز للاستفادة من مياه الفيض وتعبئة الفرشة المائية المنهوكة.

- التطبيق الفعلي والآني لقانون الماء 15-35 القاضي بتنظيم الموارد المائية، وفرض عقوبات زجرية على المخالفين لبنوده ومقتضياته.

- تغيير السلوكات والأنماط الزراعية وطرق السقي التقليدية السائدة في المنطقة، وجعلها أكثر ملائمة لظروف الخصاص المائي. سواء المزروعات المتداولة أو من حيث تقنيات الري التي يجب أن تصبح أكثر عصرنة، حيث إن جل الضيعات الفلاحية التي قمنا بزيارتها ميدانيًا والتي اعتمدت على تقنيات السقي بالتنقيط، أثبتت فعاليتها ونجاعتها الكبيرة في تدبير الموارد المائية وحمايتها من التبخر والاقتصاد في استغلال المياه.

- المراقبة الشديدة للآبار غير المصرح بها وإغلاق بعضها، حيث أصبحت هذه الثقوب العشوائية تهدد الأمن المائي بالمنطقة وأدت كثرتها إلى الرفع من عمق الفرشة المائية وإضعاف صبيب العيون، خاصة الخطارات.

- التفكير في سن ووضع قوانين من طرف الجهات المعنية تمنع إدخال مزروعات دخيلة على المنطقة ذات هدف تسويقي كالفواكه الصيفية (البطيخ الأحمر خصوصًا)، والتي تعمل على استهلاك واستنزاف ما تبقى من الموارد المائية الباطنية (بور الخربات، وأزاك نووشن...).

- تعميم شبكة الصرف الصحي على باقي الواحات، بدل الاقتصار على المركز الحضري، وقصد توفير هذه المياه واستعمالها بعد معالجتها في القطاعين الفلاحي.

- بناء جسر للتواصل بين المؤسسات المحلية التي تهتم بالشأن المحلي وبين الساكنة قصد التواصل أولا ثم التوعية وتحسيس هذه الأجيال بأهمية المياه في المناطق الجافة وضرورة الحفاظ عليها.

6. خاتمة

يعرف حوف غريس بالجنوب الشرقي للمغرب الى جانب التغيرات المناخية، تحولات متعددة (اقتصادية، اجتماعية، مجالية...)، كما يتضح من خلال العديد من الاحصائيات والمؤشرات لمعظم الدراسات التي اهتمت بالحوض يتضح سيادة المناخ الجاف والصحراوي طيلة السنة، وهو ما أكدته الطرق العلمية لكوسن وحتى التصنيف المناخي لأمبيرجي ثم تصنيف كوبن ومؤشر دو مارطون، كما أن السياق العام لتطور التساقطات السنوية بالمحطات بحوض غريس، شهدت تدبدبا بين الفترات الرطبة بمختلف تصنيفاتها حسب مؤشر ISP وكذلك الفترات الجافة بمختلف مستوياتها. ومن تجليات ومظاهر ذلك، نجد:

- المتوسط السنوي لمعدل التساقطات السنوية يقدر ب (121) ملم/السنة، أي ما يعادل إمكانية هطول (1.53) مليار متر مكعب من التساقطات،

- تباين التساقطات المطرية الشهرية على مستوى الحوض (2.9) ملم عند مستوى الحوض الفرعي غريس-تانديست، مقابل قيمة قصوى على مستوى الحوض الفرعي تاديغوست (26.8) ملم، بمتوسط 12.5 ملم شهريًا على مستوى الحوض،

- تسجيل عجز كبير على مستوى محطة أيت بويجان، الذي يبلغ 91.6 ملم، مقارنة مع الأحواض الفرعية الأخرى، مقابل تسجيل أعلى كمية للتساقطات في الحوض الفرعي تاديغوست (121.2) ملم.
- ارتفاع كبير في كمية المياه المتبخرة، إذ تتراوح ما بين (2501) ملم بمحطة أموكر تاغيا و(3474) ملم بمحطة مروتشة.
- رياح قوية وجافة، تتراوح سرعتها ما بين (1.4) و(8) أمتار في الثانية،
- تبلغ تعبئة المياه السطحية في حوض غريس (119) مليون متر مكعب، أي ما يمثل (75%) من الموارد القابلة للتعبئة (159) مليون متر مكعب، وبالتالي ضياع حوالي (40) مليون متر مكعب،

كل هذه العناصر السالفة الذكر، أثرت بشكل كبير على تدبير الموارد المائية، فرغم المجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة، فمشكل الماء الصالح للشرب بواحات حوض غريس (واحة فركلة نموذجًا) ما يزال قائما لحدود اليوم، نظرًا للطلب المتزايد في ظل قلة المياه، وهذا لم يعد مقتصرًا فقط على الدواوير، بل تجاوزها الى المجال الحضري، فرغم توفير شبكة توزيع الماء الصالح للشرب، فهي لا تسد حاجيات الساكنة المتزايد بدليل الانقطاعات المتكررة للماء عدة ساعات خلال اليوم، أو لعدة أيام بدون قطرة ماء في المناطق القروية البعيدة (دار أميرًا) إضافة الى أن المياه الموزعة بها تعرف ارتفاعًا مهمًا في نسبة الملوحة. لذلك، حظي عنصر الماء بأهمية كبرى لدى الإنسان الواحي الذي استطاع في القدم التأقلم والتكيف مع عنصر الندرة، حيث ابتكر عدة أليات وتقنيات تقليدية، وأسس تنظيمات اجتماعية وقوانين عرفية، لكن معظمها عرف خلال العقود الأخيرة تراجعا وعوضت بأخرى حديثة وعصرية مثل محطات الضخ العصرية التي انتشرت بشكل مطرد. مما ساهم إلى جانب التغيرات المناخية التي تعرفها المنطقة في حدوث تحولات بيئية جذرية ومتنوعة.

في هذا السياق، تتمثل بعض التوصيات المقترحة من أجل تحقيق استدامة الموارد المائية وتقوية التكيف مع التغيرات المناخية والطلب المتزايد بحوض غريس فيما يلي:

- خلق أنشطة مندمجة تحترم الخصوصيات البيئية المحلية وتشجع على الحفاظ على الموارد المائية.
- القيام بدراسات هيدرولوجية تمكن من التعرف، وتقييم للموارد المائية كاملة على جميع مستوياتها السطحية والباطنية للمنطقة.
- ضرورة تغيير أشكال وطرق الإرشاد الفلاحي المحلي وإعادة تكوين المسؤولين الفلاحيين بالمنطقة ليسايروا المنتوجات الحديثة والدخيلة.
- إعطاء صلاحيات واسعة للجهات حتى تتمكن من وضع سياسات تنموية كاملة ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المناخية والمائية للواحات.

7. المراجع

1.7 المراجع العربية

- **أعفير مصطفى ، خويا عبد الصمد ، عبد الاله عبدلاوي، حسن علاوي، 2020**، الحق في الماء وإشكالية التغيرات المناخية بالمغرب، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 110، الموسوم ب الجيل الثالث لحقوق الانسان السياق والاشكاليات.
- **أعفير مصطفى وخويا عبد الصمد وعبدلاوي عبد الاله،2020**، نشأة وتدبير خطر الفيضانات بالمناطق شبه الجافة: حالة واحة فركلة، أشغال الندوة الدولية أيام 17و 18و19 أبريل ببني ملال حول" تقوية تكيف الأنظمة المائية في ظل التغيرات العامة من القياس الهيدرولوجي الى نماذج التدبير" مطبعة work Bureau، بني ملال، المغرب.
- **أقديم إبراهيم، 1983**، اسهام في الدراسة الهيدرولوجية والمورفولوجيا لحوض دادس وتودغى" دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الأداب والعلوم الانسانية الرباط.
- **باحو عبد العزيز، 2013**، التنبؤ بتطورات المنظومة البيئية والتغيرات المناخية بالمغرب وبعض تأثيراتها العامة على التطور المستقبلي للبيئة المغربية، مؤلف جماعي، المنظومات البيئية والتنبؤ: مقاربات ونماذج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، رقم 25.
- **باحو عبد العزيز، 2017**، التغيرات المناخية المعاصرة بالمغرب وانعكاساتها على الموارد المائية، حالة واحات تافيلالت ودرعة بالجنوب الشرقي المغربي، ورد في: التراث الايكوثقافي وتثمين الموارد الواحية والجبلية، منشورات المركز الدولي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية في الحكامة المجالية والتنمية المستدامة بالواحات والمناطق الجبلية.
- التعليق العام رقم 10 لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة.
- **خويا عبد الصمد وعبدلاوي عبد الاله وأعفير مصطفى، 2022**، التغيرات المناخية وتنامي الضخ العصري لمياه الري بواحات الجنوب الشرقي للمغرب: واحة فركلة بحوض غريس نموذجا، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، العدد الثالث، تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية-فرع المنطقة الوسطى.
- **خويا عبد الصمد وعبدلاوي عبد الاله وأعفير مصطفى، 2021**، التدبير الاجتماعي للموارد المائية في ظل الأزمات المرتبطة بالتغيرات المناخية، نموذج واحة فركلة، مؤلف جماعي حول النموذج التنموية الجديد (اللغة، المجتمع، التراب، تدبير المخاطر) ، منشورات مركز أفاق للدراسات والأبحاث، طنجة، المغرب
- **خويا عبد الصمد وعبدلاوي عبد الاله وأعفير مصطفى، 2021**، الخطارة كتقنية للتكيف والتأقلم مع التغيرات المناخية بواحات تافيلالت: حالة واحة فركلة، مؤلف جماعي حول القضايا البيئية بالمغرب، التحديات وأساليب التدبير المستدام، منشورات مختبر المجال، التاريخ الدينامية والتنمية المستدامة، الكلية متعددة التخصصات بتازة، المغرب.
- **خويا عبد الصمد وعبدلاوي عبد الاله وأعفير مصطفى، 2021**، مؤشرات الندرة المائية في ظل التغيرات المناخية والرهانات التنموية، حالة حوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب، مؤلف جماعي حول الأمن المائي ورهانات التنمية المستدامة بالواحات المغربية، منشورات مجلة واحات المغرب، العدد الثامن، المغرب.
- **خويا عبد الصمد، 2022**، تدبير الموارد المائية بالمنظومات البيئية الواحية في ظل التغيرات المناخية والرهانات التنموية واحة فركلة بحوض غريس نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- **سعيدي يوسف 2004**، "ظاهرة التصحر -في منطقة تافيلالت، المظاهر والمكافحة "، أطروحة لنيل دكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

- **العطري عبد الرحيم، 2019**، من ثراء الثقافة المغربية: الحكاية الشعبية و"تقديس" الماء في مجتمعات الندرة. مجلة الثقافة المغربية، العدد 38.
- **العطري عبد الرحيم، 2021**، تدبير ندرة المياه في المجالات القروية، قراءة في تجارب محلية بمنطقة الرحامنة، ورد في مؤلف، البيئة والتنمية المستديمة أدوار جديدة واعدة للعلوم الاجتماعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- **عقاوي الغازي 2006**، الماء والتهيئة والدينامية الريحية الحالية بحوض غريس الأوسط، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس.
- **عقاوي الغازي، 2020**، أثر التغيرات المناخية على الارمال بحوض غريس الأوسط، مؤلف الجماعي، الأنظمة الواحية: مظاهر التجديد وافاق التنمية المستدامة، مطبعة سوبر كوبي، فاس، المغرب.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014، الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب، رافعة أساسية للتنمية المستدامة، مطبعة سيباما، المغرب.

2.7 المراجع الأجنبية

- **AAFIR Mustapha 2006**, Les contraintes hydrologiques de l'aménagement de bassin versant du Dades. Une approche géopolitique du développement durable, Thèse de doctorat, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Faculté des lettres et Sciences humaines sais, Fès.
- **Abdellatif Bencherifa, 1994**, Problèmes de développement dans les oasis marocaines quelques tendances récentes, Mutations socio-spatiales Dans les campagnes Marocaines, publication de la faculté des lettres et science humaines-rabat, serrie colloques et séminaires n 28.
- **Baki Said, 2017**, Contribution à l'étude hydrologique, hydrogéologique, hydrochimique et vulnérabilite des ressources en eau à la pollution : Apport du SIG et de la télédétection Cas du bassin versant de l'oued Rhéris (Sud-est Marocain), thèse de doctorat, université Mohammed V, Faculté des Sciences de Rabat
- Jan Chamayou, Michel Combe, Jan –Claude Dupuy (1977) : Moyenne Vallée du Draa, In Ressources en Eau du Maroc, Domaines Atlasique et Sud – Atlasique, Tome 3, Ministre des Travaux Publics et des Communications, Direction de l'Hydraulique Division des Ressources en Eau. Page 262 à 298.
- **Kabiri L., 2004** : Contribution à la connaissance, la préservation et la valorisation des Oasis du Sud marocain: cas de Tafilalt. Thèse d'habilitation universitaire, Facultés des Sciences et Techniques, Errachidia, université My Ismaïl, Maroc, 280 p.
- **LAAOUANE Mohamed, 2017**, l'eau et dynamique des espaces ces phoenicicoles : cas de la palmeraie de ferkela (Maroc du sud-est) Ouvrage collectif, l'eau : ressources, risques et aménagement, Publications de la faculté des Lettres et Sciences Humains Sais-Fès.
- **Margat, J., 1952** : Le Haut Atlas calcaire –(Hydrogéologie du Maroc-Chap. VI-2). Notes et Mém. du Serv. Géol. du Maroc n° 97 – Rabat
- Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de l'Eau, Aménagement du Territoire Secrétariat General /Direction de l'Aménagement du Territoire (2003) : Stratégie d'Aménagement et de Développement des Oasis au Maroc, Analyse, Diagnostic, Typologie des Oasis – Première phase, 532 page.
- **SPOERY Selve, 2007**, Le retour en des khettaras de Jorf، une oasis du Tafilalet، sud-est du Maroc dynamique de gestion de l'eau Mémoire en vue de l'obtention du diplôme d'ingénieur en agronomie tropicale de l'ict supagro، option gestion social de l'eau.

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

دور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية لمعالجة الازمات التعليمية من وجهة نظر الطالب/المعلم

The Role of Educational Technologies in Developmental Professional Competencies to Address Educational Crises According to the Point of View to the Student/Teacher

د. صديق الأمين أحمد بلال
Dr. Siddig Elamin Ahmed Bilal
دكتوراه التربية المناهج وطرق التدريس، خبير تربوي متفرغ
PhD, Curriculum and Teaching Methods, free Educational expert
siddigaab@gmail.com

د. فرج الله محمد الكامل الماحي
Dr. Fargalla Mohamed Elkamil Elmahi
استاذ مشارك كلية التربية جامعة وادي النيل، السودان
Associate Professor, Faculty of Education, Nile Valley University, Sudan
drfaragallaalkamil@gmail.com

يوثق هذا البحث كـــ: بلال، صـديق الأمين أحمد & الماحي، فرج الله محمد الكامل (2022): دور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية لمعالجة الازمات التعليمية من وجهة نظر الطالب/المعلم، مجلة الدراسـات الاسـتراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (4)، العدد (16)، ألمانيا، ص 32-58.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطلاب /المعلمين بكلية التربية جامعة وادي النيل، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، كما تم استخدم الاستبانة أداة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة وادي النيل دفعة (2013م) البالغ عددهم (418) طالب وطالبة، حيث اختار الباحثان عينة قصـدية من مجتمع الدراسـة بلغ عددها (90) طالب وطالبة، وقد كشفت نتائج الدراسة عن إسهام استخدام التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية بدرجة عالية. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة (0,05) بين متوسـطات اسـتجابات أفراد عينة الدراسـة حول إسهام استخدام التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية تعزى لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي).

الكلمات المفتاحية: *التقنيات التعليمية، الكفايات المهنية، الطالب /المعلم.*

Abstract

This study aimed at identifying effectiveness of using educational techniques in developing the professional competence of the student teacher in light of students - teacher's point of view at College of Education, Nile Valley University. The study community consists of all students – teacher's ad College of Education, Nile Valley University, 2013 batch totaling 418 individual. The researcher selected a deliberate sample totaling 90 individual from study community. The results of the study revealed the contribution of the use of educational techniques to the development of professional competencies in a high degree. There are no statistically significant differences at the significance level (0.05) between the averages of

the study sample responses about the contribution of the use of educational techniques in the development of professional competencies due to the academic course variable (scientific / literary).
Keywords: *Educational techniques, Professional competence, Student – teacher*

الملخص المفاهيمي

تُعد التقنيات التعليمية ركناً أساسياً من أركان العملية التعليمية وجزء لا يتجزأ من النظام التعليمي وأصبح من الضروري توظيفها في خدمة التعليم مما يسهم ايجاباً في تنمية الكفايات المهنية لطالب كلية التربية، باعتبار أن الكفايات المهنية تمثل القدرة على امتلاك واستخدام المعرفة والقيام بأداء المهارات التعليمية المرتبطة بتلك المعرفة في المواقف التعليمية مما يؤدي تحسين مخرجات التعليم، والتي تقود بدورها في معالجة الازمات التعليمية في الحقل التعليمي والتربوي.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لدور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية لمعالجة الازمات التعليمية من وجهة نظر الطالب/المعلم

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتقييم دور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية لمعالجة الازمات التعليمية من وجهة نظر الطالب/المعلم

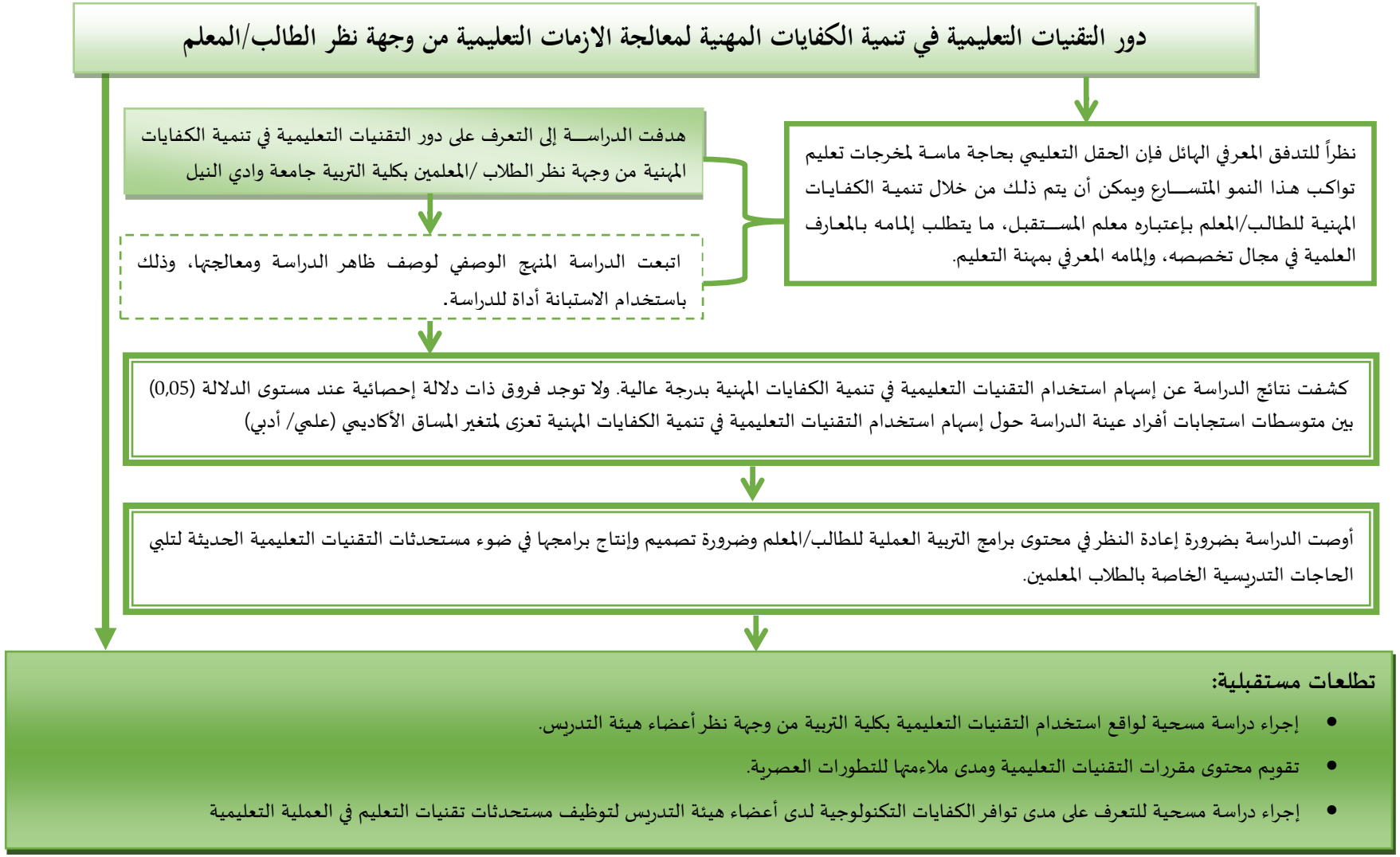
دور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية لمعالجة الازمات التعليمية من وجهة نظر الطالب/المعلم
نظراً للتدفق المعرفي الهائل فإن الحقل التعليمي بحاجة ماسة لمخرجات تعليم تواكب هذا النمو المتسارع ويمكن أن يتم ذلك من خلال تنمية الكفايات المهنية للطالب/المعلم بإعتباره معلم المستقبل، ما يتطلب إلمامه بالمعارف العلمية في مجال تخصصه، وإلمامه المعرفي بمهنة التعليم.
هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطلاب /المعلمين بكلية التربية جامعة وادي النيل
اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لوصف ظاهر الدراسة ومعالجتها، وذلك باستخدام الاستبانة أداة للدراسة.
كشفت نتائج الدراسة عن إسهام استخدام التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية بدرجة عالية. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول إسهام استخدام التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية تعزى لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي)
أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في محتوى برامج التربية العملية للطالب/المعلم وضرورة تصميم وإنتاج برامجها في ضوء مستحدثات التقنيات التعليمية الحديثة لتلبي الحاجات التدريسية الخاصة بالطلاب المعلمين.
تطلعات مستقبلية:
إجراء دراسة مسحية لواقع استخدام التقنيات التعليمية بكلية التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
تقويم محتوى مقررات التقنيات التعليمية ومدى ملاءمتها للتطورات العصرية.
إجراء دراسة مسحية للتعرف على مدى توافر الكفايات التكنولوجية لدى أعضاء هيئة التدريس لتوظيف مستحدثات تقنيات التعليم في العملية التعليمية

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تُعد التقنيات التعليمية ركناً أساسياً من أركان العملية التعليمية وجزءً لا يتجزأ من النظام التعليمي، وتطورت التقنيات التعليمية وأخذت مسميات مختلفة كالوسائل التعليمية التي كانت شائعة الاستعمال في الحقل التعليمي والتربوي، ثم ظهرت الأجهزة التعليمية كمرحلة متطورة تستخدم فيها الألة التقنية في العملية التعليمية، وفي مرحلة أكثر تطوراً، وارتبط مفهوم التقنيات التعليمية بالتقدم في مجال العلوم التقنية حيث ظهرت المفاهيم الجديدة في تقنيات التعليم بما يعرف بمستحدثات تقنيات التعليم.

اهتمت المؤسسات التعليمية في توظيف التقنيات التعليمية في خدمة التعليم، ويمكن تحقيق ذلك بترسيخ مفهوم ربط التعليم بالتقنية، مما يساهم في اكتساب الكفايات المهنية لدى الطلبة، باعتبار أن الكفايات المهنية تمثل القدرة على امتلاك واستخدام المعرفة والقيام بأداء المهارات التعليمية المرتبطة بتلك المعرفة في المواقف التعليمية، وتكمن أهمية اكتسابها في تحسين مخرجات التعليم، ما يجعل توافرها شرطاً لممارسة مهنة التعليم. وتعتبر التقنيات التعليمية مجموعة المعارف والمهارات والإجراءات والاتجاهات التي يحتاجها المعلم للقيام بعمله بأقل قدر من التكلفة والجهد والوقت، والتي لا يستطيع بدونها أن يؤدي واجبه بالشكل المطلوب، ومن ثم يُعد توافرها لديه شرطاً لإجازته في العمل (الأحمد، 2005م).

ولا يقتصر دور الكفايات المهنية في الجانب الإعدادي للمعلم، ولكنه يمتد إلى تقويمه؛ لذا يمكن حصرها فيما يقوم به المعلم من إنجازات والتي تعتبر مؤشراً على اكتسابها وتحققها وتصبح في نفس الوقت معياراً للحكم على أدائه، وفي هذا السياق اتجهت بعض الدراسات لتقصي الكفايات التعليمية التي يمتلكها الطلاب أو المعلمين، حيث خَلُصت دراسة (أبو شاور، 2015) إلى إعداد البرامج والدورات التدريبية التي تعمل على تطوير كفايات المعلمين وإجراء بحوث مكملة تساعد المختصين التربويين على التحديث والتطوير. وتوصلت دراسة (درار، 2015) إلى أن المعلمين يحتاجون لتوافر الكفايات التدريسية في مجالات الكفايات العلمية، والكفايات المهنية، والكفايات الشخصية.

وحاولت بعض الدراسات التعرف على مساهمة المقررات الدراسية في تنمية الكفايات المهنية، حيث توصلت دراسة (الخطابي، 2004م) إلى أن برنامج قسم المناهج وطرائق التدريس يساهم في تنمية الكفايات المهنية الأساسية للطلاب المعلمين، إلا أن المساهمة لا ترقى إلى المستوى المطلوب الذي يسعى إليه المسئولين عن إعداد المعلم قبل وأثناء الخدمة، وأظهرت مدى الارتباط الوثيق بين كل مقرر من المقررات الدراسية كل على حده والكفايات المهنية، مع وجود اختلاف في وجهة نظر عينة الدراسة نحو العلاقة بين المقررات الدراسية والكفايات المهنية، يعزى لاختلاف المجالات الرئيسية.

وتوصلت دراسة (جبر الله، 2017) إلى أن التقدم التكنولوجي له دوراً فاعلاً في تطوير كفايات المعلم في مجال تخطيط الدرس. ويوفر له نماذج تصميمية يستخدمها في تنفيذ الدرس ويعمل على تطوير المعلم ويساعده في بناء علاقات إجتماعية واسعة تسهل عليه القيام بمشاريع العمل الجماعي. وتعد هذه الدراسات مؤشرات للتعرف على مستوى

الكفايات لدى الطالب/المعلم، ودور المقررات الدراسية في اكتسابها، وفي ذات السياق تأتي هذه الدراسة للتعرف على دور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب /المعلم.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

نظراً للتدفق المعرفي الهائل فإن الحقل التعليمي بحاجة ماسة لمخرجات تعليم تواكب هذا النمو المتسارع ويمكن أن يتم ذلك من خلال تنمية الكفايات المهنية للطالب/المعلم باعتباره معلم المستقبل، ما يتطلب إلمامه بالمعارف العلمية في مجال تخصصه، وإلمامه المعرفي بمهنة التعليم، لذا تأتي هذه الدراسة للتعرف مدى اسهام التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/المعلم باعتباره الممارس للعملية التعليمية تدريباً، والمستهدف بالتأهيل مسبقاً من قبل الكلية. وتتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: ما دور استخدام التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب /المعلم بكلية التربية جامعة وادي النيل؟ والذي تتطلب الإجابة عليه الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى إسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة الطالب/المعلم بكلية التربية /جامعة وادي النيل؟
- ما مدى إسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة الطالب/المعلم بكلية التربية /جامعة وادي النيل؟
- ما مدى إسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية من وجهة الطالب/المعلم بكلية التربية /جامعة وادي النيل؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى إسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة الطالب/المعلم تعزى لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة إسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية تعزى لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي)؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة إسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية تعزى لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي)؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة للتعرف على دور الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/ المعلم بكلية التربية في جامعة وادي النيل، وتفرعت منه الأهداف التالية

- بيان مدى إسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/ المعلم بكلية التربية في جامعة وادي النيل.
- قياس درجة إسهام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/ المعلم بكلية التربية في جامعة وادي النيل.
- تحليل أثر متغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي) على استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى اسهام استخدام التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/ المعلم بكلية التربية في جامعة وادي النيل.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية: يتوافق البحث مع الاتجاهات الحديثة في توظيف التقنيات التعليمية في خدمة التعليم والتدريب، مما قد تسهم نتائج البحث في الكشف عن مدى إسهام استخدام التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/المعلم، وتساعد نتائج البحث في وضع الاستراتيجيات لتطوير أساليب تنمية الكفايات المهنية باستخدام التقنيات التعليمية.

2.4.1 الأهمية التطبيقية: تناولت هذه الدراسة فئة الطلاب/ المعلمين وهي الفئة المنوط بها ممارسة مهنة التدريس في المستقبل فكان لابد من تسليط الضوء على ارائهم للتعرف على مدى استفادتهم من استخدام التقنيات التعليمية في تنمية كفاياتهم المهنية لمعالجة الأزمات التعليمية في مجال التربية والتعليم .

5.1 منهجية الدراسة:

استندت هذه الدراسة بصفة أساسية على المنهج الوصفي باعتباره الأكثر توافقاً لتحقيق اهداف الدراسة ومناسبته لظاهرة المشكلة البحثية وذلك من خلال استخدام الاستبانة أداة لجمع المعلومات من افراد عينة الدراسة.

6.1 حدود الدراسة:

1-6-1الحدود الزمانية: تقع الدراسة في العام 2018م

2-6-1 الحدود المكانية: كلية التربية بجامعة وادي النيل، السودان.

3-6-1 **الحدود الموضوعية:** دور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية لمعالجة الأزمات التعليمية من وجهة نظر الطالب/ المعلم.

7.1 الدراسات السابقة:

1-7-1 دراسة يونغ (Yeung, 2001)، بعنوان: أداء الطالب المعلم (التربية البدنية) قبل الخدمة أثناء ممارسة التدريس في هونغ كونغ

The Performance of pre-Service Student Teacher (Physical Education) During Teaching Practice in Hong Kong

هدفت إلى تقصي كفايات الطالب/ المعلم في أثناء فترة التدريب العملي في المدارس المتعاونة، تكونت عينة الدراسة من (120) طالباً من الطلبة المعلمين في جامعة هونغ كونغ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة المعوقات والصعوبات التي تواجه الطلبة المعلمين، منها عدم كفاية الخلفية العلمية والمعرفية عن الموضوعات الدراسية، وافتقادهم المهارات الحركية وافتقارهم للقدرة على تنظيم الوقت، وضبط السلوك داخل الغرفة الصفية.

2-7-1 دراسة اليسون (Alison, 2006)، بعنوان: إعداد معلمي مرحلة ما قبل الخدمة الابتدائية لاستخدام مواد مناهج الرياضيات.

Preparing Elementary Preservice Teachers to Use Mathematics Curriculum Materials.

هدفت الدراسة إلى تطوير أفكار الطلاب المعلمين في الفصول أثناء تدريبهم على التدريس الجيد نظراً لعدم معرفتهم بالتحديات التى تواجههم في الفصول الحقيقية للتدريس وغير مدركين لطرق تدريس الرياضيات، واستخدم الباحث المنهج شبه التجريبي باستخدام المجموعة التجريبية الواحدة، وتكونت عينة الدراسة من (15) مدرس من مدرسي ما قبل الخدمة، وأظهرت نتائج الدراسة ردود فعل مُدرسي ما قبل الخدمة، بأن أنشطة الدورة مفيدة في تعلمهم كيفية استخدام المنهج الرياضي، كما رأى البعض الأخر أن الأنشطة كانت مفيدة لهم في تعلم كيفية التعامل مع مادة الرياضيات.

3-7-1 دراسة (القحطاني،2006م)، بعنوان: دراسة مسحية لواقع مقررات الوسائل وتقنيات التعليم في كليات المعلمين، جامعة أم القرى، كلية التربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مقررات الوسائل وتقنيات التعليم في كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي المسحي، واستخدم الاستبانة أداة للدراسة لاستطلاع آراء الطلاب في مقررات الوسائل وتقنيات التعليم من حيث مدى تحقيقه الأهداف والمهارات واستطلاع أعضاء هيئة التدريس في أقسام تقنيات التعليم في كليات المعلمين لمعرفة الكفايات اللازمة لهم ودرجة ممارستهم لها. توصلت الدراسة إلى أن أهم الأهداف التعليمية لمقررات الوسائل وتقنيات التعليم التي تحققت لدى الطلاب بدرجة قوية تتمثل في: تعريف مفهوم الحاسب، والسبورة الطباشرية، وتعريف المواد التعليمية. وهناك سبع مهارات قد تحققت لدى الطلاب بدرجة قوية وهي: تكبير صورة أو رسم تعليمي بأحد طرق التكبير، واستخدام وتشغيل جهاز الفيديو كاسيت، وقراءة خريطة جغرافية قراءة صحيحة، وإنتاج لوحة وبرية ولوحة جيوب، وتوظيف واستخدام الرسوم التعليمية، وإنتاج بطاقات للوحة الجيوب واللوحة الوبرية، ومجال تصميم التعليم، ومجال الأساليب والأنشطة، ومجال اختيار تقنيات التعليم، ومجال استخدام التقنيات ومجال تشغيل الأجهزة التعليمية، ومجال التقويم.

4-7-1 دراسة (النجدي، 2009م)، بعنوان: واقع امتلاك الطالب المعلم بكليات المعلمين لكفايات تكنولوجيا التعليم ومدى استخدامه لها.

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع امتلاك الطالب/المعلم لكفايات إنتاج الوسائل التعليمية، ومعرفة واقع امتلاك الطالب/المعلم لكفايات استخدام الوسائل التعليمية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي عبر الاستبانة أداة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من طلاب التربية العملية برنامج البكالوريوس بكليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية وتم اختيار عينة الدراسة من طلاب (الفصل الثامن)، في كل من (كلية الرياض وكلية الدمام وكلية المدينة المنورة وكلية جيزان وكلية تبوك)، توصلت الدراسة إلى أن درجة امتلاك الطلاب المعلمين لكفايات إنتاج الوسائل التعليمية ضعيفة. وأن درجة امتلاك الطلاب المعلمين لكفايات استخدام الوسائل والأجهزة التعليمية متوسطة. وأن درجة استخدام الطلاب المعلمين للكفايات التعليمية أثناء تدريسهم ضعيفة؛ مما يعطي مؤشر خطير. وجود ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية (0.05) بين درجة امتلاك الكفايات التكنولوجية واستخدامها. لا توجد فروق ذات دلائل إحصائية (0.05) بين استخدام الطالب /المعلم للكفايات التكنولوجية تعزى للتخصص.

5-7-1 دراسة (الوحيدي،2009م)، بعنوان: أثر برنامج مقترح في ضوء الكفايات الإلكترونية لإكساب بعض مهاراتها لدى طالبات تكنولوجيا التعليم في الجامعة الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر برنامج مقترح في ضوء الكفايات الالكترونية لاكتساب بعض مهاراتها لدى طالبات تكنولوجيا التعليم في الجامعة الإسلامية – غزة. قامت الباحثة باختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة والذي يمثله طالبات تكنولوجيا التعليم في الجامعة الإسلامية بغزة اللاتي يدرسن مساق كمبيوتر تعليمي حيث بلغ عدد أفراد العينة (23) طالبة، استخدمت الدراسة المنهج التجريبي، تكونت أدوات الدراسة من: بطاقة ملاحظة لملاحظة أداء الطالبات في النواحي المهارية ومعرفة الفروق في الأداء قبل وبعد تطبيق البرنامج. توصلت الدراسة إلى فعالية استخدام البرامج المحوسبة في عملية التدريس، ووجود فروق ذات دلالة عند مستوى الدلالة (0.05) في مستوى المهارة العملية للكفايات الالكترونية لدى عينة إحصائية البحث قبل وبعد تطبيق البرنامج.

6-7-1 دراسة (الطلال، 2010م)، بعنوان: واقع استخدام معلمي ومعلمات معاهد وبرامج التربية الفكرية للإنترنت ومدى استفادتهم منه في تطوير كفايتهم المهنية بمدينة الرياض

هدفت الدراسة إلي الكشف عن واقع استخدام معلمي ومعلمات معاهد وبرامج التربية الفكرية الإنترنت ومدى استفادتهم منه في تطوير كفاياتهم المهنية بمدينة الرياض، وعلاقته ببعض المتغيرات (الجنس، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة في التدريس)، استخدام الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة أداة للدراسة وتكونت عينة الدراسة من (339) معلما ومعلمة موزعين على(72) معهداً وبرنامجاً للتربية الفكرية، ومن اهم نتائج الدراسة: الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة يتمتعون باتجاهات ايجابية نحو استخدام الأنترنت، وانهم يستخدمونه للاستفادة منه في تطوير كفاياتهم المهنية بمعدل يومي وأنهم يمتلكون خبرات جيدة جدا في استخدامه. أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في مدى الاستفادة من الإنترنت في مجال التخطيط تعزى إلى متغير الجنس وذلك لصالح المعلمات، ومتغير المؤهل التعليمي لصالح البكالوريوس، في حين أشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جانب الاستفادة من الإنترنت في مجالي (التنفيذ والتقويم) للبرامج والأنشطة التعليمية. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الاستفادة من الإنترنت في مجال (التخطيط، التقويم)

باختلاف المؤهل التعليمي. ووجود فروق ذات دلالة إحصـائية في مدى الاسـتفادة في مجالات (التخطيط، التنفيذ، التقويم) باختلاف سنوات الخبرة في التدريس.

1-7-7 دراسـة (العجرمي، 2011)، بعنوان: فعالية برنامج تدريبي مقترح لتطوير الكفايات المهنية لطلبة معلمي التعليم الأساسي بجامعة الأزهر – غزة في ضوء استراتيجية إعداد المعلمين (2008م)

هدفت الدارسة إلى بناء برنامج تدريبي لتطوير الكفايات المهنية لدى الطلبة معلمي التعليم الأساسي بجامعة الأزهر – غزة في ضوء استراتيجية إعداد المعلمين (2008م)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وشبه التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (120) طالباً وطالبة، بواقع (60) طالب وطالبة مجموعة تجريبية (60) طالب وطالبة مجموعة ضابطة، عبر إعداد اختبار تحصيلي، وبطاقة ملاحظة الأداء، وفق قائمة الكفايات المهنية من إعداد الباحث، وبناء البرنامج التدريبي المطبق في فترة (24) أسبوع، توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات طلبة المجموعة التجريبية، وطلبة المجموعة الضابطة في القياس البعدي على الاختبار التحصيلي، وكانت لصالح المجموعة التجريبية. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات طلبة المجموعة التجريبية، وطلبة المجموعة الضابطة في القياس البعدي على بطاقة الملاحظة، وكانت لصالح المجموعة التجريبية. في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات طلبة المجموعة التجريبية في القياس البعدي والتتبعي على الاختبار التحصيلي؛ مما يدل على فعالية البرنامج في احتفاظ الطلبة بالمعلومات التي اكتسبوها، هذا وخلُصت الدارسة إلى وجود فاعلية للبرنامج التدريبي المقترح لدى أفراد العينة (ذكور، وإناث).

1-7-8 دراسـة بارغافا وباثي (Bhargava & Pathy, 2011)، بعنوان: تصور الطلاب المعلمين عن كفاءات التدريس

Perception of Student Teachers about Teaching Competencies

هدفت إلى تقصي الكفايات التدريسية التي يحتاجها الطلبة المعلمون للنجاح في مهنة التدريس من وجهة نظرهم. تكونت عينة الدراسة من (100) طالب من الطلبة المعلمين في تخصص التربية في جامعة رانشي الهندية، أشارت نتائج الدراسة إلى أن أكثر الكفايات احتياجاً من قبل الطلبة المعلمين هي كفاية الثقة بالنفس وأكثر الكفايات المهنية احتياجاً هي كفاية المعرفة بمحتوى المادة التي سيدرسونها للتلاميذ في المستقبل.

1-7-9 دراسـة (مسـاعد، 2011م)، بعنوان: الكفايات اللازمة لمعلمي الأسـاس للتدريس باسـتخدام الحاسوب –دراسة تقويمية لمدارس القبس للتعليم الأساسي

هدفت الدراسة إلى التعرف على الكفايات المطلوب توفرها لدى معلمي مرحلة التعليم الأساسي في مجالات التخطيط، والتنفيذ، والتقويم باستخدام الحاسوب كوسيلة تعليمية ومدى إمكانية تطويرها لتحقيق حوسبة التعليم. استخدم الدراسة المنهج الوصفي والملاحظة والمقابلة كأدوات لجمع المعلومات من عينة الدراسة المكونة من (20) معلماً ومعلمة، و(13) من الإداريين، و(7) من الخبراء. توصلت الدراسة إلى أن جميع كفايات استخدام الحاسوب كوسيلة تعليمية في مجالات التخطيط، والتنفيذ، والتقويم، ويجب توفرها في معلم الأساس حتى يتمكن من التدريس باستخدام الحاسوب.

ولابد من إعداد وتأهيل المعلمين على الكفايات اللازم توفرها لإدخال الحاسوب كوسيلة تعليمية. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المعلم بمرحلة التعليم الأساسي المدرب على الحاسوب وتطوير التعليم. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بتكامل الأدوار داخل الصف الدراسي بين المعلم المدرب على استخدام الحاسوب كوسيلة تعليمية في مرحلة التعليم الأساسي.

1-7-10 دراسة (أبو مطلق، 2012)، بعنوان: فاعلية استخدام ملف الإنجاز الإلكتروني لتنمية بعض الكفايات التدريسية لدى الطالبات المعلمات بكلية التربية جامعة الأقصى بغزة

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية استخدام ملف الإنجاز الإلكتروني لتنمية بعض الكفايات التدريسية لدى الطالبات المعلّمات بكلية التربية في جامعة الأقصى بغزة، وقد استخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي وتكونت أدوات الدراسة من بطاقة ملاحظة الكفايات التدريسية، وبطاقة تقييم ملف الإنجاز الإلكتروني (قائمة مراجعة تجميع الخبرات، وقائمة مراجعة أفضل الأعمال، وقائمة مراجعة نقاط الضعف والقوة)، ودليل الطالبة/المعلمة لإعداد ملف الإنجاز الإلكتروني، تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية وبلغ عددها (30 طالبة/معلمة في التخصصين)، وتعليم رياضيات، وتعليم اللغة العربية. توصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وبين درجات عينة البحث والقيمة المختارة (درجة الإتقان التي تساوي 75% من الدرجة الكلية للبطاقة) طبقاً لبطاقة تقييم ملف الإنجاز الإلكتروني للطالبات المعلمات بكلية التربية في جامعة الأقصى بغزة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (0.05) في بطاقة ملف الإنجاز الإلكتروني تعزى للتخصص، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (0.05) بين متوسطات درجات الطالبات /المعلمات في بطاقة ملاحظة الكفايات التدريسية للطالبات المعلمات بكلية التربية في جامعة الأقصى بغزة بين التطبيقين القبلي والبعدي.

1-7-11 دراسة (جبر الله، 2017)، بعنوان: دور التقدم التكنولوجي في تطوير الكفايات المهنية لمعلم مرحلة التعليم الأساسي.

هدفت الدراسة إلي التعرف على دور التكنولوجيا في تطوير كفايات المعلم في تخطيط الدرس، وعلاقته بتنفيذه، ودوره في تطوير علاقاته الانسانية وفي تطوير كفاياته في مجال التقويم .استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة والمقابلة أداتين للدراسة، تكون مجتمع الدراسة من معلمي وموجهي مرحلة التعليم الأساسي بمحلية الدامر، وتكونت عينة الدراسة من (100) معلم ومعلمة من مختلف التخصصات وعدد (13) موجهاً وموجهة، توصلت الدراسة إلى أن للتقدم التكنولوجي دوراً فاعلاً في تطوير كفايات المعلم في مجال تخطيط الدرس، ويُكسب المعلم التعامل مع المستحدثات التكنولوجية داخل الفصل مما يوفر له نماذج تصميمية يستخدمها في تنفيذ الدرس ويعمل على تطوير المعلم ويساعده في بناء علاقات إجتماعية واسعة تسهل عليه القيام بمشاريع العمل الجماعي.

1-7-12 التعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة التي هدفت إلى التعرف على تنمية وتطوير الكفايات المهنية مثل دراسة (Alison 2006)، ودراسة الطلال (2010)، ودراسة العجرمي (2011)، ودراسة أبو مطلق(2012)، ودراسة جبر

الله (2017)، بينما اختلفت مع بعض الدراسات مثل: دراسة (Yeung, 2001) والتي هدفت إلى تقصي الكفايات التعليمية التي يحتاجها الطالب/المعلم أثناء فترة التدريب، ودراسة (القحطاني، 2006م) التي هدفت إلى التعرف على واقع مقررات الوسائل وتقنيات التعليم في كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية، ودراسة (النجدي، 2009) التي هدفت إلى التعرف على واقع امتلاك الطالب/المعلم لكفايات وانتاج والوسائل التعليمية ودراسة (الوحيدي، 2009) التي هدفت إلى التعرف على اثر برنامج مقترح في ضوء الكفايات الإلكترونية لاكتساب بعض مهاراتها، ودراسة (Bhargava & Pathy, 2011) التي هدفت إلى تقصي الكفايات التدريسية التي يحتاجها الطلبة المعلمون للنجاح في مهنة التدريس، ودراسة (درار، 2015) التي هدفت إلى التعرف على مدى توافر الكفايات التدريسية لمعلمي اللغة الانجليزية،

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في إتباع المنهج الوصفي واختلفت مع دراسة كل من (Alison 2006)، ودراسة (الوحيدي، 2009)، ودراسة (أبو مطلق، 2012م) والتي اتبعت المنهج شبه التجريبي. واتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات في اختيار مجتمع الدراسة وعينة الدراسة من الطلاب /المعلمين واختلفت مع دراسة كل من (الطلال، 2010)، ودراسة (مساعد، 2011)، ودراسة (درار، 2015)، ودراسة (جبر الله، 2017) التى اختارت مجتمع وعينة الدراسة من المعلمين.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تبحث عن دور التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية لمعالجة الأزمات التعليمية من وجهة الطالب /المعلم بكلية التربية جامعة وادي النيل.

2. الإطار النظري:

2-1 التقنيات التعليمية:

"اشتقت كلمة تقنيات (Technology) من مقطعين المقطع الأول (Techne) وتعني علماً أو فناً أو دراسة وتشير بعض الكتابات إلى أن المقطع الثاني من الكلمة هو(Logic) وتعني منطقاَ، وبذلك فإن كلمة تقنيات تعني علم المهارات أو الفنون أو الصنعة أو منطق الحرفة، أي دراسة المهارات بشكل منطقي لتأدية وظيفة محددة" (العرفج وآخرون، 2015)

ويعرفها الباحثان إجرائياً بأنها الوسائل والأجهزة التعليمية ومستحدثات تقنيات التعليم التي تستخدم بواسطة الكادر التعليمي في العملية التعليمة لاكتساب المعرفة والمهارات بغية تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية.

ونظراً لتطور مراحل ومسميات التقنيات التعليمية، تناولت الدراسة موضوع التقنيات التعليمية من خلال التطرق لثلاثة مراحل: مرحلة الوسائل التعليمة، ومرحلة الأجهزة التعليمية، ومرحلة مستحدثات تقنيات التعليم فيما يلي:

2-1-1 الوسائل التعليمية:

أن الوسائل التعليمية تختلف اختلافاً كبيراً عن تقنيات التعليم، ولكن هذا الاختلاف لا ينفي العلاقة الوثيقة بينهما فالوسائل التعليمية تمثل جزءاً من منظومة تقنيات التعليم واحد عناصرها، وعليه يكون مصطلح تقنيات التعليم أكثر عمومية وشمولاً من مصطلح الوسائل التعليمية بكافة مسمياتها. (محمد، 2008).

ويعرف الباحثان الوسائل التعليمية: بأنها كل ما يستخدمه المعلم من أدوات ووسائل حسية تستخدم مع اللفظ أو بدونه في توصيل مفهوم محتوى المواد التعليمية للطلاب بأسلوب منظم ومشوق يساعد على فاعلية عملية التعليم وزيادة تقبل الطلاب للمادة الدراسية بغية تحقيق أهداف الدرس وتحقيق الأهداف التربوية.

2-1-1-1 أهمية الوسائل التعليمية:

يعدد قنديل (2006: ص13) أهمية الوسائل التعليمية في عملية التعليم والتعلم فيما يلي:

- إثارة انتباه التلاميذ، وجعل التعلم مشوقاً.
- زيادة الإيجابية والنشاط الذاتي.
- معالجة مشكلة اللفظية.
- مساعدة المدرس في مراعاة الفروق الفردية.
- تقريب البعيد، وجعل التعلم أكثر ثباتاً وأبقى أثراً.

2-1-2 الأجهزة التعليمية:

لم يعد إعتماد أي نظام تعليم على الأجهزة التعليمية نوعاً من الترف يمكن الاستغناء عنه، بل أصبح ضرورة لضمان نجاح ذلك النظام، وجزء لا يتجزأ في بيئة أي نظام تعليمي (العرفج وآخرون، 2015).

ويعرف الباحثان الأجهزة التعليمية بأنها: الآلات والأدوات التي يستخدمها المعلم في عرض محتوى المواد التعليمة للطلاب لتسهيل عملية فهم واستيعاب الحقائق أو الأفكار أو المعاني بغية تحقيق الأهداف التربوية.

2-1-2-1 أهمية الأجهزة التعليمية:

تعتبر الأجهزة التعليمية تُنمي في الطلاب روح التخيل والإبداع وترسيخ المعلومات على اختلاف أنواعها عن طريق الصور الثابتة والمتحركة والأشكال والرسومات والأصوات خصوصاً وأننا أصبحنا في عصر التقدم التكنولوجي والعلمي الذي ليس له حدود في المجالات". (أحمد وناجي، 2011)، ويعددان دور الأجهزة التعليمية في العملية التعليمية فيما يلي:

- تنمية إدراك المتعلم للمفاهيم والمصطلحات والمساعدة على الفهم والتفسير والتحليل.
- تقديم خبرات لا يسهل الحصول عليها في الواقع؛ مما يجعل التعلم أكثر فاعلية وتنوعاً وأبقى أثراً.
- زيادة إيجابية المتعلم وإثارة النشاط الذاتي عن طريق زيادة الدافعية.
- اختصار وقت التعلم ومساعدة المعلم على ترتيب المادة التعليمية وتحويل دوره إلى مرشد وموجه.
- تساعد في التغلب على الفروق الفردية بين المتعلمين.
- تساعد في التعليم الفردي.

- لها دور في إظهار عنصر التحدي المناسب لقدرات المتعلم.
- تساعد في تنويع أساليب التعزيز التي تؤدي إلى تثبيت الاستجابات الصحيحة.

ويرى الباحثان أن للأجهزة التعليمية أدوار مهمة في العملية التعليمية، فهي تُمكن المعلم من عرض المادة التعليمية بطرق جاذبة ومشوقه مما يزيد من تركيز وتفاعل المتعلمين مع شروحات المعلم، والتي بدورها إلى تسهيل عملية الفهم والاستيعاب وترسيخ المفاهيم العلمية لدى المتعلمين، مما يحقق أهداف الدرس ومن ثم الأهداف التربوية.

3-1-2 ثالثاً مستحدثات تقنيات التعليم:

أدى النمو المعرفي والتطور الهائل في مجال التقنية والاتصـــالات إلى دخول التقنية في منظومة التعليم، حيث ظهرت تقنيات تعليمية حديثة أكثر تطوراً، وتعرف بمســتحدثات تقنيات التعليم، منها التعليم بالحاســب الآلي والوســائط المتعدد والوســائط الفائقة والإنترنت والتعليم الإلكتروني وغيرها، وتســهم جميعها بدور فاعل في العملية التعليمية. وتعرف أيضًــا بأنها: "عملية متكاملة تعتمد على المزج بين العنصــر البشــري والأجهزة وفق خطوات وإجراءات عملية تستهدف توظيف المستحدثات التكنولوجية في العملية التعليمية من أجل زيادة فاعليته وكفاءته" (محمد، 2008).

ويرى الباحثان أن دخول التقنية في منظومة العملية التعليمية أدى إلى ارتباط مفهوم التقنيات التعليمية الحديثة بالتقدم في مجال العلوم التقنية والتطور المعرفي، وأصبحت التقنيات التعليمية الحديثة جزءاً أساسـياً وركيزة تقوم عليها العملية التعلمية، لذا يمكن تعريف التقنيات التعليمية الحديثة بأنها الأجهزة والأدوات التقنية التي يســتخدمها الكادر التعليمي في العملية التعليمية بطرق متزامنة او غير متزامنة لشرح وإيضاح محتوى المادة التعليمية بغية تحقيق الأهداف التربوية.

1-3-1-2 أهمية مستحدثات تقنيات التعليم:

يشير الحيلة (2014م) إلى أن تقنيات التعلم تسهم في حل بعض المشاكل التربوية فيما يلي:

- تعليم أعداد متزايدة من المتعلمين في صفوف مزدوجة (الانفجار السكاني).
- معالجة مشكلة الزيادة الهائلة في المعرفة الإنسانية (الانفجار المعرفي).
- معالجة مشكلة قلة عدد المعلمين المؤهلين اكاديمياً وتربوياً.
- تعويض المتعلمين عن الخبرات التي قد تفوتهم داخل الصف الدراسي.
- حل مشكلة مكافحة الأمية بجميع أشكالها.
- تخفف تكنولوجيا التعليم من داء اللفظية في التدريس.
- تدريب المعلمين في مجالات إعداد الأهداف والمواد التعليمية وطرائق التعليم المناسبة.

- مســـاعدة المعلم على مواكبة النظرة التربوية الحديثة التي تعد المتعلم محور العملية التعليمية التعلمية، وتسعى إلى تنميته من مختلف جوانبه الفسيولوجية والمعرفية واللغوية والانفعالية والخلقية والاجتماعية.

ويرى الباحثان أن لمســتحدثات تقنيات التعليم أهمية متعاظمة في الوقت الحاضــر لارتباط حركة التعليم بالتطور التقني، فهي تمثل مرحلة انتقلت فيها طرائق واســاليب التعليم من الطرق التقليدية إلى اســتخدام التقنية بأنواعها المختلفة، مما أتاحت فرص التعليم لأكبر قدر ممكن من الراغبين فيه دون تقيد بحدود الزمان والمكان، بجانب التقليل من تأثير قلة المعلمين المؤهلين، كما ســاعدت في عملية تقديم المحتوى التعليمي للمتعلمين بطرق متعددة تراعي الفروق الفردية وتسهل علمية الفهم والاستيعاب.

2-2 الكفايات المهنية:

الكفايات التعليمية مفهوم جديد نسبياً، نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن نشاطات مقصودة لتطوير التربية الأمريكية منذ قرابة ثلاثة عقود ويقصــد به وصــف المخرجات التعليمية بشــكل محدد وتوجيه التعليم لتحقيقها، والاقتصار في منح الدرجات العلمية على من يمتلك بشكل قاطع السلوك الدال على تلك المخرجات. (قنديل، 2000).

وتعرف أيضًا بأنها: "بأنها مجموعة من المعارف والمفاهيم والمهارات والاتجاهات التي توجه سلوك التدريس لدى المعلم، وتساعده في أداء عمله داخل الفصل وخارجه بمستوى معين من التمكن، ويمكن قياسه بمعايير خاصة كالاختبارات التحصيلية وبطاقات الملاحظة المعدة لذلك". (الفرا وجامل، 2003م).

ويعرف الباحثان الكفايات التعليمية بأنها اكتســاب المعرفة العلمية والمهارات الأدائية والوجدانية لصــقل القدرات المهنية للمعلم لضــمان جودة العملية التعليمية لتحقيق مخرجات التعليم وفقا لما خطط لها بغية تحقيق الأهداف التربوية.

1-2-2 أهمية الكفايات التعليمية للمعلم:

يمكن تحديد أهمية الكفايات التدريسية للمعلم في أنها تساعد على: (المصري ومحمد، 2013م)

- التفوق والإبداع للقيام بأدواره المتعددة بالشكل المطلوب داخل بيئة الصف التعليمية.
- الأداء والممارسة على عكس ما هو معروف في برنامج الإعداد التقليدية التي تعتمد على المعارف النظرية.
- مسايرة المتغيرات والتحديات المستمرة خاصة التي تواجه العملية التعليمية وتطوير المقررات الدراسية.
- تنمية مهاراته واستعداداتها ومواهبه وقدراته من أجل أن يرتقي بمستوى طلابه وأن يتقدم علمياً ومهنياً بما يعود بالفائدة على العملية التعليمية والتربوية.
- الوقوف على مستواه التدريسي وتحديد نقاط القوة وتحديد نقاط الضعف وعلاجها.
- زيادة الدافعية والرضا الوظيفي للمعلم نحو مهنة التدريس.
- البحث في مصادر المعرفة عن كل ما يزيد وينمي مستواه الفكري والثقافي والمعرفي في مجال تخصصه.

- إنشاء بيئات تعليمية فعالة تثري العملية التعليمية.
- اختزال السلوك غير المرغوب فيه من قبل طلابه ومنع غالبية المشكلات الصفية.
- استخدام المكان والمواد والتجهيزات لتحقيق الأهداف.
- تفعيل المشـــاركة الفعلية لطلابه في تحقيق الأهداف المحددة، وزيادة فرص اهتمام وانهماك الطلاب في مهام ووظائف فعالة ومنتجة.
- التمكن من فهم علوم العصـــر وتقنياته المتطورة واكتســـاب مهارات تطبيقها في العمل والإنتاج وتوظيفها لخدمة العملية التعلمية.

ويرى الباحثان أن للكفايات التعليمية أهمية قصـــوى بالنســـبة للمعلم تتمثل في إكســـابه الخبرة والمعرفة العلمية والأدائية وطرق تخطيط وتنفيذ الدروس، واكتســـاب المهارات اللازمة لإدارة الصـــف ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين، وإتقانه لعمليات القياس والتقويم.

2-2-2 أنواع الكفايات وتصنيفها:

تعددت أساليب تصنيف الكفايات بين الباحثين فيرى البعض أنه يمكن تصنيف الكفايات إلى: (عبد السميع وحوالة، 2005)

- **كفايات معرفية:** وتتمثل في أنواع المعارف، والعمليات المعرفية والمهارات الفكرية والمعلومات التي يجب أن يلم بها المعلم ســواء حول مادته (التخصـصـية) التي يدرســها، أو البيئة المحيطة به، أو الطالب الذي يتعامل معه.
- **كفايات وجدانية:** وتتمثل في الاتجاهات التي يجب أن يتبناها المعلم، والقيم التي يجب ان يكتســبها، وهذه تقتضي جوانب متعددة مثل حساسية الفرد، ثقته في نفسه، واتجاهه نحو المهنة.
- **كفايات نفس حركية:** وتتمثل في المهارات الحركية إلي تلزم المعلم للمشاركة في مختلف أوجه النشاط التربوي المناســب للعملية التعليمية وتتضـح خاصــة في حقول المواد التكنولوجية، والمواد المتصــلة بالتكوين البدني والحركي.

3-2 الطالب/المعلم:

يقصد به الطالب الذي يدرس بكلية التربية والذي يتم تدريبه تحت اشراف هيئة التدريس بها، بهدف اكسابه المهارات التدريسـية وتنمية أشـكال الأداء اللازمة للعملية التعليمية تمهيدًا للانخراط في سـلك التدريس بعد التخرج من الكلية (طعيمة، 2000)

ويعرفه الباحثان إجرائياً بأنه طالب المســتوى الرابع (دفعة 2013م) بكلية التربية جامعة وادي النيل الذي يتم إعداد علمياً وتربوياً للممارسة مهنة التعليم.

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

1-3 منهجية الدراسة وأدواتها

1-1-3 منهج الدراسة: استندت هذه الدراسة بصفة اساسية على المنهج الوصفي باعتباره الأكثر توافقاً لتحقيق اهداف الدراسة.

2-1-3 مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب/المعلمين بكلية التربية جامعة وادى النيل دفعة العام(2013م) والذين يطبقون برنامج التربية العملية وعددهم(418) منهم وفقاً لمتغير المساق الأكاديمي عدد (140) علمي وعدد (278) أدبي.

3-1-3 عينة الدراسة: نظراً لصعوبة تطبق أداة الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة لبعد المناطق التي تم توزيع الطلاب/ المعلمين بها، تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة لضمان تمثيل العينة لمجتمع الدراسة تمثيلاً صادقاً، بلغ عدد أفراد العينة القصدية (90) طلب وطالبة من الطلاب/ المعلمين الذين تم توزيعهم على أربع محليات من محليات ولاية نهر النيل مقر الجامعة وهي (محلية عطبرة، ومحلية الدامر، ومحلية البحيرة، ومحلية أبو حمد)، ومنهم وفقاً لمتغير المساق الأكاديمي عدد (33) مساق علمي وعدد (57) مساق أدبي.

4-1-3 أداة الدراسة: استخدمت الدراسة الاستبانة المغلقة كأداة للدراسة لجمع البيانات حيث تكونت الاستبانة من ثلاثة محاور بمعدل (12) عبارة لكل محور، وبلغ عدد العبارات (36) عبارة لتقيس محاور الدراسة وفقاً لما يلي:

- **المحور الأول**: مدى اسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب / المعلم.
- **المحور الثاني**: مدى اسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب / المعلم.
- **المحور الثالث**: مدى اسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب / المعلم.

1-4-1-3 الصدق الظاهري لأداة الدراسة: بعد تصميم أداة الدراسة (الاستبانة) في صورتها الأولية تم عرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السودانية بلغ عددهم (10) أعضاء هيئة تدريس، ومن ثم تم إجراء التعديلات اللازمة وفقاً لآرائهم ومقترحاتهم.

2-4-1-3 ثبات أداة الدراسة (الاستبانة): للتأكد من ثبات الاستبانة تم أوجد الباحث معامل الفا كرونباخ باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) وقد بلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.7145) كما يوضح الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) يوضح معامل الثبات الفا كرونباخ لأداة الدراسة (الاستبانة)

عدد	المحـور	عدد العبارات	حجم العينة	قيمة الفا كرونباخ
1	مدى اسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية.	12	21	0.6011
2	مدى اسهام استخدام الاجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية.	12	21	0.7302
3	مدى اسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية.	12	21	0.8121
	المجموع الكلي للمحاور	36	21	0.7145

3-4-1-3 الصـدق الذاتي لأداة الدراسـة: للتحقق من صـدق الاتسـاق الداخلي، تم إيجاد الجذر التربيعي لقيمة ثبات الاستبانة وفق المعادلة التالية:

الصدق الذاتي = √ الثبات

الصدق الذاتي= √0.7145

الصدق الذاتي = 0.95

2-3 مقياس تقييم استجابات عينة الدراسة:

جدول رقم (2) مقياس تقييم استجابات أفراد عينة الدراسة

قيمة المتغير في الاستبانة	درجة إسهام التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية	المدى
3	(درجة عالية)	من 2،34 فأكثر
2	(درجة متوسطة)	أقل من 2.34 إلى 1.67
1	(درجة ضعيفة)	أقل من 1.67

3-3 أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسـة الحالية والتعبير عن نتائجها بأسـاليب إحصـائية مناسـبة، وفق ما تم الحصـول عليه من معلومات من إجابات أفراد عينة الدراسـة على عبارات محاور أداة الدراسـة، تم اسـتخدام برنامج الحزمة الإحصـائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) في المعالجات الإحصائية.

4-3 النتائج وتحليلها

1-4-3 الإجابة عن السؤال الأول: الذي ينص على (ما مدى اسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب المعلم؟)

تتم الإجابة عن هذا السـؤال من خلال عرض ومناقشـة وتفسـير نتائج الجدول رقم (3) الذي يوضـح الإحصـاءات الوصفية لعبارات المحور الأول لأداة الدراسة.

جدول رقم (3) يوضح النتائج الإحصائية لعبارات المحور الأول للاستبانة مدى إسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/المعلم

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	درجة التقدير
1	تُساعد الطالب المعلم في تحقيق أهداف الدرس.	2.99	0.105	1	عالية
2	تُساعد الطالب المعلم في عرض المادة التعليمية.	2.93	0.251	3	عالية
3	تُسهل للطالب المعلم توضيح الحقائق والأفكار.	2.87	0.402	5	عالية
4	تُوفر للطالب المعلم التكامل بين الكلمة المنطوقة والمقروءة.	2.68	0.557	10	عالية
5	تُساعد الطالب المعلم في تلخيص النقاط والأفكار الرئيسية في الدرس.	2.81	0.517	7	عالية
6	تُساعد الطالب المعلم في مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب.	2.61	0.594	12	عالية
7	تُسهل للطالب المعلم في أن يكون التعلم أكثر أثرا وثباتا.	2.87	0.429	6	عالية
8	تُساعد الطالب المعلم في جذب انتباه الطلاب.	2.95	0.374	2	عالية
9	تُمكن الطالب المعلم من تحديد خطوات عرض الدرس بوضوح	2.70	0.060	9	عالية
10	تُمكن الطالب المعلم من تنويع أساليب عرض الدرس.	2.88	0.362	4	عالية
11	تُساعد الطالب المعلم على عرض الأسئلة والمشكلات التى يدور حولها الدرس.	2.63	0.661	11	عالية
12	تُوفر للطالب المعلم عنصر الإثارة والتشويق.	2.79	0.551	8	عالية
	المتوسط الكلي للعبارات	2.84	0.405		عالية

يوضح الجدول رقم (3) نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول من الاستبانة، حيث أظهرت النتائج أن الأوساط الحسابية لجميع العبارات أعلى من (2.34)، وقياساً على الأوساط الحسابية المرجحة حسب المقياس الثلاثي ليكرت (Likart Scale) تقع جميع الاستجابات في المدى (2.34 -5) ما يدل حصولها على تقديرات بدرجة عالية، كما أظهرت النتائج أن المتوسط العام لعبارات المحور(2.84) بانحراف معياري (0.405) ويقع في المدى (2.34 -5) حسب المقياس الثلاثي ليكرت (Likart Scale)، ما يدل حصول المحور على تقدير بدرجة عالية، وتُعد هذه النتيجة، إجابة عن السؤال الأول للدراسة، بإسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية بدرجة عالية. ويعزو الباحثان هذه النتيجة لإلمام أفراد عينة الدراسة بالوسائل التعليمية وطرق استخداماتها ومشاهدة كيفية تصميمها أو انتاجها منذ مراحل تعليمية مبكرة، وقلة تكاليفها وعدم وجود معوقات فنية تحول دون استخدامها. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج الإيجابية التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة القحطاني (2006) التي توصلت إلى تحقيق أهم الأهداف لمقررات الوسائل التعليمية وتقنيات التعليم بدرجة قوية، ودراسة (Alison, Castro 2006) التي أظهرت رأياً ايجابيا لأفراد عينة الدراسة حول فائدة الأنشطة في تعلم كيفية التعامل مع مادة الرياضيات، ودراسة العجرمي(2011) التي توصلت إلى احتفاظ الطلبة بالمعلومات التي اكتسبوها جراء البرنامج التدريبي، كما تختلف مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة: النجدي (2009) التي توصلت إلى امتلاك الطلاب المعلمين لكفايات إنتاج الوسائل التعليمية بدرجة ضعيفة، وكفايات استخدام الوسائل والأجهزة التعليمية بدرجة متوسطة،

ودراسة (Yeung, 2001) التي أظهرت مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تواجه الطلبة المعلمين منها افتقادهم المهارات الحركية وافتقارهم للقدرة على تنظيم الوقت، وضبط السلوك داخل الغرفة الصفية.

2-4-3 الإجابة عن السؤال الثاني: الذي ينص على (ما مدى اسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/المعلم؟)

تتم الإجابة عن هذا السؤال من خلال عرض ومناقشة تفسير نتائج الجدول رقم (4) الذي يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني لأداة الدراسة.

جدول رقم (4) يوضح النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثاني للاستبانة (مدى اسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/المعلم)

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	درجة التقدير
1	تُساعد الطالب المعلم في عرض المادة التعليمية المعدة مسبقاً من قبل شركات تجارية.	2.58	0.599	10	عالية
2	تُسهل على الطالب المعلم عرض الشرائح الشفافة الكبيرة.	2.79	0.437	7	عالية
3	تُساعد الطالب المعلم في عدم استخدام الطباشير الذي يمكن أن يسبب أمراضا.	2.59	0.748	9	عالية
4	تُمكن الطالب المعلم من عرض الدرس على شاشة خارجية.	2.80	0.429	5	عالية
5	يُمكن أن تساعد الطالب المعلم في تدريس جميع المواد الدراسية.	2.19	0.833	12	عالية
6	يتمكن الطالب المعلم من استخدام الأجهزة التعليمية في جميع المراحل الدراسية.	2.30	0.867	11	متوسطة
7	تُساعد الطالب المعلم في تشجيع الميول والاهتمامات العلمية لدى المتعلمين	2.84	0.394	3	عالية
8	تُساعد الطالب المعلم في توضيح بعض التجارب العلمية.	2.84	0.422	2	عالية
9	تُمكن الطالب المعلم من برمجة النص وإعداده بصورة تسهل الفهم.	2.79	0.530	6	عالية
10	تساعد الطالب المعلم في جعل المفاهيم المجردة أكثر واقعية وحسية.	2.72	0.541	8	عالية
11	تساعد الطالب المعلم على تشجيع الطلاب للاستجابة الجيدة والمشاركة الصفية.	2.88	0.392	1	عالية
12	تساعد الطالب المعلم في تنويع أساليب الدرس في جو مناسب للتعلم.	2.82	0.439	4	عالية
	المتوسط الكلي للعبارات	2.68	0.552		عالية

يوضح الجدول رقم (4) نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني من الاستبانة، حيث أظهرت النتائج أن الأوساط الحسابية لمعظم العبارات (عدد 11 عبارة) كانت أعلى من (2.34)، وقياساً على الأوساط الحسابية المرجحة حسب المقياس الثلاثي ليكرت (Likart Scale) تقع هذه الاستجابات في المدى (2.34 -5) ما يدل حصولها على تقديرات بدرجة عالية، فيما تحصلت عبارة واحدة (العبارة رقم 6) بالمحور والتي تنص على (يتمكن الطالب/المعلم من استخدام الأجهزة التعليمية فى جميع المراحل الدراسية) على وسط حسابي (2.30) و حسب المقياس الثلاثي ليكرت (Likart Scale) تقع في المدى (1.67 – 2.34) ما يدل على حصولها على تقدير بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج أن المتوسط العام لعبارات المحور (2.68) بانحراف معياري (0.552) ويقع في المدى (2.34 -5)

حسب المقياس الثلاثي ليكرت (Likart Scale)، ما يدل حصول المحور على تقدير بدرجة عالية، وتُعد هذه النتيجة، إجابة عن السؤال الثاني للدراسة، بإسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية بدرجة عالية. ويعزو الباحثان ذلك لتعرف أفراد عينة على بعض هذه الأجهزة وعلى كيفية استخدامها، وأن كثير من الأجهزة التعليمية يتم استخدامها في العملية التعليمية مما سهل على الطلاب/المعلمين أبداء آرائهم حول مدى اسهام استخدامها أو الاستفادة منها، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج الإيجابية التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة (القحطاني، 2006) التي توصلت إلى تحقيق الأهداف والمهارات بدرجة قوية، ودراسة (العجرمي، 2011) التي توصلت إلى احتفاظ الطلبة بالمعلومات التي اكتسبوها جراء البرنامج التدريبي، ودراسة (Alison, Castro 2006) التي اظهرت رأياً ايجابيا لأفراد عينة الدراسة حول فائدة الأنشطة في تعلم كيفية التعامل مع مادة الرياضيات، كما تختلف هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها بعض الدارسات السابقة مثل: دراسة (النجدي، 2009) التي توصلت إلى امتلاك الطلاب المعلمين لكفايات استخدام الوسائل والأجهزة التعليمية بدرجة متوسطة، ودراسة (Yeung, 2001) التي أظهرت مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تواجه الطلبة المعلمين منها افتقادهم المهارات الحركية وافتقارهم للقدرة على تنظيم الوقت، وضبط السلوك داخل الغرفة الصفية.

3-4-3 الإجابة عن السؤال الثالث: الذي ينص على (ما مدى اسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/ المعلم؟)

تتم الإجابة عن هذا السؤال من خلال عرض ومناقشة نتائج الجدول رقم (5) الذي يوضح الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثالث لأداة الدراسة.

جدول رقم (5) النتائج الإحصائية لعبارات المحور الثالث للاستبانة مدى اسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية من وجهة نظر الطالب/المعلم

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	درجة التقدير
1	تُساعد الطالب المعلم في تطوير منظومة التعليم وتواكُب التوجهات العالمية.	2.77	0.582	5	عالية
2	تُسهل على الطالب المعلم التغلب على مشكلة الفروق الفردية بين الطلاب.	2.44	0.705	12	عالية
3	تُمكن الطالب المعلم من حل مشكلة الكثافة الطلابية في حجرة الدرس.	2.54	0.706	9	عالية
4	تُساعد الطالب المعلم في استخدام طرق وأساليب تعليم غير تقليدية.	2.76	0.504	6	عالية
5	تُساعد في تطوير أداء الطالب المعلم وفقا لمعايير الجودة.	2.79	0.437	4	عالية
6	تُساعد الطالب المعلم في عدم إتباع نمط التفاعل اللفظي.	2.48	0.768	11	عالية
7	تُساعد الطالب المعلم في تحقيق المتعة والتشويق لدى الطلاب.	2.90	0.337	1	عالية
8	تُبسط للطالب المعلم الخبرات وتسهل عليه تقديمها بكل سهولة ويسر.	2.74	0.610	7	عالية
9	تجعل الطالب المعلم مُواكبا للتوجهات العالمية في مجال التقنية.	2.81	0.517	2	عالية
10	تُساعد الطالب المعلم في تهيئة وتحديث بيئة التعلم المناسبة للعملية التعليمية.	2.73	0.577	8	عالية

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	درجة التقدير
11	تُساعد الطالب المعلم على جعل البيئة التعليمية مُواكبة لمعايير الجودة والاعتماد.	2.79	0.508	3	عالية
12	تُساعد الطالب المعلم في استحداث بيئات تعليم وتعلم افتراضية.	2.52	0.657	10	عالية
	المتوسط الكلي للعبارات	2.69	0.576		عالية

يوضح الجدول رقم (5) نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث من الاستبانة، حيث أظهرت النتائج أن الأوساط الحسابية لجميع العبارات أعلى من (2.34)، وقياساً على الأوساط الحسابية المرجحة حسب المقياس الثلاثي ليكرت (Likart Scale) تقع جميع الاستجابات في المدى (2.34 -5) ما يدل حصولها على تقديرات بدرجة عالية، كما أظهرت النتائج أن المتوسط العام لعبارات المحور(2.69) بانحراف معياري (0.576) ويقع في المدى (2.34 -5) حسب المقياس الثلاثي ليكرت (Likart Scale)، ما يدل حصول المحور على تقدير بدرجة عالية، وتُعد هذه النتيجة، إجابة عن السؤال الثالث للدراسة، بإسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية بدرجة عالية، ويعزو الباحثان هذه النتائج لإلمام الطلاب/المعلمين بالتطورات التقنية باعتباره الجيل الممارس حالياً للتقنية. وسهولة التعامل مع التقنيات الحديثة مثل الحاسوب وبرمجياته. وادارك الطلاب/المعلمين لأهمية التقنيات التعليمية الحديثة ودورها في العملية التعلمية، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج الإيجابية التي توصلت اليها بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة الوحيدي (2009) التي توصلت إلى فعالية استخدام البرامج المحوسبة في عملية التدريس، ودراسة الطلال (2010) التي توصلت إلى ان الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة يتمتعون باتجاهات ايجابية نحو استخدام الأنترنت، وانهم يستخدمونه للاستفادة منه في تطوير كفاياتهم المهنية، ودراسة (Alison, Castro 2006) التي اظهرت رأياً ايجابيا لأفراد عينة الدراسة حول فائدة الأنشطة في تعلم كيفية التعامل مع مادة الرياضيات، ودراسة جبر الله (2017) التي توصلت إلى ان التكنولوجيا لها دوراً فاعلاً في تطوير كفايات المعلم، كما تختلف مع ودراسة (Yeung, 2001) التي أظهرت مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تواجه الطلبة المعلمين منها افتقادهم المهارات الحركية وافتقارهم للقدرة على تنظيم الوقت، وضبط السلوك داخل الغرفة الصفية.

4-4-3 الإجابة عن السؤال الرابع للدراسة: الذي ينص على (هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة حول مدي اسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية، تعزى لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي).

جدول رقم (6) الإحصاءات الوصفية وإختبار (ت): للمحور الأول لأداة الدراسة وفقاً لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي)

المحور الأول	المساق الأكاديمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة	درجة التقدير
مدى اسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية	علمي	33	2.86	0.317	88	0.763	0.448	غير دالة
	أدبي	57	2.82	0.204				

يوضح الجدول (6) الإحصاءات الوصفية واختبار (ت) للمحور الأول لأداة الدراسة وفقاً لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي)، ولاحظ الباحثان أن المتوسط الحسابي لعبارات المحور لطلاب المساق العلمي بلغ (2.86) وبانحراف معياري (0.317) وأن المتوسط الحسابي لعبارات المحور لطلاب المساق الأدبي بلغ (2.82) وبانحراف معياري (0.204). كما أن قياس الدلالة الإحصائية للمحور يوضح أن القيمة المحسوبة لـ(ت) (T) هي (0.763) وبدرجات حرية (88) وبمستوى دلاله (0.448) وهذه القيمة لمستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعنى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة، وتعد هذه النتيجة إجابة عن السؤال الرابع للدراسة بعدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة حول مدي اسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية، تعزى لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي).وتتفق هذه النتيجة النتائج التي تولت إليها بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة القحطاني (2006) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين لزوم الكفاية ودرجة ممارستها حيث أن معامل الارتباط (0.24) بين درجة لزوم الكفاية ودرجة ممارستها. ودراسة مساعد (2011) التي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بتكامل الأدوار داخل الصف الدراسي بين المعلم المدرب على استخدام الحاسوب كوسيلة تعليمية في مرحلة التعليم الأساسي، كما تختلف مع نتيجة دراسة أبو مطلق(2012) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (0.05) في بطاقة ملف الإنجاز الإلكتروني تعزى لمتغير التخصص.

5-4-3 الإجابة عن السؤال الخامس للدراسة: الذي ينص على (هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى اسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية، تعزى لمتغير الميساق الأكاديمي (علمي/ أدبي).

جدول رقم (7) الإحصاءات الوصفية واختبار (ت) للمحور الثاني لأداة الدراسة وفقاً لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي)

المحور الثاني	المساق الأكاديمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
مدى اسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية	علمي	33	2.65	0.286	88	0.800	0.426	غير دالة
	أدبي	57	2.69	0.257				

يوضح الجدول (7) الإحصاءات الوصفية واختبار (ت) للمحور الثاني لأداة الدراسة وفقاً لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي) ولاحظ الباحثان أن المتوسط الحسابي لعبارات المحور لطلاب المساق العلمي بلغ (2.65) وبانحراف معياري (0.286) وأن الوسط المتوسط الحسابي لعبارات المحور لطلاب المساق الادبي بلغ (2.69) وبانحراف معياري (0.257). وحيث أن قياس الدلالة الإحصائية للمحور يوضح أن القيمة المحسوبة لـ(ت) (T) هي (0.800) وبدرجات حرية (88) وبمستوى دلاله (0.426) وهذه القيمة لمستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعنى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة، وتعد هذه النتيجة إجابة عن السؤال الرابع للدراسة بعدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين

متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة حول مدي اسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية، تعزى لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي)، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مساعد (2011) التي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المعلم بمرحلة التعليم الأساسي المدرب على الحاسوب وتطوير التعليم. كما تختلف مع نتيجة دراسة أبو مطلق(2012) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة (0.05) في بطاقة ملف الإنجاز الإلكتروني تعزى لمتغير التخصص

6-4-3 الإجابة عن السؤال السادس للدراسة: الذي ينص على (هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول اسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعلم في تنمية الكفايات المهنية، تعزى لمتغير الميساق الأكاديمي (علمي/ أدبي).

جدول رقم (8) الإحصاءات الوصفية وإختبار (ت) للمحور الثالث لأداة الدراسة وفقاً لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي)

المحور الثالث	المساق الأكاديمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
مدى اسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية	علمي	33	2.70	0.287	88	0.160	0.873	غير دالة
	أدبي	57	2.69	0.341				

يوضح الجدول (8) الإحصاءات الوصفية واختبار (ت) للمحور الثالث لأداة الدراسة وفقاً لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي) ولاحظ الباحثان أن المتوسط الحسابي لعبارات المحور لطلاب المساق العلمي بلغ (2.70) وبانحراف معياري (0.287) وأن المتوسط الحسابي لعبارات المحور لطلاب المساق الادبي بلغ (2.69) وبانحراف معياري (0.341) وحيث أن قياس الدلالة الإحصائية للمحور يوضح أن القيمة المحسوبة لـ(ت) (T) هي (0.160) وبدرجات حرية (88) وبمستوى دلاله (0.873) وهذه القيمة لمستوى الدلالة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) مما يعنى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة، وتعد هذه النتيجة إجابة عن السؤال الرابع للدراسة بعدم فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة حول مدي اسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية، تعزى لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/ أدبي)، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة النجدي (2009) بعدم وجود فروق ذات دلائل إحصائية عند (0.05) بين استخدام الطالب /المعلم للكفايات التكنولوجية تعزى للتخصص، ودراسة الطلال (2010) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جانب الاستفادة من الإنترنت في مجالي (التنفيذ والتقويم) للبرامج والأنشطة التعليمية، وتختلف مع دراسة أبو مطلق(2012) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية في بطاقة ملف الإنجاز الإلكتروني تعزى للتخصص.

4. النتائج ومناقشتها:

1.4 النتائج

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- إسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية بدرجة عالية.
- إسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية بدرجة عالية.
- إسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية بدرجة عالية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة(0.05) بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة حول مدي اسهام استخدام الوسائل التعليمية في تنمية الكفايات المهنية تعزي لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/أدبي).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة(0.05) بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة حول مدي اسهام استخدام الأجهزة التعليمية في تنمية الكفايات المهنية، تعزي لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/أدبي).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) بين متوسطات استجابات افراد عينة الدراسة حول مدى اسهام استخدام مستحدثات تقنيات التعليم في تنمية الكفايات المهنية، تعزي لمتغير المساق الأكاديمي (علمي/أدبي).

2.4 الاستنتاجات

- اشارت نتائج الدراسة إلى الدور الفاعل للتقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية بدرجة عالية من وجهة نظر الطالب/ المعلم.
- اتفقت أراء افراد عينة الدراسة بالمساقين العلمي والأدبي حول اسهام التقنيات التعليمية في تنمية الكفايات المهنية للطالب/المعلم.
- تنمية الكفايات المهنية للطالب/المعلم تؤدي إلى تحقيق الأهداف التعليمية مما يعد مؤشراً ايجابياً لدورها في تحسين مخرجات التعليم.
- المؤشر الإيجابي لتحسين مخرجات التعليم يقود بدوره إلى معالجة الأزمات التعليمية في الحقل التعليمي والتربوي.

3.4 التوصيات

استناداً لما توصلت اليه الدراسة الحالية من نتائج يوصي الباحثان بالآتي:

- ضرورة إعادة النظر في محتوى برامج التربية العملية للطالب/المعلم وضرورة تصميم وإنتاج برامجها في ضوء مستحدثات التقنيات التعليمية الحديثة لتلبي الحاجات التدريسية الخاصة بهم.

- ضـرورة إعـادة النظر في طرق إعـداد الطلاب/المعلمين قبـل الخـدمـة بحيـث يتم التركيز على تـدريـب الطلاب/المعلمين على استخدام التقنيات التعليمية الحديثة لضمان تنمية كفاياتهم المهنية عملياً.
- ضـرورة اسـتحداث أنشـطة تفاعلية ينخرط فيها الطلاب/المعلمين عمليا مع التقنيات الحديثة ووسـائلها في نقل المحتويات التعليمية بهدف تيسير وتبسيط حدوث عملية التعلم.

5. تطلعات مستقبلية:

يقترح الباحثان إجراء الدراسات المستقبلية التالية:

- دراسة مسحية لواقع استخدام التقنيات التعليمية بكلية التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- دراسة تقويمية لمحتوى مقررات التقنيات التعليمية ومدى ملاءمتها للتطورات العصرية.
- دراسـة لمدى توافر الكفايات التكنولوجية لدى أعضـاء هيئة التدريس لتوظيف مسـتحدثات تقنيات التعليم في العملية التعليمية.

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو شـاور، ازدهار عبد الفتاح (2015) الكفايات المهنية والخصـائص المرغوبة بمعلم المسـتقبل من وجهة نظر طالبات كلية التربية في جامعة حائل/ فرع السـميراء. دراسـة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول، التربية أفاق مسـتقبلية، جامعة الباحة، كلية التربية، خلال الفترة من 12 . 15 أبريل 2015م.
- أبو مطلق، هناء خليل محمود (2012) فاعلية اسـتخدام ملف الإنجاز الإلكتروني لتنمية بعض الكفايات التدريسـية لدى الطالبات المعلمات بكلية التربية جامعة الأقصى بغزة، *دراسـة تكميلية لمتطلبات الحصـول على درجة الماجستير في المناهج وطرق التدريس*، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.
- أحمد، عمرو جلال الدين وناجي، سـحر محمد(2011م) قراءات في الوسـائل وتقنيات التعليم (2)، مكتبة ناصـر الحديثة، عرعر، المملكة العربية السعودية.
- الأحمد، خالـد طه(2005م) تكوين المعلمين من الإعـداد إلى التـدريـب، دار الكتـاب الجـامعي. العين، دولـة الأمـارات العربية المتحدة.
- الخطابي، عبد الحميد بن عويد(2004) برنامج قسم المناهج وطرائق التدريس بكليات المعلمين ومدى تحقيقه لبعض الكفايات المهنية الأسـاسـية اللازمة لمعلم المرحلة الابتدائية من وجهة نظر الطلاب المعلمين بكلية التربية بجدة، مجلة جامعة ام القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 16 العدد 2 الصفحات 94-164.
- الحيلة، محمد محمود(2014م) تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، الطبعة التاسـعة، دار المسـيرة للنشـر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.

- الطلال، نجوى مسعود سيعد الفرج (2010م) واقع استخدام معلمي ومعلمات معاهد وبرامج التربية الفكرية للإنترنت ومدى استفادتهم منه في تطوير كفاياتهم المهنية بمدينة الرياض، *دراسة تكميلية لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب قسم التربية الخاصة*، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض

- العجرمي، باسم صالح مصطفى (2011م) فعالية برنامج تدريبي مقترح لتطوير الكفايات المهنية لطلبة معلمي التعليم الأساسي بجامعة الأزهر – غزة في ضوء استراتيجية إعداد المعلمين (2008م)، *دراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المناهج وطرق التدريس* كلية التربية جامعة الأزهر، غزة.

- العرفج، عبد الاله بن حسين وخليل، زياد على والشورى، محمد احمد والحصانة، منيب وصفي (2015م) تقنيات التعليم، الطبعة الثالثة، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.

- الفرا، عبد الله عمر وجامل، عبد الرحمن عبد السلام (2003) المرشد الحديث في التربية العملية والتدريس المصغر، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

- القحطاني، خالد ناصر مذكر (2006م) دراسة مسحية لواقع مقررات الوسائل وتقنيات التعليم في كليات المعلمين، *دراسة مقدمة إلى قسم المناهج وطرق التدريس مكملة لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الوسائل وتقنيات التعليم*، كلية التربية، جامعة أم القرى.

- المصري، إيهاب عيسى ومحمد، طارق عبد الرؤوف(2013م) الكفايات المهنية والمهارات التدريبية والتدريب، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.

- النجدي، سمير موسى محمد (2009م) واقع امتلاك الطالب المعلم بكليات المعلمين لكفايات تكنولوجيا التعليم ومدى استخدامه لها، *دراسة تكميلية لنيل درجة الماجستير في المناهج والوسائل التعليمية*، كلية التربية، جامعة ام القرى.

- الوحيدي، أروى وضاح درغان (2009م) أثر برنامج مقترح في ضوء الكفايات الإلكترونية لإكساب بعض مهاراتها لدى طالبات تكنولوجيا التعليم في الجامعة الإسلامية، *دراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المناهج وتكنولوجيا التعليم*، كلية التربية الجامعة الإسلامية، غزة.

- درار، سهام حمزة الخير (2015) الكفايات التدريسية اللازم توافرها لمعلمي اللغة الإنجليزية بمرحلة التعليم الأساسي، *دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التربية (مناهج وطرق تدريس)* كلية التربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

- جبر الله، هويدا الحاج فضل (2017) دور التقدم التكنولوجي في تطوير الكفيات المهنية لمعلم مرحلة التعليم الأساسي، *بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التربية (تكنولوجيا التعليم)*، كلية التربية، جامعة النيلين، السودان.

- قنديل، أحمد إبراهيم (2006م) التدريس بالتكنولوجيا الحديثة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.

- قنديل، يس عبد الرحمن (2000م) التدريس وإعداد المعلم، الطبعة الثالثة، دار النشر الدولية، الرياض.

- محمد، ماهر إسماعيل صبري (2008م) من الوسائل التعليمية إلى تكنولوجيا التعليم، الجزء الأول، مكتبة الرشد، الرياض.
- محمود، شوقي حساني (2008م) تقنيات وتكنولوجيا التعليم، المجموعة العربية للنشر، القاهرة.
- مساعد، الشيخ محمد الطيب (2011م) الكفايات اللازمة لمعلمي الأساس للتدريس باستخدام الحاسوب، دراسة تقويمية لمدارس القبس للتعليم الأساسي، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التربية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- Alison, Castro (2006). Preparing Elementary Preservice Teachers to Use Mathematics Curriculum Materials. The Mathematics Educator. University of Georgia (ERIC) The Mathematics Educator 2006, Vol. 16, No. 2, 14–24
- Bhargava A. & Pathy AM.(2011) Perception of Student Teachers about Teaching Competencies , Americab International Journal of Contemporary araesearch, 1(1): 77-81
- Yeung, w. (2001) The Performance of pre-Service Student Teacher(Physical Education) During Teaching Practice in Hong Kong, A paper Submited for Discussion at 21 International Seminar for Teacher Education (ISTE) College of Education, Kuwait.

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

مدى تطبيق المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة

The extent to which international standards are applied to the humanitarian response to those affected by the Israeli military attacks on the Gaza Strip

محمد فتحي فايق شرير
Mohammed Fatah Faeg sharer
dcd.emdad@moi.gov.ps
د.م محمد محمد عبد ربه المغير
Dr. Mohammed M. A. El-Mougher
arch.moh.elmougher@gmail.com
ا.د. محمد رمضان الأغا
Prof. Mohammad R. Al-Agha
malagha@iugaza.edu.ps
برنامج إدارة الأزمات والكوارث، الجامعة الإسلامية بغزة
Crisis and Disaster Management Program, IUG, Palestine

يوثق هذا البحث كـ: شرير، محمد فتحي & المغير، محمد محمد & الأغا، محمد رمضان (2022): مدى تطبيق المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (4)، العدد (16)، ألمانيا، ص 59-85.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تطبيق المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة خلال العدوان العسكري 2021م. لتحقيق الأهداف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لمناسبته لظاهرة المشكلة البحثية، وذلك من خلال استخدام الكتروني استهدف القيادة العليا في المؤسسات الفاعلة في قطاع غزة، توصلت الدراسة إلى أن معدل الاستجابة الإنسانية مناسب وملائم بالرغم من الظروف التى يعيشها قطاع غزة، وأنها تمت في الوقت المناسب، وهذا دفع المؤسسات الانسانية إلى تعزيز القدرات لتجنب الأثار السلبية للعدوان، وركزت الاستجابة على التواصل والمشاركة عبر توفير آليات للشكاوي والتنسيق المتكامل بين العاملون في المجالات الإنسانية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تدريب المنظمات الإنسانية المحلية لموائمة المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية وتحسين منهجية إدارة الأزمات وفق سيناريوهات الخطر المتوقعة، وتطوير وسائل الدعم المادي عبر توفير كافة متطلبات الاستجابة العاجلة للعاملين الميدانيين.

الكلمات المفتاحية: *المعايير الدولية، الاستجابة الإنسانية، المتضررين، الاعتداءات العسكرية، قطاع غزة.*

Abstract

The study aimed to demonstrate the extent to which international standards of humanitarian response were applied to those affected by Israel's military aggression against the Gaza Strip during the 2021 military aggression. To achieve the goals, the

study used a descriptive and analytical curriculum suited to the phenomenon of the research problem through an electronic use aimed at senior leadership in the Gaza Strip's active institutions, The study found that the humanitarian response rate was adequate and appropriate despite the Gaza Strip's conditions and that they were timely, and this prompted humanitarian institutions to strengthen capacities to avoid the negative effects of aggression and focused the response on communication and participation through the provision of complaint mechanisms and integrated coordination between humanitarian workers, The study recommended the need to train local humanitarian organizations to align international humanitarian response standards and improve crisis management methodology according to anticipated risk scenarios and the development of means of material support by providing all urgent response requirements for field workers.

Keywords: *international standards, humanitarian response, affected persons, military attacks, Gaza Strip.*

الملخص المفاهيمي

تعرضت الأراضي الفلسطينية للعديد من الاعتداءات العسكرية وجولات التصعيد ضد المجتمع الفلسطيني بدءًا من النكبة الفلسطينية عام 1948م وتلاها العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م والذي كانت تخضع تحت إدارته قطاع غزة، ثم النكسة الفلسطينية عام 1967م والتي احتلت فيه القوات الإسرائيلية كافة الأراضي الفلسطينية، وبعد ذلك قاوم الشعب الفلسطيني الطغيان الإسرائيلي والذي شكل تهديد واضح لحياتهم، واستهداف للمقدرات الفلسطينية، وعملت المؤسسات الإنسانية المحلية على الاستجابة وموائمة المعايير الدولية وفق الظروف الانسانية التى تمر بها الأراضي الفلسطينية، وخاصة بعد التدريب والتأهيل للمؤسسات الإنسانية المحلية والدولية لمعالجة الأزمات الناتجة عن الاستهداف العسكري والعدوان المستمر على قطاع غزة.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لمدى تطبيق المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة.

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لمدى تطبيق المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة.

مدى تطبيق المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة
تكمن المشكلة في ضعف التخطيط واضح المعالم من قبل المنظمات الإنسانية الاغاثية وإشراك المتضررين في الحد من الآثار المترتبة علي ضعف المعرفة بالمعايير ووصول المساعدات لمستحقها. ومن هنا ظهر التساؤل الرئيس التالي: ما هي المعايير الدولية للمساعدات الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة؟
هدفت الدراسة إلى بيان مدى تطبيق المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة خلال 2021م.
لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي لوصف ظاهرة المشكلة وتحليل آثارها، وذلك عبر استخدام استبانة وزعت على مدراء عامون في مؤسسات الاستجابة الإنسانية في العدوان على قطاع غزة.
توصلت الدراسة إلى أن معدل الاستجابة الإنسانية مناسب وملائم، وأنها تمت في الوقت المناسب، وهذا دفع المؤسسات الانسانية إلى تعزيز القدرات لتجنب الأثار السلبية للعدوان، وركزت الاستجابة على التواصل والمشاركة عبر توفير آليات للشكاوى والتنسيق المتكامل بين العاملون في المجالات الإنسانية
أوصت الدراسة بالعمل على تدريب المنظمات الإنسانية المحلية لموائمة المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية وتحسين منهجية إدارة الأزمات وفق سيناريوهات الخطر المتوقعة، وتطوير وسائل الدعم المادي عبر توفير كافة متطلبات الاستجابة العاجلة للعاملين الميدانيين.
تطلعات مستقبلية:
إبراز دور الاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة ومطالبة المجتمع الدولي لوضع حل لها لحماية المجتمع الفلسطيني.
تبيان دور المساعدات الإنسانية ومدي ضعف الاستجابة إلها من الداعم الدولي والعربي.
توضيح حجم الأضرار الناتجة من الاعتداءات العسكرية وتأخير معالجته مما يسبب زيادة الهشاشة الفلسطينية.
حل مشكلة رواتب الموظفين بشكل عادل للقيام بواجبهم الوطني والأخلاقي تجاه المجتمع المحلي.
تحسين مستوي الاستجابة الإنسانية والملائمة بشكل مهني وعادل يشمل كافة مكونات المجتمع.

1. الإطار العام:

1.1 المقدمة:

تعرضت الأراضي الفلسطينية للعديد من الاعتداءات العسكرية وجولات التصعيد ضد المجتمع الفلسطيني بدءًا من النكبة الفلسطينية عام 1948م وتلاها العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م والذي كانت تخضع تحت إدارته قطاع غزة، ثم النكسة الفلسطينية عام 1967م والتي احتلت فيه القوات الإسرائيلية كافة الأراضي الفلسطينية، وبعد ذلك قاوم الشعب الفلسطيني الطغيان الإسرائيلي والذي شكل تهديد واضح لحياتهم، واستهداف للمقدرات الفلسطينية.

نتيجة الضغط الزائد واستهداف الأعيان المدنية من قطعان المستوطنين ومقتل مجموعة من العمال على أيدي المستعمرين انتفض الشعب الفلسطيني في العام 1987م ليقاوم سياسات الاحتلال والتي انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو، وما أن حاولت السلطة الفلسطينية الشروع في بناء المؤسسات الفلسطينية حتى دنس شارون المسجد الأقصى وعلى أثره انطلقت شرارة الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى).

تعرض قطاع غزة للعديد من الاعتداءات العسكرية الكبرى والتي تسببت في مزيد من الضرر على المجتمع الفلسطيني وكان أبرزها في العام 2006م بعد عملية جلعاد شاليط، والعدوان الهمجي عام 2008-2009 والعدوان العسكري 2012 والاعتداء العسكري الأضخم كان 2014م، وقد كان الاعتداء الأخير الأكثر ضررًا على البنية التحتية عام 2021م وما دار بينهم من تصعيد عسكري بينهم مما يزيد من مستوى الضرر والهشاشة على المجتمع الفلسطيني. (أحمد والمغير، 2021)

إن الدمار الذي تسببت فيه الاعتداءات العسكرية كبير جدًا أثر على كافة مناحي الحياة وخاصة الضرر المبني على استهداف العنصر البشري والموارد والإمكانيات ومقومات الصمود المجتمعي، مما يؤثر على استمرار الحياة ويهدد الحق في الحياة هو الحق الأعلى الذي لا يجوز الخروج عليه حتى في أوقات الطوارئ العامة. (غانم، 2021)

إن المجتمع الفلسطيني يعاني من مستوى عالي من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية ويعود ذلك إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع وما يترتب عليه من تقييد وصول الأموال للفئات الهشة وتراجع في دعم قضايا الرعاية الاجتماعية، مما يجعل المجتمع الفلسطيني يعتمد على المساعدات الإنسانية والإغاثية وتحول إلى مجتمع يعتمد على الاستيراد بسبب الحصار الذي أثر على القطاعات التنموية وساهم في زيادة الهشاشة للاقتصاد القومي، والاستهداف المباشر للمنشآت الصناعية والاقتصادية والاجتماعية. لذا يتطلب مراجعة المعايير الخاصة بالمساعدات المقدمة للمتضررين. (أبو شهلا، 2014)

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تزداد معاناة المجتمع الفلسطيني بشكل كبير مما يعزز الحاجة لتوفير المساعدات للمجتمع المتضرر وقد يتضح أن هناك ازدواجية للمعايير المستخدمة في تقديم الخدمات الإنسانية تنعكس على ضعف عدالة التوزيع، مما يشكل تهديد على صمود المجتمع، وهذا يتطلب الفهم العميق للمعايير الإنسانية والتدخلات المرتبطة في هذا المجال، وتكمن

المشكلة في ضعف التخطيط واضح المعالم من قبل المنظمات الإنسانية الاغاثية وإشراك المتضررين في الحد من الآثار المترتبة علي ضعف المعرفة بالمعايير ووصول المساعدات لمستحقيها. ومن هنا ظهر التساؤل الرئيس التالي:

ما هي المعايير الدولية للمساعدات الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة؟

ومنه تفرعت التساؤلات التالية:

- ما هي المعايير الدولية للمساعدات الإنسانية للمتضررين؟
- ما هي الآثار الناتجة عن ضعف إتباع المعايير الدولية الإنسانية؟
- كيف يمكن تحسين وصولية المساعدات الإنسانية للمتضررين وفق قواعد القانون الدولي الإنساني؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تطبيق المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية للمتضررين في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة خلال العدوان العسكري 2021م.

- تحديد معايير المساعدات الإنسانية الأساسية للمتضررين.
- بيان أسباب ضعف المساعدات الإنسانية المقدمة للمجتمع المتضرر.
- تطوير آليات الوصول للمساعدات الإغاثية للمتضررين.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية: تنبع أهمية الدراسة العملية من توفير مؤشرات لقياس مدى تطبيق المعايير الدولية المناسبة للاستجابة الانسانية في أكثر المناطق عرضة للاعتداءات العسكرية مما ينعكس على مساعدة صناع القرار في توجيه الاستجابة الانسانية بما يساهم في حماية المجتمع المتضرر خلال الأزمات والكوارث بمنطقة الدراسة.

2.4.1الأهمية التطبيقية: تقديم مجموعة من المخرجات التى تعزز إمكانية تطوير الاستجابة الانسانية، وتساعد الدراسة الباحثون في الاستفادة من مخرجاتها في تطوير البحث العلمي.

5.1 منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يصف المتغيرات المؤثرة على الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة والتحليلي الذي يحلل مدى تطبيق المعايير الانسانية للاستجابة من وجهة نظر المدراء العامون ذو العلاقة المباشرة في مؤسسات الاستجابة الانسانية في قطاع غزة، وذلك من خلال استبانة صممت خصيصًا لهذا الغرض.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: العدوان العسكري الإسرائيلي 2021م

2.6.1 الحدود المكانية: قطاع غزة.

3.6.1 الحدود الموضوعية: تطبيق المعايير الدولية، الاستجابة الإنسانية.

7.1 الدراسات السابقة:

1.7.1 دراسة (جبيلا، 2017)، بعنوان: الحفاظ على بقاء الناجين على قيد الحياة: عمليات الأمن والمساعدات الإنسانية أثناء الاستجابة للكوارث الطبيعية في النزاعات.

Keeping Survivors Alive Security and Humanitarian Aid Operations during Natural-Disaster Response in Conflicts.

هدفت الدراسة إلى تحليل الأمثلة الخاصة بالحفاظ على بقاء الناجين من الكوارث الطبيعية فترة النزاعات المسلحة في نيجيريا وأفغانستان وباكستان وسريلانكا، وكيفية تعامل المنظمات الاغاثية معها، وبالتحديد منظمة الهلال الأحمر والدور الذي تلعبه المجموعات المسلحة في إيصال المساعدات الإنسانية على الأرض والعقبات التي تضعها أحياناً لتوزيع المواد الاغاثية في مناطق نفوذها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة للعديد من الدول، توصلت الدراسة إلى أن المساعدة الإنسانية تساهم في توفير الموارد لمن هم في حاجة لإبقائهم على قيد الحياة. وأن استمرار النزاع يعرقل تقديم المساعدات على حساب المدنيين الذين عانوا في البداية بسبب النزاع وأن هناك تعقيدات في إدخال الموارد إلى المنطقة المتضررة من الكارثة بسبب تدمير البنية التحتية في النزاع المسلح. أوصت الدراسة إلى تقييم آثار تعديل القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لتشمل البيئة المتغيرة للنزاع، وتطوير هيكل تنظيمي دائم للاستجابة حسب الوظيفة للمنظمات غير الحكومية التي تستجيب للنزاع و / أو الكوارث، وفحص الآثار على المدنيين وفعالية تدفق المنظمات غير الحكومية المتعددة إلى منطقة متأثرة، وتعديل اتفاقيات جنيف لتكليف الأمم المتحدة بالقدرة على تقييد عدد ونوع المنظمات غير الحكومية المسموح بدخولها إلى منطقة ما.

2.7.1 دراسة (مورين ميرسمان، 2011م)، بعنوان: التعاون المدني العسكري في المساعدة الإنسانية: تكامل البعثات باعتبارها "أفضل ممارسة" في استجابة الأمم المتحدة.

Civil-Military Cooperation in Humanitarian Assistance: Integrated Missions as a“Best Practice”in UN Response

هدفت الدراسة لبيان أهمية التعاون المدني العسكري وتأثير ذلك على المساعدة الانسانية في إطار البعثات التى تستجيب لها الأمم المتحدة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لمناسبته لظاهرة الدراسة البحثية، خلصت الدراسة إلى أن استخدام المساعدات الإنسانية كإستراتيجية موسعة لإدارة التحول من حالة الصراع إلى حالة ما بعد الصراع، وبناء سلام ودائم يتحتم على كل من المدنيين والعسكريين ليس فقط تقبل الحقائق القائمة على الأرض بل عليهم مسؤولية التعاون والاشتباك مع المشكلات الإنسانية بالبيئة الموجودة فيها، وإتباع الإجراءات التي رتبتها منظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعلاقة الإطارية لتدخل العسكريين وعلاقة المدنيين لإحداث تكامل بين جهودهم، ويمكن إن يستفيد هذا الدراسة في تحديد استراتيجية للتعامل مع الوضع الإنساني في مرحلة ما بعد الكوارث الطبيعية، وأن

الصراع والعمل الإنساني كانا دائمًا وسيظلان مترابطين. ويجب مشاركة الجهات الفاعلة التي يمكنها المشاركة في النزاع سواء كمقاتلين أو موفري الأمن في تقديم المساعدات الإنسانية

3.7.1 دراسة (المغير وجعرور، 2022م)، بعنوان: تجارب دولية في إيواء اللاجئين السوريين في ألمانيا وتركيا.

International experiences in sheltering the Syrian refugees in Germany and Turkey.

هدفت الدراسة إلى تقييم التجارب الدولية في إيواء اللاجئين السوريين في كل من ألمانيا وتركيا، استخدمت الدراسة المنهج النوعي ومنهج دراسة حالة إيواء المشردين بالاعتماد على تحليل المحتوى ومراجعة أدبيات الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن اللاجئين السوريين في ألمانيا وتركيا واجهوا بعض الصعوبات في خدمات التسجيل والتعليم والصحة والإيواء في كلا البلدين بسبب اللغة، وصعوبات حول مدة التسجيل بألمانيا بينما تركيا أسهل، وأن خدمات الإيواء في كلا البلدين غير مرضية، فعلى الرغم من تزايد أعداد اللاجئين في تركيا، واستياء اللاجئين في ألمانيا من الملاجئ. واستجاب كلاهما بشكل جيد للاحتياجات التعليمية للاجئين السوريين حيث كانت خدمات التعليم متاحة ويمكن الوصول إليها في كلا البلدين. أوصت الدراسة بأن تولي الدول المضيفة مزيدًا من الاهتمام لعملية تسجيل اللاجئين، وتعزيز الخدمات الصحية من خلال توظيف مترجمين أو موظفين يتحدثون لغتين، وبدل مزيد من الاهتمام باحتياجات المأوى وتعزيز تغطية تجربة اللاجئين السوريين في ألمانيا بسبب نقص التقارير باللغة العربية بشكل خاص.

4.7.1 التعقيب على الدراسات السابقة وبيان أهم أوجه التشابه والاختلاف

- ركزت الدراسة الأولي على نماذج الصراعات والكوارث الإنسانية في نيجيريا وأفغانستان وباكستان وسريلانكا وكيفية تعامل المنظمات الاغاثية معها، وبالتحديد منظمة الهلال الأحمر والدور الذي تلعبه المجموعات المسلحة في إيصال المساعدات الإنسانية على الأرض والعقبات التي تضعها أحياناً لتوزيع المواد الاغاثية في مناطق نفوذها.
- وضحت الدراسة الثانية عن المساعدات الإنسانية كاستراتيجية موسعة لإدارة التحول من حالة الصراع إلى حالة ما بعد الصراع أي تسكين الوضع القائم والبيئة المحيطة وبناء سلام ودائم حيث يتحتم على كل من المدنيين والعسكريين.
- تحدثت الدراسة الثالثة حول قياس تجربة المشردين في كل من تركيا وألمانيا وكيفية الوصول إلى الخدمات وتسجيل بيانات النازحين من خلال المقارنة لكافة أنشطة الحماية والخدمات المقدمة للنازحين السورين.

2. الإطار النظري:

2.1 تمهيد:

إن حماية الأشخاص الذين المهددين في الاعتداءات العسكرية أو المتضررين من الكوارث أو المشردين أو النازحين من ديارهم داخل بلادهم، بسبب النزاعات العنيفة أو الانتهاك الجسيم لحقوقهم الأساسية هو جوهر القانون الدولي الإنساني لتعزيز صمود المجتمعات الهشة، وحمايتهم من المخاطر التى تهددهم. (حميد وعودة، 2021).

إن التعرض للخطر يتسبب في رحيل الضحايا والمتضررين الذين فروا من المناطق الخطرة إلى التجمعات البشرية الأكثر أمنًا، أو اندمجوا مع المجتمعات؛ مما يساهم في زيادة الهشاشة الاجتماعية والضرر الجسدي والنفسي والاجتماعي لهم، إذ أنهم يتأثروا تأثيرًا صادمًا وذو آثار سلبية على الأسر والمجتمعات، بل والمجتمعات المحيطة، إنه يحرم أشخاصا أبرياء من الحصول على الطعام والمأوى والعلاج ويعرضهم لكل سبل القهر. (وزارة الداخلية والأمن الوطني، 2017)

إن عمليات النزوح الداخلي التي انتشرت في الأرض تستلزم جهودًا ضخمة من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات غير الحكومية وكل الأطراف الفاعلة الأخرى كي يواجهوا الاحتياجات الخاصة لما يزيد عن (59.1) مليون نازح ولاجئ ومهاجر خلال 2021م على مستوى العالم، إذ أنهم نزحوا قسرا داخل بلادهم، لذلك يرتفع الدعوة لحماية المتضررين من الكوارث وخاصة النزوح القسري. ولهم الحق أن يقيموا بأمن وكرامة خلال فترة نزوحهم، وبعدها أيضا لهم الحق في عودة آمنة وفي إعادة توطينهم ودمجهم في المجتمع. (المفوضية السامية لشئون اللاجئين، 2022).

2.2 المعايير الدولية:

يعتبر المعيار طريقة أو أسلوب أو مؤشر أو سياسية أو منهجية عمل يتم الاتفاق عليها لتحسين حالة الانتاجية سواء المادية أو الانتاج البشري لاستدامة الحياة، أو تقديم خدمة ما أو توريد معدات أو سد احتياجات المجتمع وغالبًا المعايير تكون على مجموعات يتم وضعها لتحقيق أهداف تساهم في تطوير العمل المؤسسي وتحسين جودة الخدمة المقدمة للجمهور. إذ تعتبر المعايير الإجراءات السليمة التى تضعها الجهات الرسمية أو الدولية أو المنظمات في مجالات متنوعة ومختلفة لتنظيم الأعمال وإدارتها بمنهجية واضحة. (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2007).

تعرّف المعايير الدولية بأنها الأسس والقواعد التي تضعها المؤسسات الدولية المتخصصة في شتى المجالات، والتي تهدف إلى تطوير حزمة من القواعد عالية الجودة لرفع مستوى الأداء في الشركات، وزيادة درجة الشفافية والإفصاح، حيث تعتمد عديد من دول العالم على هذه المعايير حتى أن بعض دول العالم تخلت عن معاييرها المحلية واعتمدت على المعايير الدولية لأهميتها في عصر العولمة. (مكي، 2017).

3.2 مشروع اسفير والاستجابة الإنسانية

مشروع "اسفير" هو مبادرة طوعية تجمع مجموعة كبيرة من الوكالات الإنسانية لتحسين جودة المساعدة الإنسانية وتعزيز مساءلة الجهات الفاعلة أمام مُنشِئيها والمانحين والسكان المتضررين، وقد أنشئ المشروع عام1997 كمنظمة لا تقوم على العضوية تخضع لإدارة مجلس يتكون من ممثلين عن شبكة عالمية من الوكالات الإنسانية ليصبح اليوم مجتمعا نابضا بالحياة يضم عاملين في مجال الاستجابة الإنسانية من جميع أنحاء العالم. ويرتكز المشروع على دليل بعنوان الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية، ويضم مجموعة من المبادئ المشتركة والمعايير الدنيا العالمية التي تحظى بأكبر قدر من الشهرة والاعتراف الدولي من قِبل العاملين في مجال الاستجابة الإنسانية. (Sphere Association, 2018)

يتطلع اسفير إلى تمكين جميع الأشخاص المتضررين من الكوارث أو النزاعات في العالم من إعادة تأسيس حياتهم واستعادة كسب رزقهم بطريقة تكفل احترامهم وتعزز من كرامتهم، وقام مشروع اسفير بنشر دليله لأول مرة في عام2000 لتحديد المعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث، شهد العالم تغيرات كثيرة أثرت على مجال المساعدات الإنسانية فقد أصبح تغير المناخ الكارثة الإنسانية الجديدة كما قامت الإصلاحات الإنسانية بتنظيم المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ وأدخلت مفهوم المجموعات لتولي قطاعات الاستجابة الإنسانية في حالة الطوارئ، وأصبح ملايين الأشخاص المتضررين من الكوارث يعيشون في المدن بدلاً من المناطق الريفية. (شحيبر وأبو هين، 2020م).

ويقوم مشروع اسفير، المكون من ائتلاف يضم عدداً من المنظمات غير الحكومية الدولية وحركة الصليب الأحمر التي تهدف جميعها لتحسين نوعية الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ، بتحديث دليله الذي يقدم تعريفاً لأفضل الممارسات في مجال تقديم المساعدات الغذائية والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والمأوى، وهي تعتبر معايير دنيا تراعي المتطلبات الانسانية. وبالرغم من توفر العديد من المبادرات الأخرى الهادفة إلى وضع توجيهات لسير العمل الإنساني وتحديد أحسن الممارسات في هذا المجال إلا أن مشروع اسفير لا يزال الأبرز، في تقديم المساعدات الإنسانية المقدمة للمتضررين من الكوارث وما ينتج عن ذلك من مخاطر تهدد السلامة النفسية والجسدية لهم، وذلك من خلال مجموعة من المعايير التى حددتها للحماية للفئات الهشة المتضررة من الكوارث، وتوفير حياة آمنة وكريمة لهم، بما يحفظ حقوقهم وإنسانيتهم. (Sphere Association, 2018)

2.4 الاستجابة الإنسانية:

تشير الاستجابة الإنسانية إلى ممارسة الأنشطة والسلوك البشري الهادف لإنقاذ الحياة وتخفيف المعاناة للمتضررين ومطلقي نداء الاغاثة الطارئة، وذلك حسب طبيعة الخطر سواء كانت الحالة الطارئة تعود لكارثة طبيعية أو كارثة من صنع الإنسان مثل الحروب أو الصراعات المسلحة، وتحكم عمليات الاستجابة العاجلة مجموعة من المبادئ الإنسانية.

ويمكن استخدام المعايير الإنسانية الأساسية من قبل الأفراد العاملون في المجال الإغاثي والمنظمات والهيئات التنسيقية والاتحادات والجماعات ـ الأخرى التي تطبق العمل الإنسانية أو تساهم فيه. وعلى الرغم من أن المعايير الإنسانية الأساسية مخصصة بالدرجة الأولى للقطاع الإنساني، يمكن استخدامها من قبل أي منظمة لتحقيق جودة أفضل وقدر أكبر من المساءلة في جميع جوانب عملها مع المجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمات. (تحالف المعايير الإنسانية الأساسية ومشروع اسفير، 2014)

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

لتحقيق الأهداف الدراسة والإجابة على تساؤلات الدراسة عمل الباحثون على استنباط العديد من الأسئلة عبر شكل استبانة مستقاة من وثيقة المعايير الإنسانية الأساسية الصادرة عن مشروع اسفير، وقد قسمت المعايير الإنسانية إلى (9) بها العديد من الفقرات.

1.3 منهج الدراسة وأدواتها:

لتحقيق أهداف الدراسة عمل الباحثون على دراسة معايير الاستجابة الإنسانية الصادرة عن مشروع اسفير الانساني وتم موائمتها بما يتوافق مع واقع قطاع غزة، وعليه عملوا على التواصل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدفاع المدني لتعبئة الاستبانة لعمل متوسط حول مستوى تطبيق معايير الاستجابة الإنسانية. ولتطبيق مقياس واقعي للمؤشرات اعتمد الباحثون على المقياس الخماسي (ليكرات) وفق جدول (1).

جدول رقم (1) يوضح المقياس الخماسي الذي اعتمدته الدراسة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

2.3 المحك المعتمد في الدراسة

جدول رقم (2) يوضح المحك المعتمد في الدراسة

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة الموافقة
من 1 إلى 1.8	من 20 %إلى 36%	غير موافق بشدة
أكبر من 1.8 إلى 2.6	أكبر من 36 %إلى 52%	غير موافق
أكبر من2.6 إلى 3.4	أكبر من 52 %إلى 68%	محايد
أكبر من 3.4 إلى 4.2	أكبر من 68 %إلى 84%	موافق
أكبر من 4.2 إلى 5	أكبر من 84 %إلى 100%	موافق بشدة

3.3 تحليل بيانات عينة الدراسة

عمل الباحثون على جمع البيانات الشخصية والأساسية لعينة الدراسة وقد توصلوا إلى التالي:

1.3.3 العمر

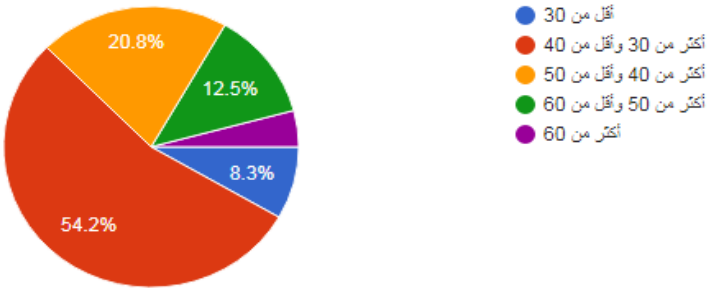

بلغت نسبة العينة أكثر من (30) وأقل من (40) سنة (54.2%) من إجمالي عينة الدراسة؛ وأقل نسبة كانت لمن يزيد عمره عن (60) سنة بنسبة (4.2%).

2.3.3 المؤهل العلمي

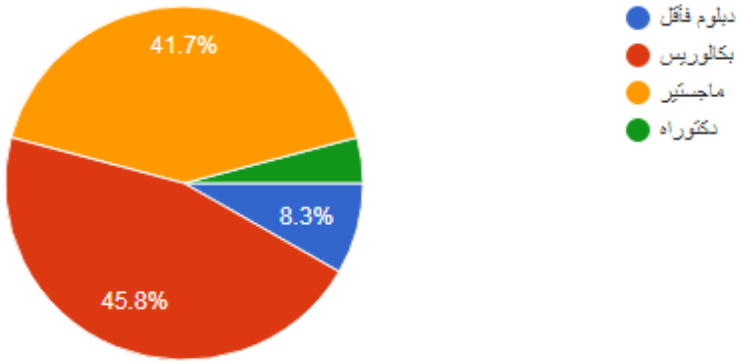

بلغت نسبة الحاصلين على بكالوريوس (45.8%)، وهي الأعلى، بينما نسبة الحاصلين على دكتوراه (4.2%) وهي الأقل.

3.3.3 سنوات الخبرة

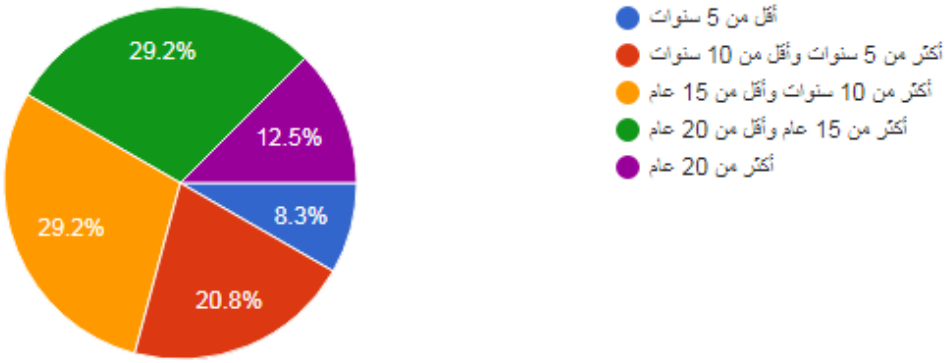

بلغت نسبة سنوات الخبرة للفئة أكثر من (10) سنوات إلى أقل من (15) عام بما يعادل (29.2%)، وأقل نسبة كانت للفئة الأقل من (5) سنوات يواقع (8.3%).

4.3.3 مجال العمل

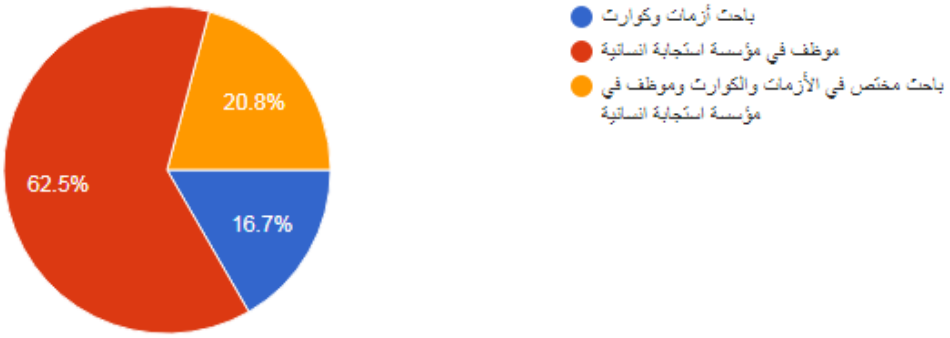

بلغ نسبة مجالات العمل لصالح العاملين في مؤسسات استجابة إنسانية بواقع (62.5%) بنما كان الأقل لباحثين في مجال الأزمات والكوارث بما نسبته (16.7%)

4.3 تحليل مجالات الدراسة:

1.4.3 المعيار الأول: الاستجابة الإنسانية مناسبة وملائمة.

جدول رقم (3) قياس المتوسط الحسابي لمعيار الاستجابة الإنسانية مناسبة وملائمة.

م	مؤشر تحقق المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	تحدد الفئات المتضررة وتحديد الفئات الهشة والمهمشة.	4.29	6.61	85.83	0.96	موافق بشدة	2
2	تقييم الاحتياجات والقدرات والهشاشة للفئات المتضررة	4.29	6.61	85.83	0.96	موافق بشدة	2
3	تكون عملية الاستجابة مستمرة لحين انتهاء حالة الضرر.	4.17	4.92	83.33	1.16	موافق	6
4	يتم تقييم المخاطر وأمن وأمان المتضررين.	4.17	4.92	83.33	1.16	موافق	6
5	تتخذ عدة أفعال وأنشطة لتعديل وتكييف الاستجابة بناء على تغير الاحتياجات، والقدرات، والمخاطر والسياق.	4.29	5.72	85.83	1.11	موافق بشدة	2
6	يتم التنسيق مع جميع الجهات ويتم التقييم المشترك لتفادي العديد من المشاكل.	4.25	4.74	85.00	1.29	موافق بشدة	5
7	تشمل الاستجابة تقديم المساعدة دون تحيز.	4.33	5.67	86.67	1.15	موافق بشدة	1
8	تتوفر الحماية اللازمة لكافة المجتمع المتضرر.	3.92	4.27	78.33	1.05	موافق	9
9	تجمع البيانات بناء على تقييم الجنس والعمر والقدرات للفئات المتضررة.	4.08	7.56	81.67	0.70	موافق	8
	كافة فقرات المعيار	4.20	49.59	83.98	0.12	موافق	

من جدول (3) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة: **"تشمل الاستجابة تقديم المساعدة دون تحيز."** يساوي 4.33 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 86.67%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة: **"تتوفر الحماية اللازمة لكافة المجتمع المتضرر"** يساوي 3.92 أي أن الوزن النسبي 78.33%، وهذا يعني أن هناك اتجاه العينة موافق.

بشكل عام يمكن القول: إن المتوسط الحسابي لمجال **"المعيار الأول: الاستجابة الإنسانية مناسبة وملائمة"** يساوي 4.20 أي أن الوزن النسبي 83.98%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحثون ذلك إلى أن الجهات المستجيبة للأزمات والكوارث خلال عدوان 2021م، حيث إن الاستجابة الإنسانية كانت مناسبة وملائمة نظرًا لعدة عوامل أبرزها الممارسة التي اتقنها العاملون في المؤسسات الدولية والمحلية الانسانية

العاملة في قطاع غزة، وتقديم كل ما لديهم من الإمكانيات والموارد بهدف تحسين سرعة الوصول والاستجابة لمخاطر الاعتداءات العسكرية، وقد قدمت المنظمات الحكومية والأهلية العديد من الأنشطة لتحسين مستويات الاستجابة العاجلة.

2.4.3 المعيار الثاني: الاستجابة الإنسانية فعالة وتتم في التوقيت المناسب.

جدول رقم (4) قياس المتوسط الحسابي لمعيار الاستجابة الإنسانية فعالة وتتم في التوقيت المناسب.

م	مؤشر تحقق المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	يتم التخطيط لتصميم البرامج وفق المعوقات والمخاطر التي يتم معالجتها باستمرار.	4.17	5.89	83.33	0.97	موافق بشدة	2
2	تتخذ القرارات الخاصة بالاستجابة في الأوقات المناسبة لها وفق نداء الاستغاثة.	4.21	7.26	84.17	0.82	موافق بشدة	1
3	تراعى الظروف المحيطة أثناء التدخلات لتكون واقعية وآمنة للمجتمع المتضرر.	4.04	4.87	80.83	1.05	موافق	3
4	ترصد الأنشطة والمخرجات لمراقبة التأخير المرتبط بالاستجابة.	3.92	3.96	78.33	1.13	موافق	6
5	يتم تعديل إجراءات الاستجابة لمعالجة أو ضعف الأداء.	4.00	4.49	80.00	1.09	موافق	4
6	يتم إحالة الاستجابة الإنسانية غير الملباة إلى المؤسسة المختصة.	3.92	4.27	78.33	1.05	موافق	6
7	يتم دعوة الشركاء في للمشاركة في الاستجابة وفق الاحتياجات والصلاحيات وتوفر الإمكانيات.	3.92	6.46	78.33	0.70	موافق بشدة	6
8	يتم الاعتماد على المعايير التقنية والممارسات الجيدة في تصميم برامج الاستجابة	3.88	5.40	77.50	0.79	موافق	9
9	عند التخطيط يتم تقييم الاستجابة في مختلف القطاعات الإنسانية.	3.96	5.07	79.17	0.93	موافق	5
	كافة فقرات المعيار	4.00	46.80	80.00	0.10	موافق	

من جدول (4) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية: **"تتخذ القرارات الخاصة بالاستجابة في الأوقات المناسبة لها وفق نداء الاستغاثة"** يساوي 4.21 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 84.17%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة: **"يتم الاعتماد على المعايير التقنية والممارسات الجيدة في تصميم برامج الاستجابة"** يساوي 3.88أي أن الوزن النسي 77.50%، وهذا يعني أن هناك اتجاه العينة موافق.

بشكل عام يمكن القول: إن المتوسط الحسابي لمجال"**المعيار الثاني: الاستجابة الإنسانية فعالة وتتم في التوقيت المناسب**" يساوي 4.00أي أن الوزن النسبي 80.00%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق على فقرات هذا المجال.

يعزو الباحثون ذلك إلى أن الاستجابة العاجلة لنداءات الاستغاثة تمت في الوقت المناسب وبناء على نداءات الاستغاثة التى استنجد بها المواطنون المتضررون خلال عدوان 2021م، وقد استخدمت المؤسسات الحكومية المعايير التقنية المناسبة لتطوير الاستجابة المبنية على تحسين سرعة الاستجابة وإنقاذ الروح، وقد أظهرت تقارير المديرية العامة للدفاع المدني أن زمن الاستجابة كان مناسب وفق تعدد البؤر الساخنة ولتعزيز استجابة الدفاع المدني تم التخطيط على الاستعانة بقدرات وإمكانيات القطاع الخاص.

3.4.3 المعيار الثالث: الاستجابة الإنسانية تعزز القدرات وتتجنب الآثار السلبية.

جدول رقم (5) قياس المتوسط الحسابي لمعيار الاستجابة الإنسانية تعزز القدرات وتتجنب الآثار السلبية.

م	مؤشر تحقق المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	يتم التعرف على القدرات المحلية وبناء برامج الاستجابة الإنسانية على أساسها.	4.29	5.36	85.83	1.18	موافق بشدة	3
2	يتم العمل على تقوية القدرات المحلية وتعزيز صمود المتضررين.	4.38	5.72	87.50	1.18	موافق بشدة	2
3	يتم توجيه المعلومات المتوفرة عن المخاطر في الاستجابة الإنسانية.	4.50	6.22	90.00	1.18	موافق بشدة	1
4	تراعى مصادر الخطر والهشاشة أثناء تنفيذ برامج الاستجابة لتجنب مزيد من الضرر.	4.08	6.61	81.67	0.80	موافق	7
5	يتم مشاورة المجتمع المتضرر عند تصميم استراتيجيات الاستجابة.	3.50	3.90	70.00	0.63	موافق	14
6	تراعي استراتيجيات الاستجابة تقليل المخاطر وزيادة صمود المجتمع المتضرر	4.13	7.12	82.50	0.77	موافق	6
7	تستخدم آليات وطرق متنوعة للتشاور مع المجتمع والنخب القيادية أو السلطات المحلية.	3.92	5.07	78.33	0.89	موافق	11
8	تصمم الاستجابة بما يساهم في تسريع التعافي المبكر من الكارثة.	4.08	5.02	81.67	1.06	موافق	7
9	تدعم الاستجابة الإنسانية الاقتصاد المحلي.	3.75	5.45	75.00	0.67	موافق	13
10	يستخدم مقدمو الخدمات الإنسانية المعايير التقنية المعتمدة عالميًا.	3.96	5.54	79.17	0.85	موافق	10

12	تحدد الآثار السلبية غير المقصود المحتملة والفعلية في الاستجابة الإنسانية.	3.83	3.70	76.67	1.10	موافق	12
13	يتم مراعاة سلامة وكرامة وحقوق الأشخاص أثناء الاستجابة الإنسانية.	4.25	5.85	85.00	1.05	موافق بشدة	4
14	تراعي الاستجابة حماية الاستغلال السلبي للمواطنين	4.17	5.89	83.33	0.97	موافق	5
كافة فقرات المعيار.		4.06	72.23	81.19	0.07	موافق	

من جدول (5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة: **"يتم توجيه المعلومات المتوفرة عن المخاطر في الاستجابة الإنسانية."** يساوي 4.50 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 90.00%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة:**"يتم مشاورة المجتمع المتضرر عند تصميم استراتيجيات الاستجابة"** يساوي 3.50أي أن الوزن النسبي 70.00%، وهذا يعني أن هناك اتجاه العينة موافق.

بشكل عام يمكن القول: إن المتوسط الحسابي لمجال"**المعيار الثالث: الاستجابة الإنسانية تعزز القدرات وتتجنب الآثار السلبية**" يساوي 4.06أي أن الوزن النسبي 81.19%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحثون ذلك إلى أن الجهات المستجيبة لمخاطر الحوادث الناتجة عن عدوان 2021م عملت على تطوير قدرات المجتمع والمؤسسات الشريكة في أعمال الاستجابة مما يساهم في تقليل الأثار السلبية المبنية على استجابة المؤسسات، أما فيما يتعلق بالآثار السلبية الناجمة عن الاستهداف العسكري للأعيان المدنية فهذا مرتبط بسلوك الاحتلال المخالف للقانون الدولي الإنساني واستهداف التجمعات البشرية المدنية، والقصف العشوائي للمؤسسات الإغاثية وقد سجلت تقارير المديرية العامة للدفاع المدني أنه تم انقاذ العديد من الأرواح من تحت انقاض المباني المقصوفة في شارع الوحدة خلال العدوان.

4.4.3 المعيار الرابع: الاستجابة الإنسانية مبنية على أسس التواصل والمشاركة والتعليقات.

جدول رقم (6) قياس المتوسط الحسابي لمعيار الاستجابة الإنسانية مبنية على أسس التواصل والمشاركة والتعليقات

م	مؤشر تحقق المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	تتوفر معلومات عن المجتمع المتضرر لدى مؤسسات الاستجابة.	4.13	5.07	82.50	1.09	موافق	8
2	تلتزم مؤسسات الاستجابة بالمبادئ الخاصة بأسلوب معاملة الموظفين.	4.33	5.76	86.67	1.13	موافق بشدة	6
3	تنفذ مؤسسات الاستجابة برامج الاستجابة وفق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.	4.42	6.14	88.33	1.13	موافق بشدة	5

م	مؤشر تحقق المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
4	يتم التواصل بلغات ووسائل سهلة الفهم.	4.63	7.53	92.50	1.06	موافق بشدة	1
5	تحترم وتلاءم الاختلافات الثقافية والعمرية لمختلف فئات المجتمع.	4.58	7.05	91.67	1.10	موافق بشدة	2
6	ينخرط المجتمع المتضرر بكافة مراحل العمل الإنساني للأزمة	4.50	6.34	90.00	1.16	موافق بشدة	3
7	يتم الحصول على تغذية راجعة من المجتمع المتضرر.	4.29	6.30	85.83	1.00	موافق بشدة	7
8	يتم فرز بيانات المجتمع المتضرر حسب السن والجنس والهشاشة	4.46	6.46	89.17	1.11	موافق بشدة	4
	كافة فقرات المعيار.	4.42	47.87	88.33	0.15	موافق بشدة	

من جدول (6) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة: **"يتم التواصل بلغات ووسائل سهلة الفهم"** يساوي 4.63 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 92.50%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى:**"تتوفر معلومات عن المجتمع المتضرر لدى مؤسسات الاستجابة."** يساوي 4.13أي أن الوزن النسبي 82.50%، وهذا يعني أن هناك اتجاه العينة موافق.

بشكل عام يمكن القول: إن المتوسط الحسابي لمجال "**المعيار الرابع: الاستجابة الإنسانية مبنية على أسس التواصل والمشاركة والتعليقات**" يساوي 4.42 أي أن الوزن النسبي 88.33%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة على فقرات هذا المجال.

يعزو الباحثون ذلك إلى أن عمليات الاستجابة الإنسانية تعتمد على التواصل المستمر بين المجتمعات المعرضة لمخاطر الاعتداءات العسكرية وقد ظهر ذلك من خلال تقارير المديرية العامة للدفاع المدني، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في تدريب المجتمع لتحسين الجهوزية للمجتمع المتضررة، والمعرضة لمخاطر الاعتداءات العسكرية، وكذلك أنشطة المشاركة التى تقوم بها مؤسسات الاستجابة في التخطيط لعمليات الجهوزية والاستعداد لحماية المجتمع من الكوارث والأزمات خاصة الحروب.

5.4.3 المعيار الخامس: الشكاوى مرحب بها وتتم معالجتها.

جدول رقم (7) قياس المتوسط الحسابي لمعيار الشكاوى مرحب بها وتتم معالجتها

م	مؤشر تحقق المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	يتم استشارة المجتمع المتضرر بشأن آليات جمع الشكاوى ورصدها.	4.42	5.63	88.33	1.23	موافق بشدة	3
2	تعالج الشكاوى بما يحقق تخفيض الضرر أو إزالته بالشراكة مع المتضررين.	4.38	5.97	87.50	1.13	موافق بشدة	4
3	يتم شرح آلية الوصول للشكاوى وكتابتها ونطاقها.	4.17	4.76	83.33	1.20	موافق	7
4	تقبل الشكاوى ويرحب بها وتعالج وفق النظام والأدلة الإجرائية.	4.38	5.45	87.50	1.24	موافق بشدة	4
5	تتم إدارة الشكاوى وفحصها والرد عليها ضمن الوقت الزمني المناسب.	4.04	4.44	80.83	1.15	موافق	8
6	يتم الرد على الشكاوى بنزاهة وبشكل ملائم يعطي الأولوية لسلامة مقدم الشكوى والمتضررين في جميع المراحل.	3.88	3.90	77.50	1.10	موافق	9
7	يتم مراعاة التعامل العاجل مع شكاوى عدم الاستغلال أو الانتهاك الجنسي بشكل فوري.	4.46	6.14	89.17	1.16	موافق بشدة	2
8	يستقبل الشكاوى من قبل موظفين ذوي كفاءة، ويحظون بمستوى ملائم من السلطة	4.33	5.76	86.67	1.13	موافق بشدة	6
9	توجد آلية لإشعار صاحب الشكوى بالتعامل مع شكواه والاطلاع على نتيجتها.	4.50	6.57	90.00	1.12	موافق بشدة	1
	كافة فقرات المعيار.	4.28	45.59	85.65	0.14	موافق بشدة	

من جدول (7) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة: **"توجد آلية لإشعار صاحب الشكوى بالتعامل مع شكوا هو الاطلاع على نتيجتها"** يساوي 4.50 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 90.00%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة: **"يتم الرد على الشكاوى بنزاهة وبشكل ملائم يعطي الأولوية لسلامة مقدم الشكوى والمتضررين في جميع المراحل"** يساوي 3.88أي أن الوزن النسبي 77.50%، وهذا يعني أن هناك اتجاه العينة موافق.

بشكل عام يمكن القول: إن المتوسط الحسابي لمجال "**المعيار الخامس: الشكاوى مرحب بها وتتم معالجتها**" يساوي 4.28أي أن الوزن النسبي 85.65%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحثون ذلك إلى أن المؤسسات الحكومية بعد عدوان 2014م علمت على تطوير منهجية استقبال الشكاوى ومعالجتها بشكل يساهم في تطوير سرعة الاستجابة لها ووضع الحلول الملائمة لها بما يساهم في تطوير انشطة الحماية للمجتمع المتضرر من مخاطر العدوان.

6.4.3 المعيار السادس: الاستجابة الإنسانية منسقة ومكملة.

جدول رقم (8) قياس المتوسط الحسابي لمعيار الاستجابة الإنسانية منسقة ومكملة

م	مؤشر تحقق المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	تحدد الأدوار والمسئوليات والقدرات والمصالح لكافة الجهات ذات العلاقة	4.50	6.22	90.00	1.18	موافق بشدة	2
2	يتم التأكد من اكتمال الاستجابة من السلطات الوطنية والمحلية.	4.38	5.54	87.50	1.22	موافق بشدة	5
3	تشترك المنظمات الدولية الإنسانية والأهلية في الاستجابة بشكل يعزز التنسيق.	4.42	5.76	88.33	1.20	موافق بشدة	4
4	تشترك هيئات التنسيق الإنساني ذات الصلة لتحقيق أعلى مؤشر للاستجابة الإنسانية.	4.33	5.36	86.67	1.22	موافق بشدة	6
5	يتم تبادل معلومات كفاءة المنظمات ومواردها ونطاق اختصاصها الجغرافي ومجال عملها مع الشركاء.	4.17	5.36	83.33	1.07	موافق	8
6	توجد قنوات اتصال وتواصل تتلاءم وفق ظروف الكارثة والحادثة أو النزاع المسلح.	4.46	6.53	89.17	1.09	موافق بشدة	3
7	تتنوع أدوات التنسيق أو قنوات الاتصال المستخدمة مع مختلف الجهات.	4.29	5.45	85.83	1.16	موافق بشدة	7
8	تؤخذ في الحسبان برامج المنظمات والمؤسسات الإنسانية عند تخطيط خدمات الاستجابة.	4.63	7.53	92.50	1.06	موافق بشدة	1
	كافة فقرات المعيار.	4.40	46.84	87.92	0.15	موافق بشدة	

من جدول (8) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة: **"تؤخذ في الحسبان برامج المنظمات والمؤسسات الإنسانية عند تخطيط خدمات الاستجابة"** يساوي 4.63 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 92.50%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة: **"يتم تبادل معلومات كفاءة المنظمات ومواردها ونطاق اختصاصها الجغرافي ومجال عملها مع الشركاء"** يساوي 4.17أي أن الوزن النسبي 83.33%، وهذا يعني أن هناك اتجاه العينة موافق.

بشكل عام يمكن القول: إن المتوسط الحسابي لمجال"**المعيار السادس: الاستجابة الإنسانية منسقة ومكملة**" يساوي 4.40 أي أن الوزن النسبي 87.92%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة على فقرات هذا المجال.

يعزو الباحثون ذلك إلى أن الاستجابة الإنسانية اعتمدت في قطاع غزة على تكامل الخدمات المقدمة من المجتمع المتضرر من العدوان العسكري 2021م، أن عمليات التنسيق للاستجابة الانسانية اعتمدت على التخطيط المشترك بين القطاع الحكومي والاهلي والمجتمعي والمنظمات الدولية عبر مجموعات التنسيق الإنساني.

7.4.3 المعيار السابع: العاملون الإنسانيون يتعلمون ويتطورون باستمرار.

جدول رقم (9) قياس المتوسط الحسابي لمعيار العاملون الإنسانيون يتعلمون ويتطورون باستمرار

م	مؤشر تحقق المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	تستفيد مؤسسات الاستجابة من الدروس المستخلصة والخبرات السابقة عند تصميم وتخطيط برامج الاستجابة.	4.13	5.26	82.50	1.05	موافق	3
2	تبتكر نظم للمراقبة والتقييم في مراحل تخطيط وتنفيذ برامج الاستجابة	4.08	4.49	81.67	1.18	موافق	4
3	يتم تنفيذ الرقابة على برامج الاستجابة وفق نظم واضحة.	4.08	4.21	81.67	1.26	موافق	4
4	يتم تبادل الخبرات مع المجتمع المتضرر.	4.46	6.46	89.17	1.11	موافق بشدة	2
5	يتم ابتكار وسائل وأدوات لتطوير قدرات العاملون في الاستجابة الإنسانية.	4.50	6.94	90.00	1.06	موافق بشدة	1
	كافة فقرات المعيار.	4.25	26.91	85.00	0.23	موافق بشدة	

من جدول (9) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة: **"يتم ابتكار وسائل وأدوات لتطوير قدرات العاملون في الاستجابة الإنسانية"** يساوي 4.50 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 90.00%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية والثالثة: **"تبتكر نظم للمراقبة والتقييم في مراحل تخطيط وتنفيذ برامج الاستجابة" و"يتم تنفيذ الرقابة على برامج الاستجابة وفق نظم واضحة"** يساوي 4.08 أي أن الوزن النسبي 81.67%، وهذا يعني أن هناك اتجاه العينة موافق.

بشكل عام يمكن القول: إن المتوسط الحسابي لمجال: "**المعيار السابع: العاملون الإنسانيون يتعلمون ويتطورون باستمرار**" يساوي 4.25أي أن الوزن النسبي 85.00%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة على فقرات هذا المجال.

يعزو الباحثون ذلك إلى أن عمليات التطوير مستمرة من قبل العاملون في مجال الاستجابة الانسانية نتيجة الأزمات التى تعرض لها قطاع غزة خاصة الاعتداءات العسكرية، ومسيرات العودة والمنخفضات الجوية وما ينتج عنها من سيول وفيضانات، وتفشي وباء كورنا، يضاف لذلك الاستفادة من الدروس التى توصلت لها المؤسسات الانسانية بعد تقييم التدخلات والاستجابة السابقة بعد الاعتداءات السابقة.

8.4.3 المعيار الثامن: يتم دعم الموظفين للقيام بعملهم على نحو فعال، ويتم التعامل معهم بطريقة عادلة ومنصفة.

جدول رقم (10) قياس المتوسط الحسابي لمعياريتم دعم الموظفين للقيام بعملهم على نحو فعال، ويتم التعامل معهم بطريقة عادلة ومنصفة.

م	مؤشر تحقق المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	يعمل الموظفون وفقا للقيم وللهدف الأساسي للمنظمة.	4.50	6.22	90.00	1.18	موافق بشدة	3
2	يتفهم الموظفون معايير الأداء المتفق عليها مع المؤسسة.	4.63	7.53	92.50	1.06	موافق بشدة	2
3	يلتزم الموظفون بالسياسات الخاصة بحقوق المجتمع المتضرر.	4.50	6.53	90.00	1.12	موافق بشدة	3
4	يدرك موظفو الاستجابة عواقب عدم الالتزام بها بسياسات حماية حقوق المجتمع المتضرر.	4.25	4.92	85.00	1.25	موافق بشدة	6
5	يطور الموظفون من أنفسهم عبر تطوير الكفاءة الشخصية والفنية والإدارية.	4.71	7.66	94.17	1.09	موافق بشدة	1
6	يتفهم الموظفون كيف تقدم المنظمة لهم الدعم للقيام بتطوير قدراتهم.	4.50	6.53	90.00	1.12	موافق بشدة	3
	كافة فقرات المعيار.	4.51	38.67	90.28	0.19	موافق بشدة	

من جدول (10) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة: **"يطور الموظفون من أنفسهم عبر تطوير الكفاءة الشخصية والفنية والإدارية"** يساوي 4.71 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 94.17%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة: **"يدرك موظفو الاستجابة عواقب عدم الالتزام بها بسياسات حماية حقوق المجتمع المتضرر"** يساوي 4.25أي أن الوزن النسبي 85.00%، وهذا يعني أن هناك اتجاه العينة موافق بشدة.

بشـكل عام يمكن القول: إن المتوسـط الحسـابي لمجال"**المعيار الثامن: يتم دعم الموظفين للقيام بعملهم على نحو فعال، ويتم التعامل معهم بطريقة عادلة ومنصـفة**" يسـاوي 4.51 أي أن الوزن النسـبي 90.28%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة على فقرات هذا المجال.

يعزو الباحثون ذلك إلى أن الموظفون العاملون في المجال الانسـاني يهتمون في القيام بمهامهم بشـكل فعال وآمن ويما يسـاهم في سـرعة الاسـتجابة المبنية على سـرعة البديهة والتصـرف مع الحوادث الناتجة عن العدوان العسـكري على قطاع غزة، ويتعرض العاملون في الاسـتجابة الإنسـانية المباشـرة للعديد من المخاطر التى تهدد حياتهم بسـبب منع الاحتلال تزويد المؤسـسـات بالعديد من أجهزة الحماية الشـخصـية الخاصـة المسـتخدمة أثناء أنشـطة الاسـتجابة الإنسانية خاصة الغازات السامة والحرارة الزائدة التى يتعرضون لها.

9.4.3 المعيار التاسع: الموارد تدار وتستخدم بطريقة مسئولة لتحقيق الهدف المنشود.

جدول رقم (11) قياس المتوسط الحسابي لمعيار الموارد تدار وتستخدم بطريقة مسئولة لتحقيق الهدف المنشود.

م	مؤشر تحقق المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	يتم تصميم برامج وتنفيذ عمليات لضمان الاستخدام الفعال للموارد.	4.50	6.22	90.00	1.18	موافق بشدة	2
2	يتم تحقيق التوازن بين الجودة والتكلفة والتنفيذ في الوقت المناسب في كل مراحل الاستجابة.	4.38	5.54	87.50	1.22	موافق بشدة	5
3	يتم إدارة واستخدام الموارد لتحقيق الغرض المقصود منها.	4.42	5.76	88.33	1.20	موافق بشدة	4
4	يتم العمل على الحد من إهدار الموارد وحمايتها.	4.33	5.36	86.67	1.22	موافق بشدة	6
5	يتم شراء الخدمات والبضائع باستخدام طلبات شراء تنافسية.	4.17	5.36	83.33	1.07	موافق	8
6	تدار النفقات وإعداد التقارير وفقًا للميزانية.	4.46	6.53	89.17	1.09	موافق بشدة	3
7	يؤخذ تأثير الموارد المحلية والطبيعية على البيئة بعين الاعتبار عند استخدامها.	4.29	5.45	85.83	1.16	موافق بشدة	7
8	يتم إدارة مخاطر الفساد، واتخاذ التدابير المناسبة إذا ما تم تحديده.	4.63	7.53	92.50	1.06	موافق بشدة	1
	كافة فقرات المعيار.	4.40	46.84	87.92	0.15	موافق بشدة	

من جدول (11) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة: **"يتم إدارة مخاطر الفساد، واتخاذ التدابير المناسبة إذا ما تم تحديده"** يساوي 4.63 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 92.50%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة: **"يتم شراء الخدمات والبضائع باستخدام طلبات شراء تنافسية"** يساوي 4.17 أي أن الوزن النسبي 83.33%، وهذا يعني أن هناك اتجاه العينة موافق بشدة.

بشكل عام يمكن القول: إن المتوسط الحسابي لمجال"**المعيار التاسع: الموارد تدار وتستخدم بطريقة مسئولة لتحقيق الهدف المنشود"** يساوي 4.40أي أن الوزن النسبي 87.92%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة على فقرات هذا المجال. يعزو الباحثون ذلك إلى نقص الموارد والإمكانيات بسبب الحصار، استدعى الحفاظ عليها والاستخدام الأمثل لها بما يعزز إدارتها بشكل سليم لتحقيق أعلى مؤشرات من الاستجابة الانسانية العاجلة.

5.3 تحليل مجالات الدراسة

جدول رقم (12) قياس المتوسط الحسابي لتحليل كافة مجالات الدراسة

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	T test	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	المعيار الأول: الاستجابة الإنسانية مناسبة وملائمة.	4.20	49.59	84.07	0.12	موافق	3
2	المعيار الثاني: الاستجابة الإنسانية فعالة وتتم في التوقيت المناسب.	4.00	46.80	80.09	0.11	موافق	1
3	المعيار الثالث: الاستجابة الإنسانية تعزز القدرات وتتجنب الآثار السلبية.	4.06	72.23	81.25	0.07	موافق	2
4	المعيار الرابع: الاستجابة الإنسانية مبنية على أسس التواصل والمشاركة والتعليقات.	4.42	47.87	88.44	0.15	موافق بشدة	8
5	المعيار الخامس: الشكاوى مرحب بها وتتم معالجتها.	4.29	45.59	85.74	0.14	موافق بشدة	5
6	المعيار السادس: الاستجابة الإنسانية منسقة ومكملة.	4.40	46.84	88.02	0.15	موافق بشدة	6
7	المعيار السابع: العاملون الإنسانيون يتعلمون ويتطورون باستمرار.	4.26	26.91	85.17	0.23	موافق بشدة	4
8	المعيار الثامن: يتم دعم الموظفين للقيام بعملهم على نحو فعال، ويتم التعامل معهم بطريقة عادلة ومنصفة.	4.52	38.67	90.42	0.19	موافق بشدة	9
9	المعيار التاسع: الموارد تدار وتستخدم بطريقة مسئولة لتحقيق الهدف المنشود.	4.40	46.84	88.02	0.15	موافق بشدة	6
	كافة المعايير الإنسانية.	4.25	373.22	85.01	0.02	موافق بشدة	

من جدول (12) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للمجال الثاني:**"المعيار الثاني: الاستجابة الإنسانية فعالة وتتم في التوقيت المناسب"** يساوي 4.00 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 80.09%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق.

- المتوسط الحسابي للمجال الثامن: **"المعيار الثامن: يتم دعم الموظفين للقيام بعملهم على نحو فعال، ويتم التعامل معهم بطريقة عادلة ومنصفة."** يساوي 4.52 أي أن الوزن النسبي 90.42%، وهذا يعني أن هناك اتجاه العينة موافق بشدة.

بشكل عام يمكن القول: إن المتوسط الحسابي لكافة مجالات الدراسة يساوي 4.25أي أن الوزن النسبي 90.42%، وهذا يعني أن اتجاه العينة موافق بشدة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحثون ذلك إلى أن تطبيق المعايير الإنسانية الأساسية في قطاع غزة يخضع إلى العديد من المؤشرات الخاصة بتطوير العمل الانساني والإغاثي خاصة أن القطاع معرض بين الحين والآخر لجولات تصعيد عسكري تستهدف مقومات الحياة البشرية وتؤثر على مسارات التنمية الإنسانية مما يهدد الاستقرار، وتهتم المنظمات المستجيبة للإغاثة الانسانية وفقًا للعديد من المعايير التي تم العمل على بناؤها وإعادة تطويرها بعد عدون 2014م، وذلك في إطار تحسين سرعة الاستجابة لمتطلبات العدوان الذي يفرضه الاحتلال، وكذلك الأنشطة التى تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية والدول الصديقة الداعمة لتحسين الوضع الإنساني في القطاع.

4. مناقشة النتائج

توجد العددي من العوائق والمشاكل التى تهدد الاستقرار الإنساني وتزيد من المعاناة الإنسانية تجاه المواطنين الذين تأثروا من نتائج العدوان المتكرر على قطاع غزة، والتي كان أحد أركانها صعوبة تطبيق المعايير الدولية للاستجابة الانسانية بسبب تبعات الاستهداف العسكري المباشر، والحصار المفروض على الواقع الإنساني، ولكن على صعيد مؤسسات الاستجابة الإنسانية المحلية، وقد تبين أنه يوجد تفاوت في الاستغلال الأمثل لاستخدام الأدوات والموارد المتاحة في قطاع غزة، وتوزيعها حسب المناطق الجغرافية؛ مما يحقق الاستخدام الأفضل والأمثل لتسخيرها لصالح الخدمات العامة ولصالح البيوت المستهدفة خلال الاعتداءات العسكرية وأن الدعم المادي والعيني يتم توزيعه وفق معايير وضعتها المؤسسات الحكومية بالتنسيق مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمجتمعية والدولية لتوحيد آليات توزيع المساعدة الإنسانية والإغاثية.

إن التدمير الممنهج الذي يتعرض له القطاعات الاقتصادية والتجارية والسكنية في قطاع غزة يؤثر على تطبيق المعايير الدولية الإنسانية الأساسية، لوكن عند تحييد تدخلات الاحتلال وتقييم العمل المرتبط في التدخلات الانسانية وإدارتها من قبل المؤسسات الإنسانية المحلية يظهر أن الدروس المستفادة أثرت بشكل مباشر على تحسين الاستجابة وتطوير منهجيات التعامل مع مخاطر الأزمات والكوارث، كما أن المؤسسات الحكومية في قطاع غزة عملت على تنوع وسائل الاستماع لشكاوي المواطنين واتخذت خطوات متفاوتة في علاجها وحلها بالطرق السليمة لتحقيق أعلى مؤشر استجابة لبناء القدرات المجتمعية.

1.4 الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- بلغ معدل الاستجابة لمعيار الاستجابة الإنسانية مناسبة وملائمة وزن نسبي 83.98%.
- بلغ معدل الاستجابة لمعيار الاستجابة الإنسانية فعالة وتتم في التوقيت المناسب وزن نسبي 80.00%.
- بلغ معدل الاستجابة لمعيار الاستجابة الإنسانية تعزز القدرات وتتجنب الآثار السلبية وزن نسبي 81.19%.
- بلغ معدل الاستجابة لمعيار الاستجابة الإنسانية مبنية على أسس التواصل والمشاركة والتعليقات وزن نسبي 88.33%.
- بلغ معدل الاستجابة لمعيار الشكاوى مرحب بها وتتم معالجتها وزن نسبي 85.65%.
- بلغ معدل الاستجابة لمعيار الاستجابة الإنسانية منسقة ومكملة وزن نسبي 87.92%.
- بلغ معدل الاستجابة لمعيار العاملون الإنسانيون يتعلمون ويتطورون باستمرار وزن نسبي 85.00%.
- بلغ معدل الاستجابة لمعيار يتم دعم الموظفين للقيام بعملهم على نحو فعال، ويتم التعامل معهم بطريقة عادلة ومنصفة وزن نسبي 90.28%.
- بلغ معدل الاستجابة لمعيار الموارد تدار وتستخدم بطريقة مسئولة لتحقيق الهدف المنشود ومنصفة وزن نسبي 87.92%.

2.4 التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصل الباحث للتوصيات التالية:

- العمل على تدريب العاملون في مجال الاستجابة الإنسانية وموائمة المعايير الدولية للاستجابة الإنسانية.
- تحسين منهجية الاستجابة الإنسانية في الأزمات والكوارث وفق سيناريوهات المخاطر المتوقعة.
- تعزيز العمل على إدارة الموارد بشكل يساهم في تحسين التوزيع الجغرافي لها.
- تطوير وسائل الدعم المادي والمعنوي للعاملين في مجال الاستجابة الإنسانية.
- تحسين آليات متابعة الشكاوى والتغذية الراجعة للمواطنين المتقدمين بالشكاوى.
- تنمية وسائل وأدوات الحد من الآثار السلبية للكوارث على المجتمع المحلي بما يساهم في تعزيز قدرات المجتمع المحلي على الصمود.
- التكييف مع الآثار المتوقعة للأزمات والكوارث وبما يساهم في صمود أعلى للمجتمع المتضرر.

5. المراجع

1.5 المراجع العربية:

- أبو شهلا، على (2014): استراتيجيات مواجهة تحديات إعادة الإعمار في قطاع غزة. غزة . فلسطين.
- أحمد، هبة الرحمن والمغير، محمد (2022): المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية وإعادة الاعمار دراسة حالة العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2021م، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (4) العدد (13)، ص 30-51.

- المفوضية السامية لشئون اللاجئين (2022): التقرير العالمي حول النزوح الداخلي لعام 2021م، مركز مراقبة النزوح الداخلي، الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2007): مسودة الإرشادات المتعلقة بتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث، المؤتمر الدولي الثلاثين، جنيف.
- غانم، عبد الرحمن حسن (2021): أثر العدوان الاسرائيلي 2021 على قطاع غزة في خلق رؤية وطنية فلسطينية جامعة، مجلة قضايا آسيوية مجلد (3) عدد (10)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين.
- حميد، عذراء احمد وعودة، خليفة ابراهيم (2021): الحماية القانونية للمشردين على الصعيد الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، بجامعة ديالي، المجلد (10)، العدد (1)، العراق.
- وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني (2017): الإطار الوني للحد من مخاطر الكوارث والأزمات في قطاع غزة، الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للدفاع المدني، قطاع غزة.
- مكي، عمر (2017): القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف.
- شحيبر، فؤاد وأبو هين، زياد (2020): تقييم الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة داخل مراكز إيواء الأونروا في محافظة خانيونس بقطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي عام 2014 حسب معايير اسفير، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، العدد (5)، المجلد (2)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين.
- تحالف المعايير الإنسانية الأساسية ومشروع اسفير (2014): المعايير الإنسانية الأساسية، الإغاثة الإسلامية عبر العالم، جنيف.

2.5 المراجع الأجنبية

- Joleen Jubela (2017): Keeping Survivors Alive Security And Humanitarian Aid Operations During Natural-Disaster Response In Conflicts, Naval Post graduate School, Monterey, California.
- Maureen mersmann (2011): Civil-Military Cooperation in Humanitarian Assistance:Integrated Missions as a“Best Practice”in UN Response, Issue-Specific Briefing PaperHumanitarian Assistance in Complex EmergenciesUniversity of Denver.
- El-Mougher M., Jarour M. (2022): International experiences in sheltering the Syrian refugees in Germany and Turkey, International Journal of Disaster Risk Management, Vol 4 No 1, 23-40, Serbia
- Sphere Association (2018): The Sphere Handbook: Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response, Fourth edition, fourth edition, Geneva, Switzerland, (www.spherestandards.org/handbook)

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

دور المنظومة الإدارية في تحقيق مقتضيات إدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة

The Role of the Administrative System in Achieving the Requirements of Crisis Management in Mosques in the Gaza Strip

أ. محمد نعمان خليل الجزار*
Mr. Mohammed N K El.jazaar
بكالوريوس تمريض عام، ماجستير إدارة أزمات وكوارث-كلية العلوم-الجامعة الإسلامية-فلسطين
Bachelor of Nursing, Master of crisis and Disaster Management
أ. محمد نبيل أبو عصر
Mr. Mohammed N Abo Asser
دبلوم قيادة وريادة، بكالوريوس تمريض عام- الجامعة الإسلامية- فلسطين
Leadership and Leadership Diploma, BA in General Nursing - Islamic University - Palestine
*Mohammed.eljazaar@gmail.com

يوثق هذا البحث كـ: الجزائر، محمد نعمان & أبو عصر، محمد نبيل (2022): دور المنظومة الإدارية في تحقيق مقتضيات إدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (4)، العدد (16)، ألمانيا، ص 85-106.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظومة الإدارية (التخطيط، التنظيم، التوجيه، التنسيق، الرقابة)، في تحقيق مقتضيات إدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة، وذلك من خلال استخدام الملاحظة المباشرة وإجراء المقابلات من ذوي الاختصاص؛ لما للمساجد أهمية في تخطي الأزمات اليومية التي يمر بها أبناء قطاع غزة، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الأزمات التي تواجه الهيكليات الإدارية للمساجد في قطاع غزة، كذلك تعزيز المهارات الإدارية لدى العاملين في المساجد؛ لتلافي الأخطار المستقبلية. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المساجد في قطاع غزة تتعرض إلى العديد من الأزمات التي من شأنها أن تهدد ديمومة الأنشطة والفعاليات القائمة في المساجد، كما أن المنهج لدى إدارة المساجد يعتمد على عملية (ردة الفعل)، نتيجة التعرض للأزمات المتزايدة والمتلاحقة، أيضا عدم وجود فرق متخصصة لإدارة الأزمات والكوارث، في البيئة العاملة لدى منظومة المساجد في قطاع غزة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التخطيط للأزمات من خلال البرامج التدريبية والأنشطة التفاعلية الخاصة بلجان المساجد، كذلك اتباع الوسائل الحديثة في إدارة الأزمات؛ لتعزيز عملية التخطيط ومجابهة الأزمة، وضرورة تعزيز المشاركة المجتمعية من أجل التصدي للأزمات والمخاطر.

الكلمات المفتاحية: *المنظومة الإدارية، إدارة الأزمات، المساجد، قطاع غزة*

Abstract

The study aimed to identify the role of the administrative system (planning, organizing, directing, coordination, and monitoring), in achieving the requirements of crisis management in the mosques of the Gaza Strip, through the use of direct observation and interviewing with specialists. Because mosques are important in overcoming the daily crises experienced by the people of the Gaza Strip, and the study aimed to identify the nature of the crises facing the administrative structures of mosques in the Gaza Strip, as well as enhancing the administrative skills of mosque workers; To avoid future dangers. The results of the study showed that mosques in the Gaza Strip are exposed to many crises that threaten the permanence of activities and activities existing in mosques, and that the approach of mosque management depends on the process of (reaction), as a result of exposure to the increasing and successive crises, also there is no difference. A specialist in crisis and disaster management, in the working environment of the mosque system in the Gaza Strip.The study recommended the necessity of strengthening crisis planning through training programs and interactive activities for mosque committees, as well as adopting modern methods of crisis management. To enhance the planning process and face the crisis, and the need to enhance community participation in order to address crises and risks.

Keywords: *Administrative Systemin, Crisis Management, Mosques, Gaza Strip.*

الملخص المفاهيمي

تميزت المساجد على مدار العصور بدور اجتماعي وإداري ساهمت في تعزيز قدرات المجتمع وبناء الإنسان في مجالات متعددة، وقد كان للمسجد الدور الأساسي في إدارة العمل الخيري والإغاثي واستقبال الضيوف، وتقديم العديد من الأنشطة التى تساهم في التنمية الاجتماعية والبشرية، ولقد لعبت المساجد دور بارز في صناعة الرجال عبر التخطيط السليم للأنشطة الاجتماعية والتنسيق المجتمعي مع المكونات المحيطة ليكون للمسجد الدور الأساسي في صناعة العلاقات الاجتماعية والإنسانية؟

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي حول دور المنظومة الإدارية في تحقيق مقتضيات إدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات دور المنظومة الإدارية في تحقيق مقتضيات إدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة

دور المنظومة الإدارية فى تحقيق مقتضيات إدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة
تعتبر المساجد في قطاع غزة محور العبادة والجانب الروحي الذي يبعث الطمأنينة والراحة؛ وتعمد على تخفيف حدة الأزمات المتواترة على قطاع غزة. حيث تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى التعرف على دور المساجد في إدارة الأزمات وتقييمها وفق المنظومة الإدارية، التي واجهت المساجد في قطاع غزة ومدى قدرة الهيكليات الإدارية في المساجد على تلافي تلك الأزمات.
هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة الأزمات التي تواجه الهيكليات الإدارية للمساجد في قطاع غزة، ومدى إدارة الأزمات من قبل المنظومة الإدارية.
اعتمد الدراسة على المنهج النوعي المعتمد على المقالات مع المختصين والخبراء والعاملين في المنظومة الإدارية للمساجد، وتحليل محتوى التقارير الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤن الدينية والملاحظة المباشرة.
توصلت الدراسة إلى أن المنظومة الإدارية للمسجد هي حلقة متكاملة لا يمكن التغاضي عنها، وتتعرض المساجد في قطاع غزة إلى العديد من الأزمات التي تهدد ديمومة الأنشطة والفعاليات في المساجد. وأن إدارة المساجد تنتهج عملية (ردة الفعل)، نتيجة التعرض للأزمات. ووجود قصور العملية الرقابية على الأنشطة المسجدية.
أوصت الدراسة بتعزيز التخطيط للأزمات من خلال البرامج التدريبية والأنشطة التفاعلية الخاصة بلجان المساجد. واتباع الوسائل الحديثة في إدارة الأزمات لتعزيز عملية التخطيط ومجابهة الأزمة. واستحداث قسم خاص بإدارة الأزمات والكوارث، والاستفادة من خريجي برنامج إدارة الأزمات والكوارث من الجامعات.
تطلعات مستقبلية:
تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص في مساندة القطاع المسجدي لمواجهة الأزمات والكوارث المحيطة والمهددة بالشعب الفلسطيني خاصة بقطاع غزة.
استحداث قاعدة بيانات لمتضرري الأزمات من أجل تعزيز جهود التصدي للأزمات من قبل القطاعات المختلفة.
تطوير أدوات المشاركة التفاعلية بين المساجد والقطاعات المختلفة للتصدي للكوارث والبناء بشكل أفضل.
اشراك دور العبادة المتمثلة للديانات الأخرى الموجودة في قطاع غزة، بتعزيز قدراتها للتعامل مع الأزمات والكوارث الناتجة عن الحروب.
اشراك القائمين على أعمال المساجد في عملية التخطيط التشاركي والاستراتيجي المتمثل في برامج التعافي والتصدي للأزمات والكوارث.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

إن الواقع المرير الذي يمر به الشعب الفلسطيني يتطلب وبشكل دائم إدارة وتقييم الأزمات المحدقة به، خاصة لما تعرض له من شتى ويلات الآلام والمعاناة التي ذاقها من العدوان الصهيوني الغاشم على مر السنين.

ومما لا شك فيه أن إدارة الأزمات التي يتعرض قطاع غزة، في شتى المجالات في الوقت الحالي أصبحت مصدر قلق طال الجميع؛ لصعوبة السيطرة عليه؛ بسبب التغيرات الحادة والمفاجئة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية وضعف قدرات الإدارات المسؤولة على تحمل المسؤولية تجاه هذا الشعب، الذي عانى من الكثير بسبب المتغيرات الواقعة عل الساحة الفلسطينية بين الفينة والأخرى (مسك، 2011).

إذ يعتبر تقييم الأزمات وإدارتها بالمنظومة الإدارية المتكاملة العناصر، لإزالة وتخفيف حدتها، التي من شانها تهدد حياة الأفراد والمنظمات على حد سواء في كافة الأصعدة الإعلامية والثقافية والاجتماعية والصحية. إن تقييم الأزمات والإدارة الجيدة لها، تعني القدرة على تحديد أبعاد الأزمة بالصورة الصحيحة دون التغاضي عن البعض منها، ويكون ذلك باستخدام الأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب السلبيات والاستفادة من الإيجابيات.

واجهت المساجد في قطاع غزة العديد من الأزمات التي من شأنها أن تضع المسجد محل اختبار والحصول على الثقة من كافة شرائح المجتمع الغزي، من خلال المشاركة في التصدي للأزمات العديدة التي أصبح الفرد يتعايش معها يوماً بعد يوم. وقد واجهت المساجد الفلسطينية عبر تاريخ القضية الفلسطينية العديد من الأزمات التي من شأنها أن تهدد ديمومة وعمل المنظومة الإدارية للمساجد، فتاريخ الشعب الفلسطيني مليء بالصراعات ضد الاحتلال الصهيوني الذي بدوره أدى إلى تفاقم الأزمات.

كما واجهت مساجد قطاع غزة في خضم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حياة إدارية تكاد تكون الأزمة هي الصفة الغالبة فيها، وخاصة في انتفاضة الأقصى التي بدأت عام 2000م والتي استخدم فيها الاحتلال أبشع وسائله في التضييق على الشعب الفلسطيني، من الإغلاقات للمساجد التي كانت شعلة انطلاق الشبان الثائر.

وتعتبر إدارة الأزمات على اختلاف أنواعها وتصنيفاتها في مجتمعاتنا الفلسطينية من أهم القضايا المصيرية التي تحدد قوة المجتمع وصحته، إذ بدونها تهدد ديمومة الإنسانية وتؤثر على الجوانب المادية والمعنوية، لذلك أصبح استخدام تقنيات وأساليب معينة تمكن من تقييم الأزمات وإدارتها في المساجد ذات ضرورة بالغة الأهمية.

1.2 المشكلة البحثية:

نالت الأزمات بخلاف أنواعها وأطيافها من غالبية الشعب الفلسطيني، في خضم التضييق والحصار المشتد على قطاع غزة منذ سنوات عديدة؛ فعمدت الجهات المعنية في قطاع غزة على العمل من أجل تخفيف حدتها التي باتت لا تفارق حكومةً أو مؤسسةً أو أفراداً إلا وقد أخذ منها من الحظ وافراً.

ولأن المساجد في قطاع غزة محور العبادة والجانب الروحي الذي يبعث في النفوس الطمأنينة والراحة؛ كذلك المساجد تعتبر جزاً من كل، كان لازماً على المساجد أن تعمد على تخفيف حدتها المتواترة على قطاع غزة خصوصاً. تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى التعرف إلى أهم الأزمات وتقييمها بالطرق العلمية الصحيحة وفق المنظومة الإدارية، التي واجهت المساجد في قطاع غزة ومدى قدرة الهيكليات الإدارية في المساجد على تلافي تلك الأزمات.

1.3 أسئلة الدراسة:

- إلى أي مدى تتوفر العناصر الإدارية ضمن المنظومة الإدارية لعمل المساجد، من أجل مواجهة الأزمات؟
- إلى أي مدى توجد معوقات تحول دون إدارة الأزمات؟
- ما أثر عملية التخطيط في تجاوز الأزمات لدى منظومة عمل المساجد في قطاع غزة؟
- ما هي الإجراءات المتبعة لتحسين عملية التنظيم في سبل تعزيز إدارة الأزمات؟
- ما أثر عنصر التوجيه على التصدي للأزمات المتعلقة بمساجد قطاع غزة؟
- ما دور تنسيق الجهود في خلق بيئة إدارية جيدة للتصدي للأزمات المتعلقة بمساجد قطاع غزة؟
- ما مدى توفر الرقابة الإدارية على الأنشطة الخاصة بإدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة؟

1.4 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على طبيعة الأزمات التي تواجه الهيكليات الإدارية للمساجد في قطاع غزة.
- معرفة مدى تحقيق المنظومة الإدارية في إدارة الأزمات للمساجد في قطاع غزة.
- تحسين كفاءة الهيكليات الإدارية وتوجيهها؛ لتطبيق المنظومة الإدارية داخل بيئة المسجد. وتعزيز المهارات الخاصة بذلك.

1.5أهمية الدراسة:

تساعد هذه الدراسة على تسليط الضوء على واحد من أهم المواضيع الإدارية الحديثة والهامة في المجال الإداري؛ لتلاشي الأزمات المحدقة بطبيعة عمل المساجد. وذلك من خلال:

- توضيح مدى فاعلية الهيكليات الإدارية في المساجد على إدارة الأزمات المتنوعة التي تحاك ضد رواد المساجد.
- زيادة معرفة العاملين في المساجد بقطاع غزة حول الأزمات وماهيتها وإدارتها وفق المنهجية العلمية الصحيحة.
- تساهم نتائج هذه الدراسة في ضرورة الانتباه إلى الواقع المسجدي الذي يعاني منه نقص الإمكانيات والواردات والكفاءات المختلفة لإدارة الأزمات.

1.6 منهجية الدراسة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورًا رئيسيًا يتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة؛ للتوصل إلى النتائج والتي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة. بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، اتبعت الدراسة المنهجية العلمية في تنظيم الخطوات المنطقية في إدارة الأزمات، ومعالجتها بالطرق العلمية، والمنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المقابلة؛ لاعتباره المنهج الأنسب لطبيعة المشكلة وتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، من خلال التحليل الشامل لمحتويات البيانات وربطها بشكل مباشر بمشكلة البحث؛ للإجابة على تساؤلات الدراسة.

استخدم الباحثان للوصول إلى المعلومات إلى عدة مصادر منها:

1.6.1 المصادر الثانوية: اعتمد الباحثان في الحصول على المعلومات من المصادر الثانوية من خلال:

- مجموعة من الكتب والدراسات وأوراق العمل في موضوع، إدارة العمل المسجدي كذلك تقييم وإدارة الأزمات.
- التقارير والإحصائيات الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤن الدينية ورابطة مساجد قطاع غزة.

1.6.2 المصادر الأولية: نتيجة لعدم كفاية المصادر الثانوية لجأ الباحثان لجمع البيانات من المصادر الأولية عبر الأدوات التالية: استخدام المنهج النوعي المتمثل في:

مقابلات: مع ذوي الاختصاص.

- الملاحظة المباشرة.

1.7 حدود الدراسة:

تقع حدود الدارسة ضمن مساجد قطاع غزة-فلسطين.

1.7.1 الحدود الزمانية: تقع الدارسة في عام 2020م.

1.7.2 الحدود المكانية: مساجد قطاع غزة.

1.7.3 الحدود الموضوعية: دور المنظومة الإدارية:(التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، والتقييم)، في تحقيق مقتضيات إدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة.

8.1 التعريفات الإجرائية:

الأزمة (تعريف إجرائي): هي موقف سلبي وحرج يتدحرج تدريجاً وصولاً إلى قمته (مرحلة النضج)، وتتطلب اتخاذ قرارات جيدة لتفاديها.

المسجد: "هو اسم مكان مشتق من فعل ثلاثي مجرد هو " سجد يسجد " ولهذا اتخذ اسم المكان من هذا الفعل، وأطلق على محل العبادة والصلاة" (ابن منظور، 1986).

التخطيط: هي العملية التي يتم من خلالها تحديد الأهداف والموارد الضرورية والمهام من أجل تحقيق رؤية وسياسات المنظمة (درة، 2009).

التنظيم: هو النسق الاجتماعي المنظم، الذي يهتم بتحقيق أهداف المنظمة. (عبد القادر، 2005).

التوجيه: مرحلة يتم فيها إصدار الأوامر والتعليمات وكذلك تقديم الإرشادات للعاملين من أجل تحيق العمل بأفضل صورة (جامعة الجزيرة الخاصة، 2017).

التنسيق (تعريف إجرائي): هو أحد العناصر للعملية الإدارية التي تهدف إلى جلب التوازن بين الأنشطة الخاصة بالمنظمة مع بعضها البعض، وتوجيهها عبر خطوات عمل منظمة؛ لتحقيق منع الازدواجية والتضارب في العمل.

الرقابة: هي الوسيلة التي تمكن المخطط من التأكد من تحقيق الأهداف، طبقًا للخطة والتعليمات والمبادئ الخاصة بالمنظمة (خير الدين، 2012).

إدارة المسجد: هي الهيئة المشرفة على مختلف الأنشطة في المسجد، وتكون مسئولة عن إدارة الأنشطة ومتابعتها (دليل العمل المسجدي، 2017).

2. الإطار النظري:

1.2 الأزمة وماهيتها

1.1.2 تمهيد:

تعتبر الأزمات من المفاهيم الحديثة، التي ظهرت في العلوم الإدارية الحديثة، كما أصبحت علم مستقل بذاته بعد عام 1985م، (رسلان، 1994)، وتعتبر من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمعات المعاصرة، حيث أصبحت تمس جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والدينية كذلك الاجتماعية.

إن مصطلح الأزمة أصبح في الأعوام الأخيرة مصاحباً للعديد من القضايا التي تمس المنشآت والمؤسسات العاملة في نواحي الحياة المختلفة؛ لذا الأزمات ومواجهتها تتطلب أهمية كبيرة في معرفة ماهية طبيعة الأزمة، ومراحل تطورها، والسبل الوقائية التي من شأنها تذليل الأزمة والحد من انتشارها (اليازجي، 2011).

2.1.2 مفهوم الأزمة

اختلفت التعريفات المناطة للأزمة بناءً على الجانب الذي يتم دارسته، وحاول الباحثان تقصي تلك التعريفات من خلال دراسته واطلاعه للدراسات والأبحاث السابقة في هذا المجال:

حيث يعرف المعجم الوسيط الأزمة بأنها الشدة والقحط. (مجمع اللغة العربية، 2004).

ويعرفها (الخضري، 1990)، بأنها مواقف تعمد إدارة المنظمة على مواجهتها، حيث تتسارع الأحداث وتتشابك معه الأسباب بالنتائج، ويفقد متخذ القرار القدرة على التحكم بالأحداث الجارية فيها؛ مما يؤثر بالسلب على أداء المنظمة. ويرى الباحثان أنها ظاهرة غير مستقرة تمثل تهديداً مباشراً وصريحاً؛ لبقاء المنظمة واستمراريتها، كما تتميز بدرجة من

المخاطرة، وتؤثر سلباً على كفاءة وفاعلية متخذي القراروتؤدي إلى خسارة معنوية ومادية وجسدية تؤثر في سمعة المنظمات ومكانتها ومستقبلها.

3.1.2 عناصر الأزمة

اتفق جميع الكتاب وخبراء إدارة الأزمات والكوارث على أن الأزمة تتمتع بثلاث عناصر وهي:

- **المفاجأة**: يتحقق مبدأ المفاجأة في ظهور الأزمة كونها حدث غريب غير معروف، أو حدث متوقع حدوثه وظهر بمقومات جديدة لم تكن متوقعة.
- **تسارع الأحداث**: تتصاعد شدة الأزمة تدريجياً منذ ولادتها إلى إجهاضها، وتضع صانع القرار في بوتقة صعبة من المخاطرة للتعامل معها.
- **الخسائر المادية والبشرية**: تتنوع الخسائر في الأزمات كونها تمتاز بدرجة من المخاطرة والعنف عند حدوثها.

شكل رقم (1): يظهر عناصر الأزمة من إعداد الباحثان بالاستناد على (عليوة، 2003).

2.2 إدارة الأزمة

1.1.2 تمهيد:

تمر الأزمة بمراحلها المتتابعة، إذا لم يتم التعامل مع كل مرحلة وفق المنهجية العلمية لإدارة الأزمة، فالأزمة تضع صانع القرار تحت خيارين: إما إدارتها بفعالة وكفاءة أو الاستسلام لها والخضوع للواقع المؤلم الناتج عن الأزمة. وفي خضم حدوثها، لابد من التعامل معها وإدارتها بالشكل السليم، وفق الاعتماد على المنهجيات العلمية المعتمدة على الخطط والأساليب والاستراتيجيات التي تنتهجها المؤسسة/ المنظمة؛ للحد من انتشار الأزمة والقضاء عليها.

2.2.2 مفهوم إدارة الأزمة:

تعددت المفاهيم واختلفت وجهات النظر حول مفهوم إدارة الأزمة، بناءً على طبيعة الأزمة وماهيتها واختلاف التخصصات التي يتم دراستها فيها.

حيث يعرفها (الشعلان، 2002)، بأنها عملية إدارية خاصة، تعمد على استجابة لموقف الأزمة، من قبل الأشخاص الذين يستخدمون المهارات والاستراتيجيات من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى. وعرفها (مهنا، 2008)، أنها عبارة عن كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية والإدارية، وتجنب السلبيات والاستفادة من الإيجابيات

ويرى الباحثان أن إدارة الأزمة: هي إحدى العلوم التي تهتم بكيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية والإدارية الحديثة، من خلال دراسة الأزمة وأبعادها المختلفة وتحليلها من أجل تفادي الخسائر المادية والبشرية الناتجة عنها.

3.2.2 مراحل إدارة الأزمة

تمر الأزمة في دورة حياتها بالعديد من المراحل كونها ظاهرة اجتماعية، وتمثل هذه المراحل طبيعة نشــؤها منذ مرحلة الميلاد إلى أن يتم التعامل مع الأزمة وصولاً إلى مرحلة الاختفاء.

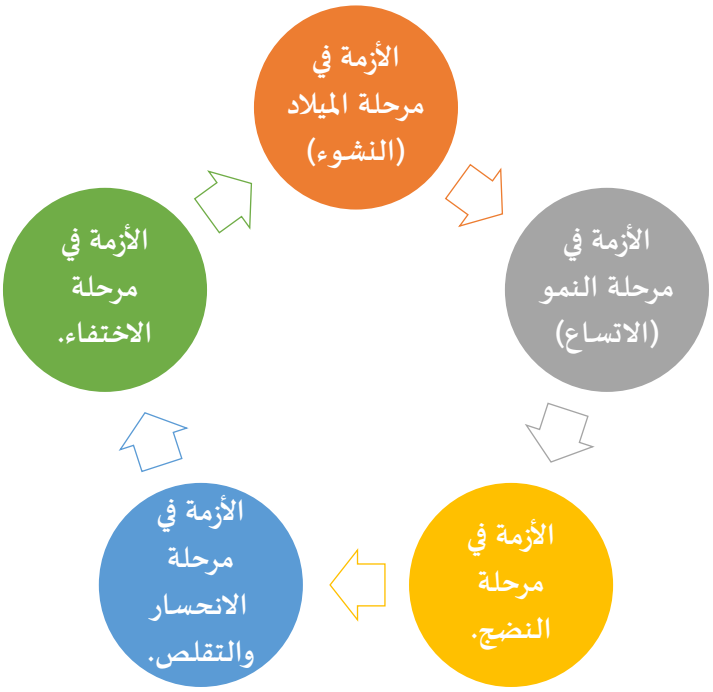

شكل رقم (2): يظهر مراحل إدارة الأزمة

1.3.2.2 الأزمة في مرحلة الميلاد: تبدأ الأزمة وليدة اللحظة في الظهور لأول مرة في شكل (إحساس) مبهم ويرجع هذا إلى غياب نظم الإنذار المبكر كذلك عدم الحصــول على المعلومات الكافية حول الأزمة وماهيتها، ويجب في هذه المرحلة العمل على إفقاد هذه الأزمة عوامل نموها ومرتكزات قوتها (الخضري، 1990).

2.3.2.2 الأزمة في مرحلة النمو (الاتساع): وتنشأ نتيجة لعدم معالجة المرحلة الأولى – الميلاد – في الوقت المناسب، حيث تأخذ الأزمة في النمو والاتساع، كذلك لا يمكن لمتخذ القرار تجاهل هذه المرحلة بسبب زيادة الضغوطات الناتجة عن الأزمة (الخضري، 1990).

3.3.2.2 الأزمة في مرحلة النضــج: تعد أخطر مراحل الأزمة، ما إذا كان "متخذ القرار الإداري على درجة عالية من الجهل والتكبر والاســتبداد برأيه انغلاقه على ذاته أو إحاطة هذه الذات بالقدســية وبحاشــية من المنافقين الذين يكيلون له المديح ويصورون له أخطاءه حسنات ومن ثم تزداد القوى المتفاعلة في المجتمع وتغذي الأزمة النامية بقوى تدميرية لم يكن في الإمكان حصــول الأزمة عليها، وتصــل بذلك الأزمة إلى أقصــى قوتها وعنفها وتصــبح الســيطرة عليها عملية مستحيلة ولا مفر من الصدام العنيف معها، وهنا تكون الأزمة بالغة العنف، شديدة القوة تطيح بمتخذ القرار وبالمؤسسة أو المشروع الذي يعمل فيه" (الخضري، 1990).

4.3.2.2 الأزمة في مرحلة الانحسار والتقلص: في هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص نتيجة التعامل الصحيح والإجراءات الوقائية التي طبقت لإدارته من خلال عزلها وتحييد قوتها (Person &Mitroff1993).

5.3.2.2 الأزمة في مرحلة الاختفاء: تبدأ هذه المرحلة منذ انتهاء مرحلة الاستجابة، حتى تعود المؤسسة أو المنظمة إلى العمل بشكل طبيعي أو أفضل مما كانت عليه سابقاً، ويختلف تطبيق هذه المرحلة من مؤسسة إلى أخرى حسب الإمكانيات المادية والبشرية فيها. (المومني، 2007).

4.2.2 إدارة الأزمة وفق الترتيب الزمني لها

يتم التعامل مع الأزمات وفق جدولتها الزمنية منذ نشأتها إلى التخلص منها، وحسب منهجية علمية من شأنها أن تضع صانع القرار في موضع من شأنه أن يعمد على إدارتها بالشكل الصحيح؛ لتجنب آثارها، ويمكن تلخيص هذه المراحل بالتالي:

1.4.2.2 مرحلة ما قبل الأزمة: تعد هذه المرحلة من أهم مراحل إدارة الأزمة المرتبطة بزمن وقوعها، وتمثل اختباراً حقيقياً فيما بعد (الشعلان، 2002)، ومن الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذه المرحلة: (تدريب العاملين، وتجهيز المكونات الخفيفة والثقيلة، وتوفير المصادر المالية والبشرية، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، وتفعيل برامج المحاكاة لتطبيق الخطط وتعديلها، وتعزيز التوعية والإعلام).

2.4.2.2 مرحلة أثناء الأزمة: تمثل هذه المرحلة عنواناً للمجابهة مع الأزمة بناءً على الخطط المسبقة والاستراتيجيات التي تم التعارف عليها لإدارته، وتشمل: (تنفيذ الخطط، والتعامل مع الإعلام والشائعات، وتفعيل خلايا وفرق إدارة الأزمة داخل المؤسسة والمحافظة على المقدرات والمصالح العامة للمنظمة).

3.4.2.2 مرحلة ما بعد الأزمة: في هذه المرحلة يتم علاج آثار الناتجة عن الأزمة، وإعادة البناء لما تم تدميره، بالإضافة إلى وضع ضوابط ولوائح وتعديل الخطط والسياسات لعدم تكرار حدوثها فيما بعد (كردم، 2005)، وتشمل (البناء وإصلاح الأضرار، وإعادة البناء بشكل أفضل، والتقييم والدروس المستفادة وتعزيز الدراسات والأبحاث).

شكل رقم (3): يظهر الترتيب الزمني للتعامل مع الأزمة.

5.2.2 عناصر البرنامج الفعال لإدارة الأزمة

وجود نظام لإدارة الأزمات داخل بيئة عمل المؤسسات والمنظمات يجب أن يشرك بعدة عناصر وخصائص من شأنها أن تجعل منظومة إدارة الأزمة قوية وفعالة بشكل جيد، ومن هذه العناصر:

شكل رقم (4): يظهر عناصر البرنامج الفعال الإدارة الأزمة

1.5.2.2 الجانب الاستراتيجي: يجب التعامل مع الأزمات المحدقة بشكل استراتيجي داخل البيئة التي توجد بها من خلال: التشبيك والربط بين إدارة الأزمة وعملية التخطيط الاستراتيجي المربوط بسياسة عمل المؤسسة، كذلك تعزيز الثقافة العلمية المرتبطة بعلوم إدارتها.

2.5.2.2 الجانب التنظيمي: من خلال خلق هيكلية ملائمة لطبيعة الأزمة التي تمر بها المؤسسة، ويكمن ذلك في: تشكيل فرق وخلايا متخصصة لإدارتها، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية.

3.5.2.2 الثقافة التنظيمية: من خلال تعزيز مبدأ الرقابة داخل المؤسسات والتقييم الدوري لبيئة العمل الداخلية والخارجية وتعزيز نظم الإنذار المبكر للكشف عن وجود أزمات تلوح في الأفق (العزام، 2004).

3.2 تحليل بيئة المساجد

1.3.2 نبذة عن مساجد قطاع غزة

تعتبر المساجد في قطاع غزة هي اللبنة الأولى، لانطلاق كافة الأعمال والأنشطة المختلفة، والبوابة الأولى لكل من يريد الالتحاق بركب الدعوة، لذلك أولت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية المسجد اهتماماً كبيراً حيث إنه المحضن والتكوين والتربية؛ وتطورت مراحل إدارة المسجد من الإدارة البسيطة إلى أن وصلت إلى مرحلة التنظيم الهيكلي، من حيث المجلس التنظيمي وأسرة المسجد، والتي تتكون من هيئة إدارية مسؤولة عن الأنشطة داخله، وتم إنشاء رابطة المساجد على مستوى قطاع غزة؛ لتكون هي إدارة لكافة المساجد بهدف التنظيم والارتقاء بمستوى العمل المسجدي ليناسب كافة مراحل التطور في العمل، وتم إقرار دليل العمل المسجدي عام 2017م بهدف تنظيم العمل المسجدي على مستوى قطاع غزة. (وزارة الوقاف والشؤون الدينية ،2017م)

2.3.2 المبادئ والمنطلقات الأساسية للمسجد:

للمساجد مبادئ ومنطلقات أساسية يرتكز عليها، ومن خلال استطلاع الدراسات السابقة (دليل العمل المسجدي، 2017)، و(أبو النصر، عثمان، والخولي، 2016)، و(سليمان، 2017)، وبعد اطلاع الباحثان على الواقع المسجدي، يمكن تلخيص مبادئ ومنطلقات المسجد في الآتي:

- الإسلام عقيدة وسريعة ومنهاج حياة شامل لكافة جوانب الحياة.
- الإيمان بالواجب الشرعي في الدعوة إلى الله عزوجل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- الإيمان بأهمية التخطيط والعمل الإداري المميز لتنفيذ أنشطة المسجد.
- الحرص على حشد كل الطاقات لخدمة العمل الدعوي.
- تعتمد إدارة المسجد مبدأ الشورى في كافة قراراتها.
- الدور المميز للشباب في ميدان العمل الدعوى وتسعى لتفعيله.
- النقد البناء واحتضان أي فكرة وتطويرها وتنفيذها.
- التغيير والتداول في المناصب الوكلة والتدوير الدوري أساس للتطوير والحيوية في الأداء.

3.3.2 الأهداف العامة للمساجد: تسعى المساجد إلى تحقيق أهدافها عبر توظيفها بالطرق الصحيحة، من خلال القائمين عليها من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وبعد استطلاع الدراسات السابقة (دليل العمل المسجدي، 2017)، (أبو النصر وعثمان والخولي، 2016)، و(سليمان، 2017)، ومن خلال اطلاع الباحثان على الواقع المسجدي، يمكن تلخيص الأهداف العامة للمساجد في الآتي:

- نشر الفكر الإسلامي من خلال الدعوة إلى الله عزوجل.
- تعزيز الجانب الروحي لدى الشباب.
- بناء جيل واعٍ وعامل، ومؤمن بدينه وحقه، يتحمل أعباء الدعوة ويقوم بها على أكمل وجه.
- النهوض بخدمة بيت الله عزوجل والمحافظة عليه وخدمة رواده.
- تعزيز الروابط الأخوية وتوثيق روابط المحبة بين رواد المسجد.
- التحرر من التعصب الحزبي والعائلي والتنظيمي.
- تعزيز الحاضنة الشعبية.

4.3.2 وسائل تحقيق الأهداف:

- عقد الدروس العامة وحلقات التحفيظ والدورات الشرعية.
- الزيارات الاجتماعية للعائلات المحيطة بالمسجد في مختلف المناسبات.
- تعليم القرآن الكريم لأبناء المنطقة من خلال مركز تحفيظ القرآن الكريم.
- تفعيل دور مكتبة المسجد وحث الشباب على التزود بالعلم النافع.

- الاهتمام بمستوى الطلاب الدراسي ومتابعتهم وتوفير الدعم اللازم.
- العمل على استقطاب جيل الشباب وضمهم إلى حلقات التحفيظ واسر الاستيعاب.
- الاهتمام بالجانب الفكري والثقافي والترفيهي والرحلات الدعوية.
- التركيز على الجانب الرياضي وحث الشباب على ممارسة الرياضة واستقطاب الشباب عبر التمارين الرياضية.
- متابعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الدعم اللازم لجميع سكان المنطقة حول المسجد.

5.3.2 الأزمات التي تسعى المساجد إلى إيجاد حلول لها

تنوعت الأزمات التي تقوم المساجد بإدارتها ومعالجتها بناءً على التدخلات الاجتماعية التى تجريها للتخفيف من حدتها على عامة المجتمع الغزي، والذي لا يكاد أن تكون أزمة حلت إلا وأثرت بالشكل المباشر أو الغير مباشر على المجتمع المحيط بالمساجد ومنظومتها الإدارية مما يتطلب إجراء تدخلات.

ومن الأدوار الأساسية للمسجد العمل على معالجة القضايا والأزمات التي توثر على بناء اللبنة الأساسية وهو الشخص، فعمدت على إدارة الأزمة بالشكل السليم من خلال المعطيات الواردة وتحليلها بالصورة الصحية ومن ثم معالجتها وإدارتها والاستفادة منها فيما بعد، **ومن هذه الأزمات التي سعت المساجد إلى إدارتها من خلال وجهة نظر الباحثين وباستقراء العمل المسجدي من خلال خبرتهم واطلاعهم على الأنشطة المسجدية**، يمكن تقسيم الأزمات التي عملت المساجد إلى إدارتها على النحو الاتي:

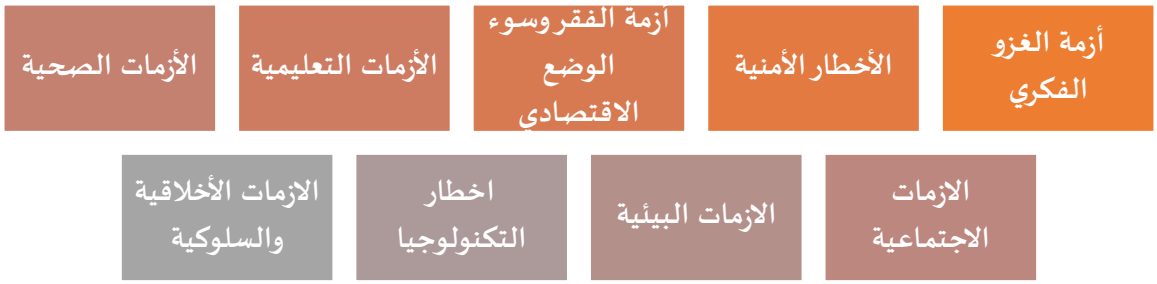

شكل رقم (3.1): يظهر الأزمات العامة التي تعمد المساجد إلى إدارتها

4.2 الأزمات العامة التي تعمد المساجد إلى إدارتها. من خلال وجهة نظر الباحثين وباستقراء العمل المسجدي وأسلوب الملاحظة_المباشرة:

1.4.2 أزمة الغزو الفكري: تعتبر أزمة الغزو الفكري لشباب المجتمع من أكبر وأخطر الأزمات التي تواجه المساجد في ظل وجود عدد من التيارات المتعددة في المجتمع وتوجيه بعض الشباب الذين يسعون للجهاد تحت مسميات فكرية تهتم في الفروع دون الأصول، ويستغل أعداء الدعوة في الداخل والخارج ذلك في توجيه بعض الشباب بما يخدم مصالحهم؛ لذلك يقع دور المساجد في حل هذه الأزمة من خلال:

- التوعية المجتمعية.
- نشر الفكر والوعي الإسلامي.

- احتواء الطاقات الشابة من خلال الدروس والمواعظ.
- توعية رواد المسجد بالقضايا الشرعية والاجتماعية.
- العمل على تهذيب السلوكيات السائدة في المجتمع.

2.4.2 الأخطار الأمنية: تعتبر من أخطر الأزمات التي تواجه المساجد في ظل وجود عدو لا يدخر أي جهد في ضرب وزعزعة أمن واستقرار قطاع غزة؛ لذلك يقع على المساجد دور في مواجهة هذه الأزمة من خلال:

- نشر الوعي الأمني عبر المحاضرات والنشرات.
- التحصين المجتمعي من الأخطار الأمنية.
- التحذير من الإشاعات وترويجها وخطرها على المجتمع.
- تعميم النشرات الأمنية التي تصدر عن الجهات المختصة في المساجد.
- تفعيل صفحة المسجد في التوعية الأمنية.

3.4.2 أزمة الفقر وسوء الوضع الاقتصادي: يعتبر الفقر وسوء الوضع الاقتصادي لسكان قطاع غزة الناتج عن الحصار، وتبعاته الاقتصادية والاجتماعية، وقطع المساعدات الخارجية من أكثر الأزمات أوسعها انتشارًا من حيث الكم والنوع التي تواجه المساجد، لذلك يعتبر دور المساجد كبير وفعال في التخفيف من تبعاتها عبر:

- إنشاء قاعدة بيانات لسكان محيط المسجد من خلال البحث الميداني وبصورة دورية.
- تعزيز العلاقات من المؤسسات الإغاثية داخل وخارج المنطقة لتوفير الدعم اللازم.
- تعزيز العلاقة مع أصحاب المحال التجارية والمشاريع الكبيرة في منطقة المسجد لتوفير الدعم.
- جمع التبرعات والصدقات والزكاة في مواسم الخير مثل: شهر رمضان وموسم عيد الأضحى.
- التواصل مع لجنة زكاة المنطقة بصورة دورية.
- تنفيذ مشاريع إغاثية بالتعاون مع جهات خارج القطاع إن أمكن ذلك.
- عدم التمييز في توزيع المساعدات في محيط المسجد.

4.5.2 الأزمات التعليمية: يعتبر المستوى التعليمي ذو اهتمام كبير لسكان قطاع غزة؛ لذلك يحرص الأهالي على المحافظة على مستوى أبنائهم التعليمي، ولسوء الوضع الاقتصادي يمنع بعض الطلاب من مواصلة تعليمهم أو عدم القدرة على دفع الحصص المساندة، ومن هنا يأتي دور المسجد في هذه الأزمة من خلال:

- نشر الوعي لأهمية العلم والتعليم في ظل الظروف الصعبة وأنه سلاح له وقته ومكانه.
- تفعيل دور المكتبة وحث الشباب على القراءة والمطالعة.

- حصر أسماء الإخوة المدرسين في المنطقة.
- عمل دروس تقوية بالاستعانة بالأخوة المدرسين أو أصحاب الاختصاص.
- توفير القرطاسية مطلع كل فصل وتوزيعها من خلال مركز التحفيظ.
- توفير الدعم المادي والمنح بالتواصل مع الجامعات والجهات المعنية.
- الاهتمام بالطلاب المتفوقين وتكريمهم ليكونوا قدوات لباقي الطلاب.

5.5.2 الأزمات الصحية: تعتبر الأزمات الصحية ذات أثر كبير على أفراد قطاع غزة في ظل الحصار الواقع وقلة الموارد الصحية الموجودة؛ لذلك تساهم المساجد في دعم القطاع الصحي في ظل الأزمات من خلال:

- تشكيل لجان صحية في المساجد تعتمد على الإخوة العاملين في المجال الصحي في المسجد.
- عمل محاضرات تثقيفية ودورات إسعاف في جميع المساجد.
- مساندة الحكومة في ظل الأزمات مثل جائحة كورونا من خلال اللجان الصحية بالإرشادات والتوعية الصحية والمطويات والإجراءات الوقائية اللازمة.
- المساعدة في توفير الإجراءات الطبية الطارئة والمستلزمات الطبية المساندة في المناطق المحيطة للمسجد مثل الغيارات والإسعافات الأولية بالتواصل مع المؤسسات الحكومية والإغاثية ذات الاختصاص.

6.5.2 الأزمات الاجتماعية: يعتبر النسيج الاجتماعي من أهم عوامل الثبات في المجتمع، وتعبر الروابط الأسرية في قطاع غزة ذات قيمة عليا لدى كل فرد؛ لذلك هناك دور رئيس للمساجد في المحافظة على هذا النسيج من خلال:

- إنشاء قاعدة بيانات للعائلات في محيط المسجد ووجهائها وكبارها وأصحاب المكانة فيها.
- التواصل الاجتماعي المستمر وفي كل المناسبات لرواد المسجد والعائلات المحيطة.
- دعوة كبار العائلات لأنشطة المسجد المركزية، والمحافظة على تواصل دائم معهم.
- المحافظة على العلاقة الطيبة مع جميع عائلات محيط المسجد دون النظر لانتمائهم السياسية.
- تفعيل أصحاب الخبرة والسمعة الطيبة للإصلاح بين العائلات، في حال حدوث أي خلافات بين العائلات.
- التركيز على فئات المتعلمين والمثقفين في حلقة التواصل مع العائلات.
- تفعيل لجان الحي في حل مشاكل واحتياجات الحي من الحكومة والبلديات.

7.5.2 الأزمات البيئية: تعتبر الأزمات البيئية ذات آثار كبيرة وغير متوقعة على كثير من المناطق في العالم وتأثيرها على قطاع غزة كونه إحدى المناطق الهشة وذو بنية تحتية ضعيفة، وتتأثر المناطق من خلال الأمطار الغزيرة والنفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي وتلوث مياه البحر، ويقع دور المساجد في محاولة تقليل أثر ها من خلال:

- التوعية المجتمعية بهذه الأزمات وطرق التعامل معها والتخفيف من آثارها السلبية.
- حصر المناطق والسكان التي تتأثر بالعوامل البيئية الصعبة.
- تجهيز خطة طوارئ للمناطق في حال وقوع التأثير السلبي للأزمات.
- توفير الدعم اللازم حال تأثير العوامل البيئية على سكان الحي.
- التواصل مع البلديات والدفاع المدني حال وقوع حوادث بيئية في مناطق المسجد.

8.5.2 أخطار التكنولوجيا: تعتبر التكنولوجيا الحديثة ضرورة حالية، ولكنها تحمل معها آثار سلبية وخطيرة وخاصة على قطاع غزة لاستخدام العدو لها في كثير من الأعمال التي لا يعلمها كثير من سكان القطاع؛ لذلك للمساجد دوراً كبيراً في التعامل مع هذه الأخطار من خلال:

- نشر الوعي والثقافة الكافية لأفراد المجتمع حول آثار التكنولوجيا السلبية على الفرد والمجتمع.
- تنفيذ المحاضرات ونشر المنشورات واستخدام صفحات المسجد في التوعية.
- توعية أولياء الأمور بخصوص هذه المخاطر وضرورة متابعة أبنائهم.
- التواصل مع الجهات المختصة بصورة مستمرة ومتابعة كل جديد حول الأخطار وتوعية الناس بها.
- عقد دورات مستمرة لرواد المسجد بخصوص هذا الأمر، لأنهم من أكثر الجهات مستهدفة.
- التركيز على جيل المراهقين في المتابعة والتوعية بهذا الأمر.

9.5.2 الأزمات الأخلاقية والسلوكية: تعتبر الأزمات الأخلاقية والسلوكية من أكثر الأزمات التي تسعى المساجد لإيجاد حلول لها من خلال:

- نشر الوعي والفكر من خلال الدروس الدينية والمواعظ والخطب العامة والخاصة.
- تنظيم الأسابيع الدعوية والملتقيات الدعوية والمسابقات.
- استثمار مواسم الطاعة لدعوة الناس للعبادة وحسن الأخلاق.
- دور مركز التحفيظ في تربية واحتضان الشباب وتقويم الأخلاق والسلوك.
- الدعوة في كل ميدان وموقف ومناسبة لحسن الخلق.
- القدوات العاملة التي تدعو الناس بالأفعال قبل الأقوال.

3.الإطار العملي ومنهج الدراسة:

تم إجراء المقابلة مع ذوي الاختصـــاص من العاملين والمخططين لإدارة المســـاجد في قطاع غزة، كذلك مخططين ومختصـــي إدارة الازمات والكوارث، كما تم إعداد المقابلة؛ لتشـــمل عدة محاور (التخطيط، التنظيم، التنســـيق، التوجيه، الرقابة).

1.3 تتوفر العناصر الإدارية ضمن المنظومة الإدارية لعمل المساجد، ودورها في مواجهة الأزمات: لا يكاد يخلو عمل منظم في أي هيكلة عاملة في مختلف المجالات من الافتقار إلى المنظومة الإدارية، فهي التي بدورها تعمد على تحديد أولويات العمل وتنظيمه من أجل الرقي بالمؤســـســـة/ أو المنظمة العاملة، فتســـعى المســـاجد إلى توفير جميع عناصـــر المنظومة الإدارية من أجل تقديم أفضل خدمة لرواد المساجد والمناطق المحيطة بالمسجد. وذكر (مشتهى، 2020): أنه لكل مسجد هناك إدارة كاملة تتشكل من مسئول المسجد ومعه فريق من العاملين في اللجان، ويتم توزيعهم على تلك اللجان حسب ميولهم وكفاءتهم وخبراتهم، ولهم اجتماعات ومحاضر وخطط، ويخضع العمل في وقت الأزمات حسب طبيعة تلك الأزمات.

2.3 وجود معوقات تحول دون إدارة الأزمات: تتعرض العملية التنظيمية إلى العديد من المعوقات والتي من شأنها أن تهدد ديمومة الأنشـــطة وتعرقل العمل التنظيمي في المســـجد ومن الأمثلة على ذلك: وجود ثقافات تنظيمية معوقة ممثلة بالعادات والتقاليد الســـائدة، ويمثل غياب نظم الإنذار المبكر إحدى أهم المعوقات التي تحول دون إتمام عملية التخطيط والتهيؤ للتعامل مع الأزمات، وغياب خطط اســـتعادة النشـــاط وإعادة التأهيل والعودة إلى نقطة ما قبل حدوث الأزمة، وأن غياب العنصـر البشـري أو انشـغاله يمثل أهمية كبرى للتعامل مع الأزمات من قبل منظومة العمل المسجدي. وأفاد (مشتهى، 2020) وأن المعوقات تتمثل في عدم توفر الإمكانات المادية وخاصة المالية، محدودية تدريب العاملين في حال الطوارئ والأزمات، تغير الظروف البيئية في الطوارئ ومفاجآتها.

3.3 أثر عملية التخطيط في تجاوز الأزمات لدى منظومة عمل المساجد في قطاع غزة: للتخطيط أهمية كبير في سير العمل المسجدي، فلا يكاد يخلو أي نشاط من عملية التخطيط قبل وأثناء وبعد النشاط، فهو منهج متكامل يسعى إلى القدرة على اتخاذ القرار من خلال وضـع الأهداف واسـتراتيجية العمل المرتقبة؛ ولتحقيق عنصـر التخطيط يتم عقد العديد من الجلسات الحوارية وورش العمل حتى يتم الوصول إلى الهدف المراد الذي يسعى المسجد إلى تحقيقه. وذكر (مشـتهى، 2020)، المسجد الذي لديه خطة مسـبقة وفريق متفاهم ومتفاني ينجح بشـكل أكبر، والعكس صحيح. وأن هناك لجنة طوارئ في المنطقة تضم عدة لجان متخصصة تتقاطع مع بعضها في تأدية الدور المطلوب.

4.3 الإجراءات المتبعة لتحســين عملية التنظيم في ســبل تعزيز إدارة الأزمات: تأتي عملية تحســين تنظيم العمل للتصدي للأزمات، من خلال الفهم العام لإطار العمل وما يتعلق به، أيضاً تعزيز دور المشاركة على صعيد الأفراد ورواد المسجد كذلك المشـاركة المجتمعية، ويرى (الأغا، 2020)، أنه يوجب الخضـوع للإجراءات العامة التي تم الاتفاق عليها لتحسن التنظيم التشاركي بين الأفراد والمسجد.

5.3 أثر عنصر التوجيه على التصدي للأزمات المتعلقة بمساجد قطاع غزة: ذكر (الأغا، 2020)، بأنه يعمل على سير الخطة بشـــكلها الصـــحيح وتحقيق أهدافها، ويرى الباحثان أن من متطلبات الانتهاء من الخطة أن يتم توجيهها إلى

العاملين وأصحاب القرار من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بإدارة الأزمات، من خلال إرشادهم وإصدار الأوامر والإشراف عليها. وبين (مشتهى، 2020)، أن عنصر التوجيه مهم جدًا وفاعل من عدة جوانب منها: ضمان نجاح الأعمال المطلوبة، ومعالجة أي خلل؛ لاستمرارية التواصل بين القيادة الموجهة والميدانيين في المساجد. كذلك الاستفادة من الخبرات وتبادلها.

6.3 دور تنسيق الجهود في خلق بيئة إدارية جيدة للتصدي للأزمات المتعلقة بمساجد قطاع غزة: أشار (الأغا، 2020)، بأنه يتم الحصول على المعلومات الكافية من أجل التعامل الجيد من الأزمة. ويرى الباحثان أن الجهود المبذولة يجب أن تكون متراكمة وأن يبني على ما بناه الآخرون؛ لتقليل الوقت للتعامل مع الأزمة والاستفادة من جميع الموارد المتاحة لذلك.

7.3 توفر الرقابة الإدارية على الأنشطة الخاصة بإدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة: أشار (الجزار، 2020)، تسعى الإدارات إلى تحقيق الرقابة عبر جولات ميدانية تهدف إلى مراقبة عمل الإجراءات، التي من شأنها أن تقلل الأزمة وحيثياتها. وذكر (الأغا، 2020)، أنه لكل عمل منظم لابد أن يكون هناك رقابة على سير العمل فيه، وما يتعلق بالمساجد ليست بالحد المطلوب ويجب تعزيزها للاستفادة من التجربة وأخذ التوصيات اللازمة فيما بعد. ويرى الباحثان أن الرقابة تساعد في التأكد من تحقيق وظائف الإدارة السابقة وهي نتيجة تفاعل فيما بينها، ومن خلالها يتم تقويم العمل والتحكم الجيد بالأخطاء. وبين (مشتهى، 2020)، أنه تم تشكيل لجنة رقابة إدارية مركزية تتابع العديد من الأنشطة والفعاليات وترفع تقاريرها لجهات الاختصاص، ولكن ينقص في الكثير من الأحيان التغذية الراجعة؛ للتعرف على نقاط القوة والضعف ومعالجة الخلل، ما يفرض على الجهات الرقابية الانتباه لهذا الأمر. وهو بالطبع متفاوت حسب عمل تلك اللجان في مناطقها، فبعضها يرسل تغذية والمعظم لا يرسل. إضافة أنّ لكل منطقة طريقة وفلسفة إدارية في الاهتمام بالعمل المسجدي ومتعلقاته.

4. النتائج والتوصيات:

4.1 نتائج الدراسة:

- المنظومة الإدارية للمسجد هي حلقة متكاملة لا يمكن التغاضي عن أحد عناصرها.
- تتعرض المساجد في قطاع غزة إلى العديد من الأزمات التي من شأنها أن تهدد ديمومة الأنشطة والفعاليات القائمة فيها.
- تنتهج إدارة المساجد عملية (ردة الفعل)، نتيجة التعرض للأزمات.
- يوجد قصور في أداء العملية الرقابية على الأنشطة المسجدية الخاصة في التصدي للأزمات.
- نقص الكفاءات العاملة في الحقل المسجدي، مما يؤثر بالسلب على إدارة الأزمات في المساجد.
- تسعى المساجد إلى إدارة أزماتها بالاستعانة بالقوى الداخلية والخارجية من بيئة المسجد.
- للمنظومة الإدارية الصحيحة دوراً كبيراً في مساعدة المسجد إلى تخطي الأزمات المحدقة بالمسجد وبيئتها.

- عدم وجود فرق متخصصة لإدارة الأزمات والكوارث في البيئة العاملة لدى منظومة المساجد في قطاع غزة.
- تعزيز القيادة المسجدية وصقل الخبرات لديهم للتعامل مع الأزمات المحيطة بالمسجد.
- تنقسم المنظومة الإدارية (التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق، والرقابة)، إلى فئتين: خاص بالأنشطة الاعتيادية للمسجد، وخاص بالأنشطة المركزية المسقطة على المساجد لتنفيذها.

4.2 التوصيات:

- تعزيز التخطيط للأزمات من خلال البرامج التدريبية والأنشطة التفاعلية الخاصة بلجان المساجد.
- اتباع الوسائل الحديثة في إدارة الأزمات لتعزيز عملية التخطيط ومجابهة الأزمة.
- إطلاق العنان للقيادة الشابة في قيادة العمل المسجدي للإدارة الأزمات.
- استحداث قسم خاص بإدارة الأزمات والكوارث، والاستفادة من خريجي برنامج إدارة الأزمات والكوارث من الجامعات.
- الاستفادة من التجارب الحالية والسابقة وتدوين الأزمات ومراحل التعامل معها.
- دراسة نماذج إدارة الأزمات بين المساجد؛ لتعزيز المعرفة وصقل الخبرات الكافية للتعامل مع الأزمة.
- ضرورة تعزيز المشاركة المجتمعية من أجل التصدي للأزمات والمخاطر.
- توحيد قاعدة بيانات لمتضرري الأزمات من أجل تعزيز جهود التصدي للأزمات من قبل الإدارات العليا والدنيا.
- تشجيع الدراسات والأبحاث بموضوع إدارة الأزمات والكوارث.
- تطوير المناهج التربوية لتشمل المواضيع الحديثة في إدارة الأزمات.
- توحيد ووضع نماذج جاهزة يمكن التعديل عليها من أجل تحقيق العناصر الإدارية المناطة بالمساجد للتصدي للأزمات.

المراجع:

أولاً المراجع باللغة العربية

- ابتهال شكري شبير. (2007م). *أثر بعض عناصر الثقافة التنظيمية على الاستعداد لإدارة الأزمات في مستشفى ناصر*. فلسطين.غزة: الجامعة الإسلامية.
- ابن منظور. (1986). *لسان العرب*. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر الطبعة الاولى.
- إسراء موسى سليمان. (2017). *المساجد ودورها في بناء الفرد والمجتمع- دراسة موضوعية، رسالة ماجستير غير منشورة*. فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية.

- الأمم المتحدة. (2015). *إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2013*. سنداي- اليابان: المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث.
- السيد عليوة. (2003). *إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات*. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع.
- المديرية العامة للدفاع المدني. (2016م). *دورة القيادة الميدانية*. غزة: إدارة التدريب-قسم المناهج.
- الهيئة الاتحادية للموارد البشرية. (اكتوبر، 2015م). *الدليل الاسترشادي للصحة و السلامة المهنية في الحكومة الاتحادية*. دولة الإمارات.
- جامعة الجزيرة الخاصة. (2017). *اساسيات الإدارة، وظيفة التوجيه*. سوريا: كلية إدارة الأعمال.
- جميل الأغا. (12 اكتوبر، 2020). (توفر الرقابة الإدارية على الأنشطة الخاصة بإدارة الأزمات لدى مساجد قطاع غزة، المحاور)
- *دليل العمل المسجدي*. (2017). غزة: دائرة الجودة والتطوير، ورزارة الاوقاف والشؤن الدينية.
- زينات مسك. (2011). *واقع إدارة الأزمات في مستشفيات القطاع العام العاملة في الضفة الغربية واستراتيجيات التعامل معها من وجهة نظر العاملين*. فلسطين: رسالة ماجستير، جامعة الخليل.
- سماح ماهر الشرباتي. (2017م). *ممارسات إدارة الموارد البشرية في القطاع الصحي- دراسة ميدانية على المستشفيات في جنوب الضفة الغربية*. فلسطين. الضفة الغربية: كلية الدراسات العليا، إدارة الأعمال، جامعة الخليل.
- صبحي رشيد اليازجي. (يونيو، 2011). إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم- دراسة موضوعية. *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني*، الصفحات ص 321- ص377.
- عاطف عبد المنعم، محمد الكاشف، و سيد كاسب. (2008). *تقييم وإدارة المخاطر*. مصر: مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى.
- عبد الله متعب كردم. (2005). *اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة،.
- عكوشي عبد القادر. (2005). *التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية*. الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة.
- عمر محمد درة. (2009). *مدخل الى الإدارة*. مصر: كلية التجارة- جامعة عين شمس.
- فهد الشعلان. (2002). *إدارة الأزمات:الأسس-المراحل-الآليات*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم، رسالة ماجستير منشورة.
- ماجد العزام. (2004). *إدارة الأزمات في قطاع الصناعات الدوائية في الأردن*. الادرن: الجامعة الاردنية، رسالة ماجستير.
- مجمع اللغة العربية. (2004). *المعجم الوسيط*. مكتبة الشروق الدولية، ط 4.
- محسن الخضري. (1990). *إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات* (المجلد ط2). القاهرة: مكتبة مدبولي.
- محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي. (2004). *إعلام الساجد بأحكام المساجد*.
- ممدوح أبو النصر، محمد عثمان، و عبد البديع الخولي. (2016). *الدور التربوي والاجتماعي للمسجد*. جمهورية مصر العربية: كلية التربية، جامعة الأزهر.
- موسى احمد خير الدين. (2012). *إدارة المشاريع المعاصرة*. عمان: دار وائل للنشر.
- نائل المومني. (2007). *إدارة الكوارث والأزمات*،. مصر: دائرة المطبوعات والنشر،.
- نبيل رسلان. (1994). *منهج إدارة الأزمات في الإدارة العامة المقارنة*. مجلة الإدارة، عدد 3،ص 26.
- نصر مهنا. (2008). *إدارة الأزمات والكوارث*. الإسكندرية: دار الفتح.

- نعمان الجزار. (12 اكتوبر، 2020). توفر الرقابة الإدارية على الأنشـطة الخاصـة بإدارة الأزمات لدى مسـاجد قطاع غزة.
- ياسين مشتهى. (12 اكتوبر، 2020). إدارة الأزمات من قبل المساجد في قطاع غزة.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Aloini, D., Dulmin, R., & Mininno, V. (2007). Risk management in ERP Project Introduction: Review of literature. *International Journal of Project Management*, pp. PP. 547-567.
- Person & Mitroff. (1993). *From Crisis Prone To Crisis Prepared: A Framework For Crisis Management.* Academy of Management Excutive Vol 7, No 1.
- Zwikael, O. S. (2006). Planning effort as an effective risk management too. *Journal of Operations Management, Vol. 25*, pp. , PP. 755–767.

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

سياسة الإغراق الاقتصادي وأثرها في الاقتصاد السوداني خلال الفترة من (2009-2022)

The policy of economic dumping and its impact on the Sudanese economy During the period (2009-2022)

د. الشاذلي عيسى حمد عبد الله
Dr. Elshazali Eisa Hamad Abdallah
أستاذ الاقتصاد المشارك، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، مدير جامعة النيل الأبيض، السودان
Associate Professor of Economics, Faculty of Economics and Banking Studies, White Nile University, Sudan
Shazli415@wnu.edu.s

يوثق هذا البحث كـ: عبد الله، الشاذلي عيسى حمد (2022): سياسة الإغراق الاقتصادي وأثرها في الاقتصاد السوداني خلال الفترة من (2009-2022)، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (4)، العدد (16)، ألمانيا، ص 107-126.

المستخلص:

هدفت الدراسة تقييم سياسة الإغراق الإقتصادي وأثرها في الاقتصادي السوداني في الفترة 2009-2022م، ومعرفة حكم الإغراق وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، وتحديد طرق إثبات وحساب أضرار الإغراق، والإجراءات الوقائية منه، لتحقيق الاهداف استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج غياب الاستراتيجيات الواضحة لمواجهة هذه الظاهرة التي تضر باقتصاداتها، وذلك بالنظر إلى انتشار هذه الظاهرة وانتشار تقنياتها الحديثة، وكما أن سياسة الإغراق سياسة خارجية أكثر من أنها سياسة داخلية، لأن تبعاتها تقع من الخارج على هذه الدول المغرقة، وإن سياسة الإغراق تؤدي إلى الإضرار بالمنتجين المحليين، وكذلك تضر بالمستوى المعيشي داخل الدول النامية، وأن إصدار قانون الإغراق بسبب سد النقص في سلسلة القوانين المصاحبة لسياسة التحرير الاقتصادي. وتوصي الدراسة بالآتي يجب على الدول النامية الاهتمام بظاهرة الاغراق وكيفية التعامل والتكيف معها وفق سياسات اقتصادية وتجارية مرنة.

الكلمات المفتاحية: *الإغراق الاقتصادي، الإغراق التجاري، الاقتصاد السوداني، الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمارات الاجنبية، المستهلكين.*

Abstract:

The study aimed to assess the policy of economic dumping and its impact on the Sudanese economy in 2009-2022 dumping ", knowledge of the WTO dumping provision, identification of methods of proof and calculation of dumping damages The study used the inductive approach and analytical descriptive method. and the study found the most important results in the absence of clear strategies to address this phenomenon, which is detrimental to their economies, Given the prevalence of this phenomenon and the prevalence of modern technologies, and as dumping is more a foreign policy than an internal policy, Because their implications are external to these dumped States, and the dumping policy is detrimental to domestic producers, It

was also detrimental to the standard of living within developing States, and the enactment of dumping law because of the lack of a series of laws accompanying economic liberalization policy. The study recommends that developing countries should pay attention to the phenomenon of dumping and how to deal with and adapt to it in accordance with flexible economic and trade policies.

Key words: *Economic dumping, Commercial dumping, The Sudanese economy, Gross Domestic Product, Foreign Investments, Consumers.*

الملخص المفاهيمي:

تعتبر سياسة الإغراق الاقتصادي، والإغراق التجاري أحد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P)، والنمو الاقتصادي (Economics Growth)، والتضخم (Inflation)، وارتفاع الأسعار(Price)، والانتاج والانتاجية، السلع والخدمات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والصناعات التحويلية، قانون الإغراق لسنة 2009، سياسة التحرير الاقتصادي، سياسة تحرير الأسعار، ومرتبطة ارتباط وثيق بمنظمة التجارة العالمية (W.T.O)، ولها علاقة بالتعرفة الجمركية. وكذلك المنتجين، والمستهلكين، والمستوى المعيشي. وكل هذا بالتالي ينعكس سلباً على الاقتصاد السوداني.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لسياسة الإغراق الاقتصادي وأثرها في الاقتصاد السوداني

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لسياسية الإغراق وقانون الإغراق.

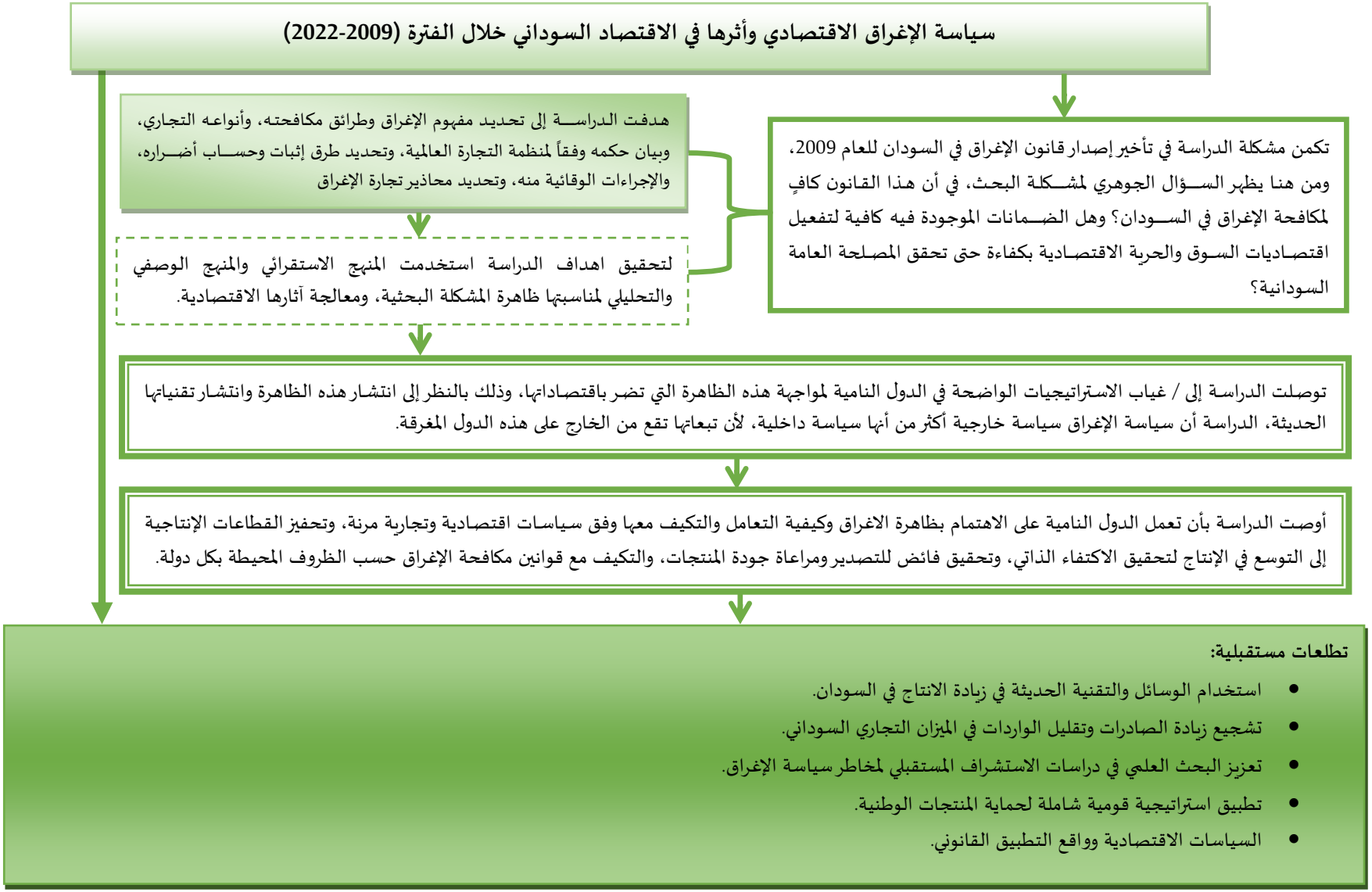
سياسة الإغراق الاقتصادي وأثرها في الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2009-2022)
تكمن مشكلة الدراسة في تأخير إصدار قانون الإغراق في السودان للعام 2009، ومن هنا يظهر السؤال الجوهري لمشكلة البحث، في أن هذا القانون كافٍ لمكافحة الإغراق في السودان؟ وهل الضمانات الموجودة فيه كافية لتفعيل اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية بكفاءة حتى تحقق المصلحة العامة السودانية؟
هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الإغراق وطرائق مكافحته، وأنواعه التجاري، وبيان حكمه وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، وتحديد طرق إثبات وحساب أضراره، والإجراءات الوقائية منه، وتحديد محاذير تجارة الإغراق
لتحقيق اهداف الدراسة استخدمت المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والتحليلي لمناسبتها ظاهرة المشكلة البحثية، ومعالجة آثارها الاقتصادية.
توصلت الدراسة إلى / غياب الاستراتيجيات الواضحة في الدول النامية لمواجهة هذه الظاهرة التي تضر باقتصاداتها، وذلك بالنظر إلى انتشار هذه الظاهرة وانتشار تقنياتها الحديثة، الدراسة أن سياسة الإغراق سياسة خارجية أكثر من أنها سياسة داخلية، لأن تبعاتها تقع من الخارج على هذه الدول المغرقة.
أوصت الدراسة بأن تعمل الدول النامية على الاهتمام بظاهرة الاغراق وكيفية التعامل والتكيف معها وفق سياسات اقتصادية وتجارية مرنة، وتحفيز القطاعات الإنتاجية إلى التوسع في الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحقيق فائض للتصدير ومراعاة جودة المنتجات، والتكيف مع قوانين مكافحة الإغراق حسب الظروف المحيطة بكل دولة.
تطلعات مستقبلية:
استخدام الوسائل والتقنية الحديثة في زيادة الانتاج في السودان.
تشجيع زيادة الصادرات وتقليل الواردات في الميزان التجاري السوداني.
تعزيز البحث العلمي في دراسات الاستشراف المستقبلي لمخاطر سياسة الإغراق.
تطبيق استراتيجية قومية شاملة لحماية المنتجات الوطنية.
السياسات الاقتصادية وواقع التطبيق القانوني.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

الإغراق كمصطلح اقتصادي ظهر إبان حرب الاستقلال الأمريكية، وتجلى ذلك من خلال ممارسة الصناعات الإنجليزية المتميزة للإغراق وذلك لتعويق الصناعات الوليدة في أمريكا كبلد مُستَعمر، الأمر الذي جعل الخزانة الأمريكية تُصرّح بأن هذه الممارسة هي المعوق الرئيس لنمو الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، وانقلب الوضع الآن إذ أصبحت دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتطبيق هذه الممارسة في مواجهة الدول النامية. الاغراق هو إدخال سلعة منتجة في دولة معينة إلى سوق دولة أخرى بسعر يقل عن قيمتها العادية، والقيمة العادية هي سعرها في سوق الدولة المنتجة لها أو كلفة انتاجها فيها.

نجد أن الإغراق بهذا المعنى ممارسة تجارية غير مشروعة ترمي إلى إضعاف المقدرة التنافسية للسلع المماثلة المنتجة في الدولة المستوردة، ويؤدي بالتالي إلى تقليص صناعتها، بل وإلى توقفها بشكل نهائي. ويمكن القول بأن الاغراق الاقتصادي المقصود يدمر اقتصاد البلد التي تمارسه بطريقة مقصودة، ولكن من الخطأ وصف كل الواردات ذات التكلفة المنخفضة بأنها واردات اغراقية، ولكن وفق معايير الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الغات)، تعتبر السلعة اغراقية إذا تحقق فيها أي من الشرطيين الاثنين: إذا قل سعر تصدير السلعة عن سعرها في السوق المحلية للبلد المصدر، وإذا قل سعرها في الأسواق الخارجية عن تكلفة انتاجها.

كما يعرف الإغراق بأنه حالة من التميز في تسعير منتج ما عندما يباع الأخير في سوق بلد مستورد بسعر يقل عن سعر بيعه في سوق البلد المصدر، وقد يصل سعر المبيع في الدولة المستوردة إلى مستويات منخفضة جداً أو إلى ما دون التكلفة، وذلك بشكل مقصود بهدف القضاء على منافسين يصنعون منتجات شبيهة أو يؤخر قيام صناعة بسبب وجود واردات من السلعة بأسعار إغراق، كما يمكن أن نصف الإغراق بأنه ظاهرة تقضي على سوق المنافسة التامة، وتؤدي إلى تعطل الانتاج، وتدهور الاقتصاد بزيادة معدلات التضخم.

السودان من الدول النامية ويمتلك موارد اقتصادية وفيرة، ولكنه يفتقر إلى رأس المال اللازم للإنتاج، مما انعكس ذلك على ضعف المنتجات المحلية، وعدم منافستها للسلع المستوردة، وهذا أدى إلى افتقار السودان للسلع والمنتجات، ولا توجد وفرة للسلع مما جعل السودان من أكبر الدول المستوردة، ومما زاد الطين بلة فرض سياسة التحرير الاقتصادي وتحرير الأسعار في العام 1992، قبل توفر السلع والمنتجات، وضعف الانتاج والانتاجية، مما أثر سلباً على أسعار المنتجات، وأسعار المستهلكين.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن إصدار قانون الإغراق في السودان للعام 2009م كان بسبب سد النقص في سلسلة القوانين المصاحبة لسياسة التحرير الاقتصادي، إلا أن هذا القانون جاء متأخراً عن سياسة التحرير الاقتصادي التي انتُهجت في العام 1992م، فتأخير هذا القانون تسبب في إشكالات في هيكلة السوق المحلي، بالإضافة إلى تعطيل أحكامه التي تمت إجازتها، ومن هنا يظهر السؤال الجوهري لمشكلة البحث، في أن هذا القانون كافٍ لمكافحة الإغراق في

السودان؟ وهل الضمانات الموجودة فيه كافية لتفعيل اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية بكفاءة حتى تحقق المصلحة العامة السودانية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من ضرورة الاهتمام المتزايد بمعرفة ومكافحة الإغراق التجاري، وتبيان مخاطره، ومدى أثره على الدول النامية عموماً والسودان على وجه الخصوص، وذلك بهدف حماية المنتجات المحلية وخطر الممارسات الاحتكارية الضارة.

وتزداد أهمية الدراسة من خلال الآثار الاقتصادية التي يسببها الإغراق، خاصة الأضرار التي تلحق بالمنتجين والمستهلكين والناتج المحلي، إضافة إلى تلك المتعلقة باستقرار السوق وتنظيمه.

4.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة تقييم سياسة الإغراق الإقتصادي وأثرها في الاقتصادي السوداني في الفترة 2009-2022م، ومعرفة حكم الإغراق وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، وتحديد طرق إثبات وحساب أضرار الإغراق، والإجراءات الوقائية منه، ومنه تتفرع الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الإغراق التجاري وأنواعه وتبيان طرائق مكافحته.
- معرفة حكم الإغراق وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، والتعرفة الجمركية، (الغات).
- تحديد طرق إثبات وحساب أضرار الإغراق.
- الكشف عن شروط إثبات حدوث الإغراق، والإجراءات الوقائية منه.
- تحديد محاذير تجارة الإغراق على سعر الصرف.
- معرفة تأثير الإغراق التجاري على الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي للسودان.
- مدى تأثير سياسة الإغراق على الإنتاج ومنافسة السلع المحلية للسلع المستوردة.
- معرفة أثر الإغراق على التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار والاستثمارات الأجنبية.

5.1 فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة الفرضيات الآتية:

- هناك علاقة ذات دلالة بين سياسة الإغراق والناتج الاجمالي والنمو الاقتصادي في السودان.
- توجد علاقة ذات دلالة بين سياسة الإغراق الإيجابية والاستثمارات الأجنبية في السودان.
- توجد علاقة ذات دلالة بين سياسة الإغراق والمستوى العام للأسعار في السودان.

6.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي في هذه الدراسة للوصول إلى النتائج، واعتمدت الدراسة أيضاً على الأسلوب الوصفي التحليلي لما ورد في المراجع والدراسات وأوراق المؤتمرات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

7.1 حدود الدراسة:

- **الحد المكاني:** الدول النامية بشكل عام والسودان بشكل خاص.
- **الحد الزماني:** من العام 2009-2022م.
- **الحد الموضوعي:** آثار الإغراق على الدول النامية، والإغراق الاقتصادي.

8.1 تقسيم الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة للدراسة، تم تقسيمها إلى: المبحث الأول يتناول الإطار النظري، أما المبحث الثاني فيناقش أثر الإغراق على الإنتاج والاستهلاك، أما الثالث فيتحدث عن أثره على الدول النامية، والمبحث الرابع يوضح مكافحة الإغراق، أما المبحث الخامس والأخير فيتناول الإغراق في السودان وموقف الإسلام منه، نختم بالنتائج والتوصيات وقائمة المراجع.

9.1 الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدة دراسات سابقة تتعلق بهذا الموضوع، ووجد كثير من الباحثين تطرق لموضوع ظاهرة الإغراق، وتحليل هذه الظاهرة من عدة جوانب، وأثرها على اقتصادات الدول النامية، وجميعها تناولت آثار الاغراق على التنمية الاقتصادية، والناتج المحلي الاجمالي، والاستثمارات، وسوف نذكر بعض منها على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

- تحليل ظاهرة الاغراق السلعي وأثرها على التنمية الاقتصادية، وتهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة الاغراق السلعي في الاقتصاد العراقي بعد عام. وظاهرة الاغراق وتأثيرها على انتاج القطاع الزراعي – جامعة كربلاء.
- الاغراق ومدى انطباقه على السوق الفلسطينية – جامعة الازهر. حيث إنها تناولت متغيرات مهمة في تحديد ومعالجة ظاهرة الإغراق على مستويات مختلفة، وألقت الضوء على مفهوم الاغراق، وشروط تحققه.
- الاغراق وأثره على التنمية الاقتصادية 2017. تناولت مفهوم الاغراق دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والاتفاقية، وأنها ظاهرة يعتمد فيها التجار على التدفق السلعي وتدني الاسعار بشكل غير طبيعي.
- الاقتصاد المصري وجهود مواجهته على الاغراق، بحيث يختلف البحث عن الدراسات السابقة في تركيزه على الآثار الاقتصادية للإغراق 2022. حيث بحثت طرق مكافحة الاغراق على المستوى الدولي، وتحليل النظام المتبع للمكافحة.

- مفهوم الاغراق دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والاتفاقيات، حيث كشفت عن أسباب حصول الاغراق اليومي، ومن أهمها توافر فائض الانتاج، وعوامل نجاح الاغراق، وحرية التجارة، وضعف الرقابة على الصادرات والتمويل.
- الانتاج المحلي وحماية ودعم وسبل الاغراق – العراق، الاغراق السلعي ظاهرة ذات أبعاد خطيرة على الاقتصاد العراقي لعدة أسباب، 2014. تناولت السلع الرديئة والرخيصة تخرج السلع الجيدة والجديدة من المنافسة.
- الاغراق التجاري في ضوء التشريع القطري والاتفاقيات الدولية، 2022.
- الاغراق أداة لتحطيم عظام المنافسين، (الاقتصاد الجزيرة نت، 12نوفمبر 2015)، تناول الاغراق هو ادخال سلعة منتجة في دولة ما إلى سوق دولة أخرى بسعر يقل عن قيمتها العادية، والقيمة العادية في سوق الدولة منخفض.
- التنظيم القانوني للإغراق التجاري في ضوء التشريع الاردني.

وعند مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة لا تختلف عن الدراسات من حيث أوجه الشبه والاختلاف، وتتشابه نوعا ما مع الدراسات السابقة على وجه العموم، ولكنها تدرس التأثير المباشر على الدول النامية وخاصة منطقة السودان التى أقرت قانون جديد للإغراق الاقتصادي عام 2007م.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 خلفية الدراسة وأهميتها:

نشأ التبادل التجاري نظراً لتباين خصائص الموارد الاقتصادية على مستوى العالم من حيث الكيف والكم والتوزيع من جهة، وتباين السلع والخدمات من هذه فلموارد وفقاً للأساليب الفنية المستخدمة في إنتاجها من جهة أخرى، ويقتضي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية أن تنتج أي دولة السلع التي تمتاز فيها بميزة نسبية **Comparative Advantages** عن غيرها من البلدان.

نجد أن تكلفة الإنتاج المنخفضة تشير إلى تحسين المركز التنافسي للبلد المنتج للسلعة المعنية، وكذا توسيع دائرة السوق وتنشيط حجم التبادل التجاري بين الدول، ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي بين الدول.

ومن الملاحظات المهمة أن التدخلات الحكومية في الإنتاج والحركة التجارية السلعية من خلال دعم وإعانات المنتجين وانتهاج أساليب حمائية جمركية قاسية، وظهور التكتلات التجارية في السوق العالمية، كل ذلك أدى ظهور تشوهات سوقية وسلعية عميقة، لذا ظهرت الحاجة الماسة لتحرير التجارة الدولية من خلال إقامة كيان دولي ينظم حركة العمل التجاري العالمية، وتبعاً لذلك بدأت مفاوضات لصياغة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) والتي انبثقت منها منظمة التجارة العالمية (WTO) في العام 1994م لتقوم بدورها في تنظيم الاقتصاد العالمي، وقد أفرزت هذه الاتفاقية قواعد خاصة لتحقيق التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة تدفقات التجارة الدولية بين الدول ذات العضوية، مستندة إلى قواعد حرية التجارة واقتصاديات السوق الحر.

تنشأ حاجة ملحَّة جداً للدولة المصدرة لتصدير السلع للدول الأخرى، وكذلك للدول المنتجة لهذه السلع، لكن في بعض الأحيان يسبب التصدير ضرراً بليغاً بمصالح الدول المستوردة، بحيث يصبح الحديث عن إمكانية متابعة التصدير صعباً، لاسيما أن الدولة المصدرة تكون متهمة بالإغراق، فما هو الإغراق؟ ومتى نطلق على الدولة المصدرة تهمة أنها تمارس الإغراق وكيف يمكن مكافحته؟ وماهي أنواعه وتقسيماته؟ هذه التساؤلات سنجيب عليها من خلال هذا المبحث (علوان، 2011).

2.2 تعريف الإغراق:

تعود كلمة إغراق للكلمة الإنجليزية (Dump) وتعني التفريغ (بابونج، 2019)، وعرفت في القاموس السياسي الفرنسي بأنه بيع سلعة في بلد آخر بسعر أقل مما تباع به في البلد المنتِج للسلعة، بهدف الاستيلاء على حصة السوق، ومن ثم سحق المنافسين، بمعنى امتلاك السوق المستورِد، فتقوم لاحقاً المنشأة المنتِجة للسلعة برفع السعر وفقاً لرؤيتها بعد إزاحة المنافسين ، فيصبح المستهلك مضطراً للشراء بالسعر الجديد لعدم وجود بدائل للسلعة محلياً ، وتعتمد المنشأة منتِجة السلعة في تحديد سعر الإغراق على دعم الصادرات الذي توفره دولتها.

كما عرَّفته منظمة التجارة العالمية بأنه: "حالة من التمييز في الأسعار الدولية، حيث يكون سعر المنتَج عند بيعه في البلد المستورِد أقل من سعر هذا المنتَج في سوق البلد المصدِّر، وذلك بهدف زيادة حصة هذا المنتَج في السوق المستورِدة (بابونج، 2019).

في أغلب الحالات يجب أن تتخذ سلسلة من التحليلات المعقدة لمعرفة السعر المناسب في سوق البلد المصدِّر وهو ما يعرف بالقيمة العادية، ومعرفة السعر المناسب في سوق البلد المستورِد وهو ما يعرف بسعر التصدي، وتحديد أسلوب مقارنة مناسب بين السعرين.

لتحديد سعر الإغراق يتم حساب الفرق بين القيمة العادية (سعر البيع في السوق المحلي لبلد التصدير) وسعر التصدير إلى البلد المستورِد، أي بمعنى آخر يتم احتساب الفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير، فتقع ممارسة الإغراق عندما تزيد القيمة العادية عن سعر التصدير بنسبة تفوق ال 2%. (العقيدي، 2010) .

ويقع الإغراق عادةً من تلك الدول التي تكون قيمة عملاتها أقل من قيمة الدول المستورِدة مقارنة بأسعار العملات الدولية، مثل العملتين الصينية والتركية، ومن غير الطبيعي أن يحدث الإغراق من دول تمتاز عملتها بسعر تحويل مرتفع أمام العملات الأجنبية، ومن المتعارف عليه إن إحدى الطرائق التي تنتهجها الدول لتنمية صادراتها هي تخفيض قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى (العقيدي، 2010).

ولتوضيح الإغراق نفترض المثال التالي: إذا صدَّرت منشأة ما في دولة ما، ألف طن من سلعة الأرز إلى دولة أخرى بقيمة 200 ألف دولار، فهذا يعني أن سعر التصدير لهذه السلعة إلى الدولة المستورِدة يبلغ 200 دولاراً للطن الواحد، وبعد التقصي اتضح أن المنشأة المنتِجة في الدولة المصدِّرة تبيع هذه السلعة داخل دولتها بمبلغ 250 دولاراً للطن الواحد، فهذا يعني أن مقدار الإغراق هو 50 دولاراً وفقاً للمعادلة التالية: (كاظم، 2011)

القيمة العادية -سعر التصدير = مقدار الإغراق

3.2 هامش الإغراق:

يحسب هامش الإغراق اعتماداً على ناتج الفرق بين القيمة العادية وسعر التصدير خلال فترة التحقيق، ويعتمد هذا الهامش على نفس المستوى التجاري ونفس المدة الزمنية مع مراعاة الاختلافات المؤثرة على قابلية الأسعار للمقارنة بما في ذلك اختلافات ظروف وشروط البيع والمصاريف والرسوم الضريبية والمواصفات الفنية، ويتم احتساب هامش الإغراق وفقاً للمعادلة التالية: (العقيدي، 2010).

مقدار الإغراق/ سعر التصدير= هامش الإغراق %

ففي دول مجلس التعاون الخليجي ولكي تتم التوصية بفرض ترتيبات لمكافحة الإغراق لابد من تحقق شرطين أساسين:

- **الأول:** ألا يقل هامش الإغراق عن نسبة 2%، بمعنى ألا يكون هامش الإغراق ضئيلاً.
- **الثاني:** ألا تقل حجم الواردات عن 3% من إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي من المنتَج محل التحقيق

4.2 أنواع الإغراق:

يفرق الاقتصاديون عادة بين أنواع الإغراق وفقاً لأغراضه ووفقاً للفترة الزمنية:

1.4.2 أنواع الإغراق وفقاً لأغراضه كالآتي: (التوم، 2015).

1.1.4.2 الإغراق التجاري: ويسمى أحياناً بالإغراق الخارجي وهو عبارة عن بيع سلعة أو منتَج في بلد آخر بسعر أقل من سعر التكلفة، وهذا التعريف لا يختلف عن تعريف الإغراق كمصطلح عام، وهو أشهر أنواع الإغراق وهو عادةً ما يقصد عندما نذكر الإغراق، أما إذا كان غير ذلك فيحدد نوع الإغراق، وهو ما تقوم به الدول النامية والمتقدمة على السواء مثل الإغراق الذي تعرضت له أسواق الحديد والصلب الأمريكية من قِبل اليابان وروسيا.

2.1.4.2 الإغراق الداخلي: وذلك في حالة قيام منشأة داخل البلد بطرح سلعة في السوق المحلي بسعر يقل عن تكاليف إنتاجها وذلك بغرض إخراج المنافسين المحليين.

3.1.4.2 الإغراق الاجتماعي: هذا النوع عبارة عن عملية توظيف عمالة أجنبية بأجور أقل من أجور العمالة المحلية، وذلك لأنها تكون أرخص نسبياً من العمالة المحلية، وهذا يظهر بشكل جليٍّ في أوروبا حيث تعاني من انخفاض نسبة الشباب، وغالباً أن هذا النوع من الإغراق لا يشكل خطراً كبيراً على العمالة في البلد المستورِد، نظراً لأن هذا البلد يكون في حاجة ماسة لهذا النوع من العمالة بسبب نقص العمالة المحلية.

4.1.4.2 الإغراق المالي: ويعبتر هذا النوع عن فرض دولة محددة ضرائب على رؤوس الأموال أقل من الدول الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى هذه الدولة للاستفادة من هذه الميزة، وهو ما يطلق عليه الملاذ الضريبي.

5.1.4.2 الإغراق البيئي: ويعني ذلك أن البلد يطبق معايير بيئية أقل حدة من الدول الأخرى مما يعني لجوء أصحاب المصانع والشركات لهذه الدولة دون غيرها.

6.1.4.2 إغراق الصرف: وهذا يعني تخفيض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى دون تبرير من حيث مركز الحسابات الخارجية أو القوة الشرائية، وذلك بغرض زيادة المقدرة التنافسية لصادرات الدولة التي قامت بهذا الإجراء (كاظم، 2011).

2.4.2 أما الإغراق وفقاً للفترة الزمنية فيتمثل في الآتي: (التوم، 2015)

1.2.4.2 الإغراق الطارئ: هذا النوع غالباً يكون ذا أثرٍ محدود، ويعني في مجمله التخلص من المخزون السلعي الذي يخص أحد السلع للتخلص منه والمحافظة على السوق المحلية الرئيسة بغرض تعادل السعر بعد التخلص من هذا المخزون.

2.2.4.2 الإغراق المؤقت: هو الإغراق الذي تلجأ إليه الدول عندما تمر بظروف اقتصادية غير مواتية مثل حالات الكساد أو الأزمات الاقتصادية، مثلما فعلت دول جنوب شرق آسيا خلال الأعوام التي تلت الأزمة الاقتصادية حيث طرحت منتجاتها بأسعار منخفضة لتنشيط صادراتها وزيادة إيراداتها بشكل يساعدها على مواجهة أزمتها المالية. جدير بالذكر بأن هناك سياستان تتبعان هنا، أولاهما هي سياسة البيع بأقل من نفقات الإنتاج في الأسواق الأجنبية مع تعويض الأسعار في الداخل، وثانيهما هي سياسة الإغراق على منتَج منافس يهدد المجتمع المحلي، بمعنى أن تتوفر لدى المصدِّر نية القضاء على منافسيه أو على الأقل إجبارهم على عقد اتفاق احتكاري معه.

3.2.4.2 الإغراق الدائم: يعد هذا النوع إغراقاً دولياً يستند إلى وجود الاحتكار في الأسواق المحلية التي تتمتع بالحماية، فمثلاً القيود الجمركية تولد الاحتكار الذي يولد هذا النوع من الإغراق. ويقع الإغراق عادة من قبل دول تكون قيمة عملاتها أقل من قيمة عملة الدول المستوردة مقارنة بأسعار العملات الدولية، مثل العملتين الصينية والتركية. ونادراً ما يحدث الإغراق من دول تتمتع عملتها بسعر تحويل مرتفع أمام العملات الأجنبية، ومن المعروف أن إحدى الوسائل التي تتبعها الدول لتنمية الصادرات هي تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الدولية.

ووفق اتفاقية "الغات"، فإن عناصر الإغراق هي: أولا الفعل غير المشروع (أي واقعة الإغراق)، وثانياً حدوث الضرر (أي نطاق المتسع) وهنا تم التعرض لعنصرين هما زيادة حجم الواردات والأثر اللاحق للواردات على المنتجين المحليين، وثالث العناصر هو توافر علاقة سببية بين الإغراق والضرر.

5.2 تصنيف الإغراق

وينقسم الإغراق إلى ثلاثة تصنيفات: أولها الإغراق الخارجي ويقع في حالة ما إذا قامت دولة بإغراق أسواق دولة أخرى بتصدير سلعة إليها بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها، وثانياً الإغراق الداخلي ويقع في حال قيام شركة بطرح سلعة في السوق المحلية بسعر يقل عن تكاليف إنتاجها لإخراج المنافسين المحليين، وفي هذه الحالة تتبع الشركة

خطة " تدع السوق يتنفس صناعياً ويحطم عظام المنافسين حتى يستسلموا ويموتوا، ثم نبيع السلعة بالسعر الذي نحدده."

وهنا نوع ثالث هو الإغراق المؤقت، وهو الإغراق الذي تلجأ إليه الدول عندما تمرّ بظروف اقتصادية غير مواتية، مثل وحالات الكساد، والركود التضخمي الذي انتشر في السودان، مما زاد الموقف الاقتصادي تعقيداً، بازدياد معدلات والبطالة، والفقر والجوع والمسغبة، وتوقف الانتاج، والتركيز على الواردات، مما فاقم الوضع الاقتصادي. وظهور الأزمات الاقتصادية

3. المبحث الثاني: أثر الإغراق على الإنتاج والاستهلاك:

يؤثر الإغراق على الإنتاج والاستهلاك في أي دولة، إذ أنه في ظل الاقتصاد الرأسمالي يعتبر القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية هي القطاعات الأساسية في الهيكل الاقتصادي للدول الرأسمالية، عليه يمكن دراسة أثر الإغراق من خلال الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك كما يلي:

1.3 أثر الإغراق على الناتج المحلي الإجمالي:

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن كمية السلع والخدمات المنتجة في الدولة لمدة زمنية تقدر بعام مقومة بأسعار السوق، ويحسب الناتج المحلي الإجمالي بطرائق معروفة وهي طريقة الناتج، طريقة الدخل وطريقة الإنفاق، ويشمل هذا الحساب كل القطاعات، خاص واستثمارات، ويمكن التعرض للآثار السالبة للإغراق على كل من المنتِج المحلي والمستثِمر المحلي كما يلي: (علوان، 2011)

1.1.3 أثره على المنتِج المحلي: يمكن اعتبار السلع مغرِقة إذا دخلت سوق دولة أخرى بقيمة تقل عن قيمتها العادية (التوم، 2015). حيث إن خفض أسعار تلك السلع يكون بصورة متعمَّدة من قِبل المصِّدر المغرِق، بهدف الحصول على ميزة تنافسية مقابل الصناعات المحلية المماثلة؛ مما يؤدي حتماً إلى ضعف قدرة المنتِجين المحليين على المنافسة نظراً لانخفاض أسعار السلع المستوَردة، الأمر الذي يجعل الاستهلاك يتجه ناحية هذه السلع المستوَردة لأنها تحقق مصلحة المستهلِك الوطني. وتأسيساً على ما سبق تتراجع الصناعات المحلية بعد أن يقوم المنتِج المحلي بتقليص إنتاجه، إما عن طريق توقيف بعض خطوط إنتاجه أو تقليص الكميات المنتجَة من هذه السلع المغرقة مباشرةً، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على ضرائب الإنتاج والرسوم المماثلة التي تتعلق بالعملية الإنتاجية، وهذا الأمر حتماً ستكون له عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية بالبلاد.

2.1.3 أثره على المستثمِر الأجنبي: يعتبر الاستثمار الأجنبي ضروري في كل الدول، مما له من تأثير مباشر على المنافسة وحماية الإنتاج والاستهلاك، وتعتمد عليه كل الدول لتحقيق عملية تكاملية بينه وبين الاستثمار المحلي (الإنتاج المحلي)، ولتحقيق عملية التنمية الاقتصادية في البلد المعنى. وتسعى جميع الدول لتوفير بيئة استثمارية صالحة لجذب المستثمر الأجنبي، والالتزام الصارم بالقوانين والميزات الاستثمارية، ولكن بالتأكيد أن الإغراق يؤثر سلباً على مقدرة الدولة من الالتزام بالتعهدات المقطوعة لصالح الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يجعل الدولة غير قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

2.3 أثره على الاستهلاك:

يؤثر الانخفاض في الأسعار على عائدات المنتِج ويحقق من جانب آخر مصلحة المستهلِك؛ لذا يُلاحَظ تعارض واضح بين مصلحة المنتجِين ومصلحة المستهلكِين في موضوع الإغراق متمثلاً في أن الإغراق عندما يكون طويل الأجل فإنه يحقق مصلحة المستهلكِين، مما يجبر المنتجين على انتهاج أسلوب آخر للتعامل مع الإغراق، أما إذا كنت مدته قصيرة فإنه سيحقق أضراراً تقع على المنتجين والمستهلكين على حدٍ سواء، نظراً لأنه يؤثر على الإنتاج المحلي بشكل مباشر. (عثمان، 2006).

4. المبحث الثالث: أثره على اقتصاديات الدول النامية:

يؤثر الإغراق على اقتصاديات الدول النامية، لأنها أصبحت تنتهج سياسة السوق والتحرير الاقتصادي، فعليه تختلف تأثيرات الإغراق على كل دولة حسب ظروف هياكلها الاقتصادية، ونجده يؤثر على تلك الدول المصدِّرة والمستورِدة له وذلك حسب منطوق المادة السادسة من اتفاقية الجات (GATT)، وتتجسد الآثار في الآتي (كاظم، 2011):

1.4 الدول المستورِدة:

يؤدي الإغراق المؤقت إلى تدهور الصناعات المحلية في البلدان النامية، لأنه يجعل المنتجين الأجانب يسيطرون على السوق المحلي ويفرضون أسعاراً عالية، ففي هذه الحالة تعتبر الأساليب الحمائية ضد الإغراق ضرورية لحماية الاقتصاد الوطني، أما إذا كان الإغراق دائماً فلا ضرر منه إذا كانت الدول تحصل على منتجات بأسعار منخفضة تفيد المستهلِك المحلي، بل يستفيد المنتِج أيضاً إذا ما كانت هذه الواردات الرخيصة تشجع المنتجين على قيام صناعات تحتاج إلى مثل هذه الواردات.

2.4 الدول المصدِّرة:

يؤثر الإغراق على الدول المصدِّرة من حيث زيادة حجم الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الدخل، بمعنى أن جمهور المستهلكين في الدول المصدِّرة لا يتضرر طالما أن أسعار المنتجات الداخلية لم ترتفع، إلا أن الضرر يلحق بالمنافسة الحرة بين المنتجين الأجانب والمصدرين للسلع المشابهة لسلع الإغراق في أسواق الدولة أو الدول المستورِدة، الأمر الذي يجعل الدول المصدِّرة تبيع صادراتها بسعر أقل من السعر العادي الذي تبيع به منتجاتها في الأسواق الداخلية، مما يهدد المنافسين ويؤدي إلى السيطرة على السوق في الدول المستورِدة، مما يهزم فكرة المنافسة الحرة الشريفة .

3.4 التنمية الاقتصادية:

وفقاً للاتفاقية العامة للتعريفات ومنظمة التجارة العالمية 1994م، فإن المادة السادسة منها تقول بأن الدول النامية يمكنها فرض رسوم مكافحة الإغراق عندما تثبت حالة الإغراق في الدولة، وتستند هذه المادة على مقدرة الصناعات المحلية للدولة على المنافسة؛ مما يسهم إسهاماً فعالاً في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع كل

من الادخار والاستثمار؛ مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل ورفع مستوى التشغيل، إلى جانب خفض عجز ميزان المدفوعات، كل ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية، واستناداً لما سبق فإن هناك ضرر يقع على الدولة النامية التي قامت بفرض رسوم لمجابهة الإغراق، وتلك الدولة المصدِّرة التي خضعت لرسوم الإغراق على صادراتها لتلك الدولة النامية بعد أن ثبتت عليها عملية الإغراق، وهذا الضرر في كلا الحالتين يعوِّق مسألة التنمية الاقتصادية في تلك البلدان النامية كما يلي: (كاظم، 2011)

4.4 صادرات الدول التي تخضع لرسوم الإغراق:

عندما تتعرض صادرات الدول للإغراق فإنها تكون عرضة للانكماش الاقتصادي، نظراً لانخفاض حجم الطلب على السلع المحلية للدولة النامية، وأيضاً تقليل نصيب الدولة من التجارة العالمية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما تضمنه قرار وزارة التجارة الهندية في عام 2011م حول فرض رسوم مكافحة الإغراق على صادرات البتروكيماويات من كل من المملكة العربية السعودية وكوريا والولايات المتحدة، ويُلاحَظ أن الغرض منه فرض الرسوم لتقليل الضرر الذي سببته تلك الصادرات للصناعة الوطنية الهندية متمثلاً في تخفيض سعرها إلى أقل من الحد المسموح به، والإقبال على المنتجات المستورَدة مما جعلها تسلك اتجاهاً ايجابياً، في حين أن مبيعات المنتجات المحلية تظهر اتجاهاً سلبياً وهو ما قلل حجم الطلب على الصناعة المحلية. (التوم، 2015)

واردات الدولة النامية التي تفرض عليها رسوم الإغراق:

عندما تفرض الدولة النامية رسوماً على السلع المستوَردة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية، وارتفاع تكلفة الإنتاج للمنتجين الآخرين، إضافة للحد من الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج؛ مما ينسحب سلباً على الناتج القومي، وخير مثال لذلك حادثة إغراق السوق السعودية بالدواجن المستوَردة من البرازيل وفرنسا الذي وصل سعر بيعها إلى أقل من نصف السعر الذي تباع به الدواجن المنتَجة محلياً، مما أدى إلى إغلاق 162 مزرعة صغيرة ومتوسطة نتيجة عجزها عن منافسة المنتَج المستوَرد، وانخفاض الإنتاج المحلي من دجاج اللحم السعودي من 505 ألف طن عام 2001م إلى 290 ألف طن في السنة التالية.

5. المبحث الرابع: مكافحة الإغراق:

لكي تتم مكافحة ظاهرة الإغراق لابد من إثباته، وحساب أضراره، ثم بعد ذلك تتم الإجراءات الوقائية لمكافحة الإغراق خلال فترة التحقق منه وكذا رسوم الإغراق بهدف المكافحة بعد إثباته، ونتطرق في نهاية المبحث إلى محاذير هذا النوع من التجارة. فوفقاً لمنظمة التجارة العالمية، فإن الإغراق التجاري لا يعد محظوراً بل محكوماً، بمعنى إذا تسبب بضرر للصناعة المحلية في البلد المستورِد تتم مواجهته، أما إذا لم يلحق ضرراً فلا يعد محظوراً، ذلك حسب المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات)، فمثلاً كأن تكون السلعة التي يمارس فيها الإغراق غير منتَجة في الدولة المستورِدة كالمواد التكنولوجية، الحواسيب والهواتف المحمولة في الدول النامية التي لا تنتِج مثل هذه السلع؛ لذا وجود مثل هكذا سلع بأسعار أقل من التكلفة لا يشكل تهديداً للصناعة المحلية لأنها غير منتَجة أصلاً في هذه الدولة، وإنما يشكل تهديداً للسلع المماثلة المستورَدة،

لاسيما تلك التي تمتاز بأسعار مرتفعة (التوم، 2015)، وعليه تمر إجراءات المكافحة بعدة خطوات كما يلي: (عمر، د.ت)

1.5 إجراءات التحقيق:

عند حصول شبهة إغراق يتم تقديم شكوى بواسطة صاحب السلعة المحلية المماثلة للسلعة المستوَردة، ووفقاً لذلك يتم تشكيل لجنة للتحقيق في وجود الإغراق، بحيث ينتهي التحقيق خلال مدة تتراوح بين اثني عشر شهراً وثمانية عشر شهراً كحد أقصى وفقاً لمنظمة التجارة العالمية.

1.1.5 حساب أضرار الإغراق:

رغماً عن وضوح تعريف الإغراق إلا أن إثباته وطرق حساب أضراره معقداً وليس سهلاً، إذ أن هذا الأمر يحتاج لحساب تكلفة السلعة محل النزاع وسعرها في السوق المصدِّرة والسوق المستوِردة، ومن ثم تحديد السعر المناسب في كلا السوقين، فإن زاد السعر في السوق المستوِردة عن السعر المناسب نكون في هذه الحالة في وضع الإغراق، عليه هناك ثلاث طرائق أمام لجنة التحقيق لإثبات الإغراق من عدمه وهي: (عمر، د.ت)

1.1.1.5 طريقة حساب سعر السلعة في البلد المصدِّر: إذا كان سعر السلعة في البلد المصدِّر متساوٍ مع سعر السلعة في البلد المستوِرد، فهذا يعني أنه لا وجود للإغراق، أما إذا كان سعر السلعة في البلد المصدِّر أقل من سعر السلعة في البلد المستورِد، فهذا يعني أن هناك إغراقاً. أما في حالة أنَّ السلعة غير مباعة في السوق المصدِّرة أو أن المباع منها قليل في السوق الخارجية، فيمكن أخذ نسبة 5% من السلعة ومقارنة أسعارها في أكثر من بلد، فإذا كانت الأسعار متشابهة فهذا يعني أنه لا يوجد إغراق، أما إذا كانت الأسعار أقل فهذا يعني وجود الإغراق.

2.1.1.5 طريقة حساب السلعة في بلد ثالث:

تستخدم هذه الطريقة في حالة إذا كانت السلعة غير مباعة في البلد المصدِّر، ففي هذه الحالة تتم مقارنة سعر السلعة في البلد المستورِد بسلعة مماثلة في بلد ثالث – سواءً كانت هذه السلعة من إنتاج الدولة المصدِّرة المتهمة بالإغراق، أو كانت من إنتاج دولةٍ أخرى على أن تكون مواصفات هذه السلعة هي نفس مواصفات هذه السلعة المتهمة بأنها مغرقة للسوق – فإذا كان السعر مماثلاً فليس هناك إغراق أما إذا كان أقل فهناك إغراق.

3.1.1.5 طريقة حساب التكاليف: في هذه الحالة يتم حساب تكلفة إنتاج السلعة محل الخلاف، مضافاً إليها نفقات التصدير وأجور الشحن وهامش الربح، فإذا كانت التكاليف تماثل سعر السلعة أو أعلى منه فهذا يعني أنه لا وجود للإغراق، أما إذا كان السعر أقل من سعر التكاليف فهذا يعني أنَّ هناك إغراق.

2.1.5 شروط ومحددات الإغراق وهي:

- تقديم شكوى إلى الجهة المنوط بها مكافحة الإغراق في الدولة المتضررة من الإغراق.
- التأكد من أن الضرر الذي وقع على هذه الصناعة سببه الإغراق وليس عوامل أخرى.

- أن يكون مقدم الشكوى من الشركات العاملة في الصناعة المتضررة من الإغراق وأن يؤيَّد هذه الشكوى نصف عدد الشركات العاملة في إنتاج هذه السلعة.

3.1.5 مكافحة الإغراق:

أجاز البند السادس من المادة العاشرة في اتفاقية مكافحة الإغراق الموقعة في العام 1995م فرض رسوم وقائية لمكافحة الإغراق خلال فترة التحقيق في وجوده من عدمه بأثر، رجعيً وهو التاريخ المشكوك فيه لبدء الإغراق، ولكن بالشروط التالية: (موقع منظمة التجارة العالمية)

- أن يكون منتِج السلعة ومستورِدها على علمٍ بأن انخفاض أسعار هذه السلعة سيسبَّب إغراقاً وضرراً بالسلعة المحلية.
- أن يكون مستورِد السلعة منح مهلة لتعليق استيراد السلعة.
- أن تكون للجنة التحقيق أدلة وشواهد كافية لوجود الإغراق.

إشارة لذلك البند من اتفاقية مكافحة الإغراق لا يجوز فرض رسوم وقائية على السلعة المستوردة محل الإغراق قبل بدء التحقيق رسمياً. جدير بالذكر إن ثبت أنَّ هناك إغراق بعد إجراءات التحقيق، فإن ثمة خطوات تتبع في هذه الحالة وهي : (علوان، 2011)

- التفاوض مع منتجي السلعة ومطالبتهم برفع أسعار السلعة عند تصديرها للدولة المستورِدة بمعنى إزالة الإغراق وآثاره.
- فرض رسوم يُطلق عليها رسوم مكافحة الإغراق، بحيث لا تزيد هذه الرسوم عن هامش الإغراق عند دخول المنتَج من المنافذ الجمركية للبلد المستورِد.
- إخطار منظمة التجارة العالمية بهذه القرارات.

4.1.5 نماذج عن ممارسات الإغراق: (حبيب، جهلول، 2011)

تعتبر الصين الدولة الأولى على مستوى العالم التي لديها قضايا إغراق كمتضررٍ أو ممارسٍ له، فهي أكثر دولة مرفوع ضدها قضايا إغراق، وكذلك هي الدولة الأولى على مستوى العالم التي فرضت رسوم إغراق على صادراتها، وأهم السلع المشكو ضدها في الصين هي المنتجات الكيماوية والدراجات والمنسوجات القطنية وألواح الزجاج وأواني الألمونيوم وإطارات السيارات والأسمنت الأبيض والأحذية وغيرها من السلع البسيطة الأخرى، وكانت آخر قضايا الإغراق ضد الصين هي إغراق الأسواق الأمريكية بعصير التفاح المركَّز والذي يقل سعره عن تكاليف إنتاجه بنسبة 91% عن إنتاجه في الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى إغلاق عدد من المصانع الأمريكية المنتجة لعصير التفاح.

كما أن الأزمة المالية الآسيوية في العام 1997م والأزمة المالية الروسية في العام 1998م، أدتا إلى انخفاض قيمة العملة المحلية لروسيا وبلدان جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى انخفاض أسعار الحديد والصلب المباعة في السوق الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تضرر الشركات والمعامل الأمريكية المنتجة للحديد والصلب، نظراً لارتفاع أسعار الحديد والصلب داخل الولايات المتحدة مقارنةً بالحديد والصلب المستوَرد؛ مما أدى إلى بطالة أكثر من عشرة آلاف موظف في الشركات الأمريكية وأشهرت بعض الشركات الأمريكية في هذا المجال إفلاسها؛ مما اضطر الكونغرس لإصدار قانون (ضمان الصلب) في العام 1999م، وتضمن هذا القانون منح الحكومة الأمريكية قروضاً لمنتجي الحديد والصلب الأمريكية لمواجهة هذا الإغراق.

أما الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها فقد مارست منذ الحرب العالمية الثانية سياسات الإغراق بالمنتجات الزراعية على نطاق واسع، ففي الفترة 1961م – 1965م بلغت إعانات تصدير القمح 23% والقطن 36% من قيمة الصادرات الزراعية الأمريكية، كما جرى في الفترة 1954م – 1964م تمويل نحو 54% من تلك الصادرات الزراعية. (التوم، 2015)

وأغرقت الواردات الأمريكية الأسواق الأوربية من منتَج الصلب غير المؤكسد والمدرفل على البارد، لذلك فرض الإتحاد الأوروبي بعد التخفيضات التي بدأت في ديسمبر 2002م رسوماً جمركية على هذه الواردات الأمريكية تصل إلى 25%.

مارست الولايات المتحدة أيضاً سياسات الإغراق فبينما كانت التكلفة الكاملة للقمح في الولايات المتحدة عام 2001م هي 6.24 دولاراً للطن، كانت أسعار التصدير هي 3.5 دولاراً للطن، أما فول الصويا كانت تكلفته الكلية 6.98 دولاراً للطن، بينما أسعار التصدير كانت 4.93 دولاراً للطن، وبالنسبة للذرة كانت التكلفة الكاملة هي 3.47 دولاراً للطن، بينما أسعار التصدير هي 2.28 دولاراً للطن بإغراق قدره 7%، ومنذ العام 1995م حتى عام 2001م قفز الإغراق من 23% إلى 44% في سلعة القمح، ومن 9% إلى 29% لفول الصويا، ومن 11% إلى 33% للذرة.

هذا وقد رفعت العديد من الدول النامية قضايا إغراق ضد الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يلي المنتجات الكيماوية وألياف الأكريليك وفلاتر الزيت وألواح الحديد وورق التصوير وأواني الألمونيوم والدقيق والمطاط والكابلات وغيرها.

2.5 موقف الإغراق في السودان:

الناظر للسودان يتبادر له أن السوق المحلي مغرَق، نتيجة لتغطية السوق المحلي بالسلع المستوَردة، وذلك ناتج عن عدم تنافسية السلع السودانية، بالإضافة أن السلع المحلية قليلة الجودة، وبالتالي أصبحت غير مقبولة للمستهلك المحلي، وأيضاً هناك عدم توافر بعض السلع من الإنتاج المحلي، كل ذلك أدى إلى تكوين ملامح السوق المحلي.

لكن رغماً عن ذلك لم تهتم السلطات السودانية بأمر الإغراق، أما إصدار قانون الإغراق للعام 2009، فكان هدفه هو سد النقص في سلسلة القوانين المصاحبة لسياسة التحرير الاقتصادي المجازة في العام 1992، وتأخير هذا

القانون وتأخير إجازة أحكامه تسبب في مشاكل جمَّة ضربت هيكل السوق المحلي في السودان، مثل ظهور سلع ذات جودة عالية بأسعار منخفضة وإخراج السلع المحلية الصناعية من دائرة المنافسة تمهيداً لإقصائها وتحطيمها لتبدأ مرحلة أخرى من زيادة الأسعار لتعويض فاقد الأسعار المنخفضة، وبهذا أغلقت كثير من المصانع أبوابها وخرجت من دائرة الإنتاج . (التوم، 2015).

3.5 التحليل النظري الواقعي:

1.3.5 هناك علاقة ذات دلالة بين سياسة الإغراق والناتج الاجمالي والنمو الاقتصادي في السودان:

يتضح أن الإغراق الاقتصادي يؤثر تأثير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي في السودان، وذلك بزيادة الواردات وضعف الانتاج والاعتماد التام على السلع المستوردة، وعلى هذا الأساس نجد الناتج المحلي الاجمالي ضعيف جداً لارتباطه الوثيق وعلاقته بالإغراق الاقتصادي، وأيضاً هذا يؤثر في النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، وعليه نؤكد إثبات صحة هذه الفرضية، وظهر ذلك جلياً في تناقص الناتج المحلي الاجمالي، وتراجع النمو الاقتصادي؛ مما شكل ركود اقتصادي مصحوب بتضخم، أدى إلى كساد في الأسواق، وتردي وتدهور في الاقتصاد السوداني.

2.3.5 توجد علاقة ذات دلالة سياسة الإغراق الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية في السودان:

توجد علاقة عكسية كلما استمرت البلاد في سياسة الإغراق التجاري، وفتح البلاد كسوق مفتوحة لكل الدول، ودخول السلع بكميات كبيرة، كلما أدى ذلك إلى إيقاف وتعطل الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة، وخسارة المستثمر بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج للسلع المنتجة داخل البلاد وضعف الميزة التنافسية لها، وارتفاع أسعارها وانخفاض أسعار السلع المستوردة، وبالتالي يتوقف الانتاج، ومن ثم خروج المستثمر من البلاد، وهذا أكد صحة الفرضية بوجود علاقة بين الإغراق والاستثمارات الأجنبية.

3.3.5 توجد علاقة ذات دلالة بين سياسة الإغراق والمستوى العام للأسعار في السودان:

الفرضية الثالثة ومن خلال السرد الوصفي والتاريخي والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة من التحرير الاقتصادي وتحرير الاسعار والتعرفة الصفرية، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية وسوق الكوميسا واتفاقية الغات، والاستعجال في تطبيق سياسة تحرير الأسعار والبلاد لا توجد بها وفرة في السلع والخدمات، وضعف الانتاج، وسياسة الانفتاح على العالم دون انتاج، وفي ظل العولمة التي لا تعرف الحدود، وضعف وهشاشة البلاد الاقتصادية، كل هذا جعل سياسة الإغراق تؤثر بشكل سلبي ملحوظ على المستوى العام للأسعار، وارتفاع السلع بشكل غير طبيعي، يكاد يكون خلف أزمة ذات أبعاد على المستوى المعيشي، بوجود ضائقة معيشية، وكذلك يرى الباحث أن تأخر إصدار قانون الإغراق في عام 2009 بعد عدة سنوات لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وتحرير الأسعار الذي ظهر في عام 1992. وهذه الفترة الطويلة بين السياستين والتي بلغت سبعة عشر عاماً كان لها أثر واضح على ارتفاع الأسعار بصورة غير عادية، وانعكس كل ذلك على الاقتصاد السوداني بشكل سلبي.

ويرى الباحث أن السياسات الاقتصادية التي كانت تتخذ يكتنفها الغموض وعدم الوضوح والدراسة السليمة الكافية، وعليه يرى مستقبلاً أن يكون هناك تلازم للسياسات الاقتصادية واتخاذها كحزمة واحدة في فترة زمنية معينة.

4.5 أزمات تتسبب فيها سياسة الإغراق:

سياسة الإغراق تعتبر من السياسات التي تحتاج إلى متطلبات لزم توفرها منها زيادة الانتاج بمعدلات كبيرة وضخمة، بالإضافة إلى توفر السلع والمنتجات الوطنية بكميات كبيرة وبشكل وافر، واتخاذ سياسة الحماية للمنتجات الوطنية بحيث تضمن لها حق المنافسة أمام الزخم الكبير من السلع المستوردة، ولكن هناك اخفاقات وتشوهات حدثت بتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وتحرير السلع في السودان قبل تدفق السلع والمنتجات الوطنية بشكل كافي؛ مما أثر ذلك على المستوى المعيشي للأسر، مما خلف أزمة طاحنة في ارتفاع أسعار السلع بصورة مرعبة، وبالتالي تسبب ذلك في ارتفاع معدلات التضخم بشكل غير عادي، وحتى أصبح التضخم في السودان جامح لا يمكن معالجته بأي شكل من الأشكال.

وتدفق السلع وكثرة المعروض منها وفق كل هذا وذاك صارت الأسعار في ارتفاع مستمر يوماً بعد يوم، وأصبح الجمهور في هلع ورعب من ظاهرة الارتفاع الجنوني، مما لازم ذلك الشراء غير المبرر، ومن غير حوجة فعلية، بالإضافة إلى غلاء المعيشة ككارثة عظمة، وتولد الخوف من المصير المجهول من ضائقة المعيشة، وترتب على ذلك ازدياد معدلات الهجرة خارج البلاد سواء على المستوى الأسري أو المستوى الفردي، وارتفعت معدلات الاعداد المهاجرة إلى خارج البلاد يومياً، ومن ثم أصبح كل فرد يحدث نفسه بالخروج من البلاد إلى مصر وتركيا وغيرها، وذلك بغرض ضمان وضع أمن وتحسين مستوى المعيشة، وايجاد خدمات أمثل في التعليم والصحة والرفاهية والعيش الكريم.

كما ترتب على هذا الوضع أزمة البطالة وضيق المعيشة وكثرة الجرائم من النهب والسرقة والاحتيال والغش والقتل، وكل هذا وغيره شكل أزمة حقيقية لا مفر منها ومعقدة وعلاجها أصعب في ظل الظروف الراهنة. وعليه يرى الباحث أن تهتم السلطات والدولة بأمر المواطن، بزيادة الانتاج والانتاجية، وخفض البطالة وتشجيع الصناعات الصغيرة والكبيرة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الصادرات وتوفير المقومات اللازمة للصناعات وغيره، ودعم القطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والصناعي والتعديني والنفطي.

5.5 موقف الإسلام من ظاهرة الإغراق:

جاء موقف الإسلام واضحاً بمنع الضرر في المعاملات الاقتصادية الذي يقع على أي طرف من أطراف المتعاملين في السوق، وذلك لقوله تعالى **"وأحل الله البيع"** صدق الله العظيم وكذلك قوله تعالى **"يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم"** وقوله صلى الله عليه وسلم **"إنما البيع عن تراضٍ"**.

ويمكن التعضيد على ذلك بأفعال السلف الصالح، فلما مر سيدنا عمر بن الخطاب بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيباً بالسوق، فأمره رضي الله عنه برفع سعره أو ترك السوق، وذلك لما يؤديه هذا الفعل من جانب سيدنا حاطب من أضرار بليغة لجمهور البائعين، وكذلك الإضرار بجمهور المستهلكين في وقت لاحق، فينخفض السعر عند بعض المنتجين يؤدي إلى كساد بضاعة بعضهم مما يجبرهم على البيع بأسعار أقل من التكلفة، الأمر الذي يؤدي إلى خروجهم من دائرة الإنتاج لاحقاً، وبالتالي يقل الإنتاج من هذه السلعة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها لاحقاً، مما يضر بجمهور المستهلكين.

عليه يقوم الإسلام بتحريم الاحتكار الذي هو سبب في ارتفاع الأسعار، كما يقر الإسلام بالمنافسة القائمة على جودة المنتج وتخفيض السعر وحسن المعاملة، ومنع التدليس والغش والكذب والإدلاء بمعلومات مغلوطة عن مواصفات السلع والخدمات، فالأصل تحديد سعر السلعة في ظل تلاقي قوى العرض والطلب وهو ما يطلق عليه عند فقهاء الاقتصاد بالسعر التوازني، والذي يعرف عند فقهاء الإسلام بأنه "نهاية رغبات المشترين" حيث أن جانب العرض هو الذي يحدد السعر بدايةً وقبوله أو عدم قبوله متوقف على رغبات المشترين.

6. النتائج والتوصيات:

1.6 النتائج:

- غياب الاستراتيجيات الواضحة في الدول النامية لمواجهة هذه الظاهرة التي تضر باقتصاداتها، وذلك بالنظر إلى انتشار هذه الظاهرة وانتشار تقنياتها الحديثة.
- أكدت الدراسة أن سياسة الإغراق سياسة خارجية أكثر من أنها سياسة داخلية، لأن تبعاتها تقع من الخارج على هذه الدول المغرقة.
- عدم اهتمام الدول النامية بمسألة جودة الإنتاج وتطوير السلع وذلك للتقليل من ظاهرة الإغراق.
- إن سياسة الإغراق تؤدي إلى الإضرار بالمنتجين المحليين، وكذلك تضر بالمستوى المعيشي داخل الدول النامية، نظراً لعدم المقدرة التنافسية للسلعة المنتجة محلياً في الدول النامية.
- هناك نتيجة مهمة بأن الإغراق يضر بمصلحة المنتجين وأيضاً بمصلحة جمهور المستهلكين في وقتٍ لاحق.
- ظاهرة الإغراق تضر بالاستثمار داخل الدولة الوطنية، إذ أنها تمنع المستثمر الأجنبي الكف عن الدخول لاقتصاديات الدولة المغرقة.
- سياسة الإغراق في السودان أدت إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في المنتجات المستوردة بالعملات الأجنبية.
- أدت سياسة الإغراق إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى رقم ثلاثي ضخم تجاوز 400%.

- سياسة الإغراق أدت إلى ايقاف الصناعات التحويلية الكبيرة والصغيرة، وبالتالي توقفت المصانع جميعها لأسباب عديدة منها الرسوم الباهظة والضرائب، وعدم توفر جميع مقومات الصناعة.
- سياسة الإغراق أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة كبيرة تجاوزت 50%.
- سياسة الإغراق أدت ضعف الميزة التنافسية للسلع الوطنية السودانية وعدم جودتها، وبالتالي أصبح السودان دولة غير منتجة، بل دولة مستهلكة مستوردة تعتمد على المنتجات المستوردة.
- سياسة الإغراق أدت إلى ضعف مساهمة الصناعات السودانية في الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وضعف قيمة العملة المحلية السودانية مقابل العملات الأجنبية، وتدهور سعر الصرف.

2.6 التوصيات:

- يجب على الدول النامية الاهتمام بظاهرة الاغراق وكيفية التعامل والتكيف معها وفق سياسات اقتصادية وتجارية مرنة.
- تحفيز القطاعات الإنتاجية إلى التوسع في الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحقيق فائض للتصدير مع مراعاة جودة هذه المنتجات.
- وضع السياسات المالية المرنة من قِبل الدول النامية حتى تستطيع مجابهة ظاهرة الإغراق
- ضرورة التكيف مع قوانين مكافحة الإغراق وذلك حسب الظروف المحيطة بكل دولة.

قائمة المراجع:

- التوم، أميمة حسن عمر (2015)، الإغراق وأثره على اقتصاديات الدول النامية، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، البنك المركزي، العدد 78.
- بابونج، نشرة القيادي الإلكترونية، (24 نوفمبر 2019). مقال الإغراق الاقتصادي.
- علوان، حسن عباس (2011). سياسة الإغراق بين التعرفة الجمركية وطموح الإيرادات إلى أين 2003-2010 ماجستير اقتصاد.
- كاظم، حسين جواد (2011): تحليل ظاهرة الإغراق السلعي وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 27، المجلد السابع.
- عثمان، سلمان (2006) مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورقة علمية منشورة.
- جهلول، حبيب عمار (2011): الإغراق التجاري، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، عدد (2)، مجلد (4).
- عمر، محمد عبد الحليم (د.ت): مشكلة الإغراق وحرق الأسعار، ورقة عمل، جامعة الأزهر.
- العقيدي، محمد عبد الكريم منهل (23 أغسطس 2010م): المفهوم الاقتصادي لظاهرة الإغراق السلعي، منشور في جريدة الصباح العدد 2042.
- الانترنت، موقع منظمة التجارة العالمية (WOT).

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

ضوابط الرقابة القضائية على دستورية القوانين

The principles of control of e judger Control on the Constitutionality of laws

د. محمد نصر عبد الله نصر
Dr. Muhammad Nasr Abdullah Nasr
أستاذ القانون المشارك، كلية القانون، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان
Associate Professor of Law, Faculty of Law, White Nile University, Kosti
salahme933@gmail.com

يوثق هذا البحث كـــ: نصر، محمد نصر عبد الله (2022): ضوابط الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (4)، العدد (16)، ألمانيا، ص 127-141.

المستخلص:

هدف البحث إلى بيان دور ضوابط الرقابة القضائية الدستورية لها دور في حفظ الحقوق والحريات وتحقيق العدالة حيث كان سبب اختياري للموضوع في أهمية رقابة القضاء الدستوري وحسم حالات الفوضى والنزاعات المختلفة فيها وتتمثل مشكلة البحث في بيان معرفه سلطات الرقابة القضائية الدستورية في تحقيق العدالة كما تكمن مشكلة أخرى في كيفية القيام بالدور الريادي المحكمة الدستورية العليا في حفظ الحقوق والحريات واتبعت في كتابه هذا البحث المنهج التاريخي الوثائقي الاسترادي وكذلك المنهج توصلت الدراسة إلى إن الرقابة لها دور في تحقيق العدالة وحفظ الحقوق والحريات أما أهم التوصيات تتمثل في الاهتمام بتفعيل دور الرقابة القضائية الدستورية وعدم تعطيلها حتى تقوم بدورها المنوط بها.

الكلمات المفتاحية: *ضوابط، الرقابة القضائية، دستورية القوانين.*

Abstract:

The Amis of the research is to demonstrate the role of constitutional judicial controls in the preservation of rights and freedoms and the achievement of justice. The issue of constitutional judicial oversight and resolution of various cases of chaos and conflicts is the exploration of the knowledge of constitutional judicial oversight authorities in the achievement of justice. Another problem is how the Supreme Constitutional Court plays the leading role in the preservation of rights and freedoms.

Keywords: *control, control judger, Constitutionality laws.*

الملخص المفاهيمي

تعتبر الرقابة الدستورية وظيفة رقابية تهتم بها المؤسسات القضائية والدستورية ومؤسسات الفتوى والتشريع داخل الدولة، إذ أنها عملية اجرائية تقوم بها هيئة مؤسساتية رقابية ترتبط بالمجلس الدستوري للدولة وفق الأنظمة الدستورية لها، أو من خلال محاكم قضائية عليا مختصة في الرقاب الدستورية، وهي تعمل على الرقابة على أساس المراقبة القانونية والتنظيم لأحكام الدستور، لذا تهتم هذه المؤسسات الرقابية في الحد ازدواجية القوانين والتشريعات ومنع التعارض فيما بينها بما يحقق أفضل تطبيق للدستور الوطني للدولة، ويتم ذلك عبر مجموعة من الضوابط الدستورية التى تتعلق بالرقابة على التشريع وملائمته للظروف السياسية والاجتماعية، بما لا يهدد سيادة الدولة.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي ضوابط الرقابة القضائية على دستورية القوانين.

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للتغيرات المناخية وعناصر المناخ الرئيسة (الحرارة، والأمطار) في مدينة الدويم

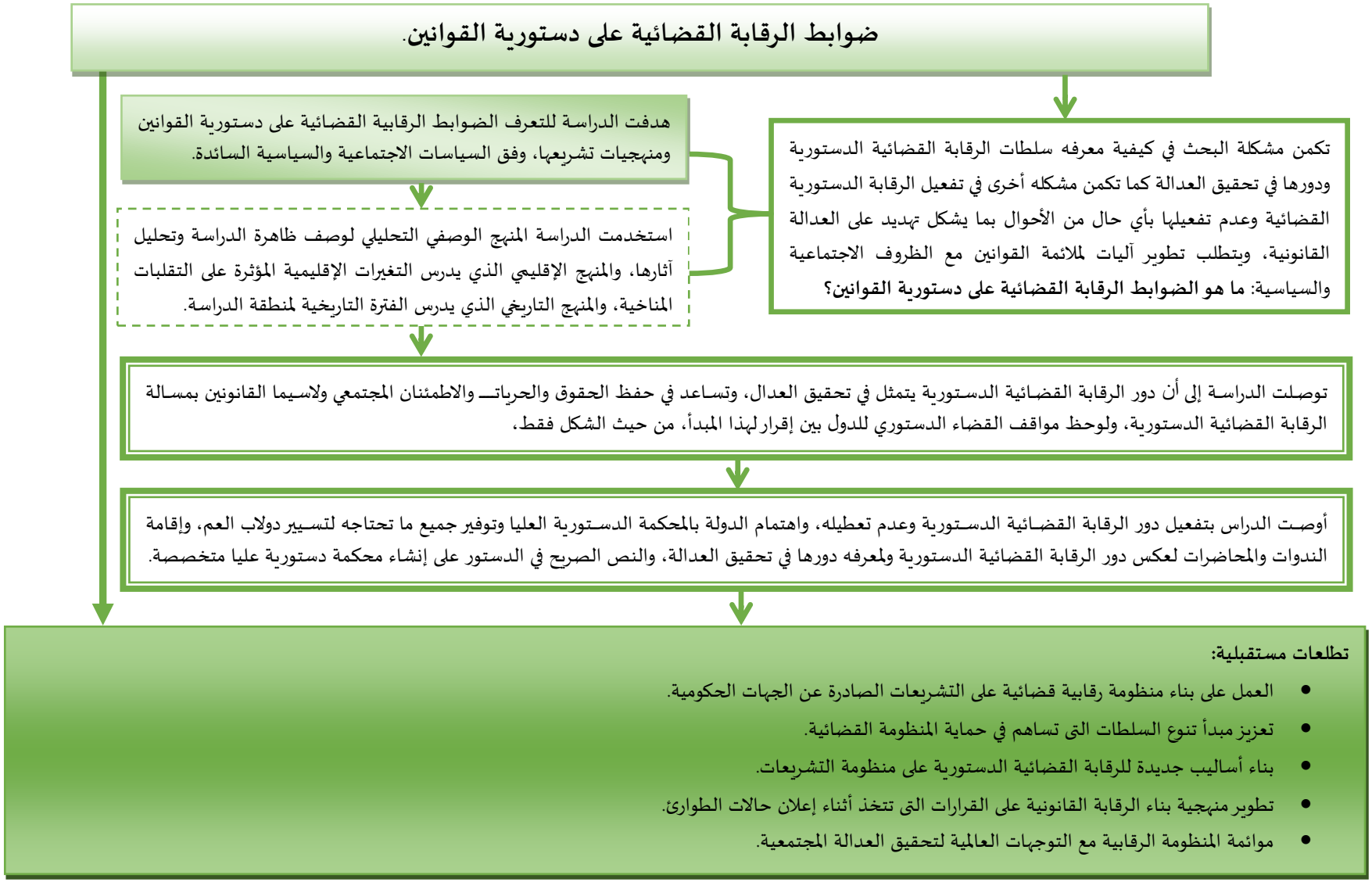
ضوابط الرقابة القضائية على دستورية القوانين.
تكمن مشكلة البحث في كيفية معرفه سلطات الرقابة القضائية الدستورية ودورها في تحقيق العدالة كما تكمن مشكله أخرى في تفعيل الرقابة الدستورية القضائية وعدم تفعيلها بأي حال من الأحوال بما يشكل تهديد على العدالة القانونية، ويتطلب تطوير آليات لملائمة القوانين مع الظروف الاجتماعية والسياسية: ما هو الضوابط الرقابة القضائية على دستورية القوانين؟
هدفت الدراسة للتعرف الضوابط الرقابية القضائية على دستورية القوانين ومنهجيات تشريعها، وفق السياسات الاجتماعية والسياسية السائدة.
استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة الدراسة وتحليل آثارها، والمنهج الإقليمي الذي يدرس التغيرات الإقليمية المؤثرة على التقلبات المناخية، والمنهج التاريخي الذي يدرس الفترة التاريخية لمنطقة الدراسة.
توصلت الدراسة إلى أن دور الرقابة القضائية الدستورية يتمثل في تحقيق العدال، وتساعد في حفظ الحقوق والحريات والاطمئنان المجتمعي ولاسيما القانونين بمسالة الرقابة القضائية الدستورية، ولوحظ مواقف القضاء الدستوري للدول بين إقرار لهذا المبدأ، من حيث الشكل فقط.
أوصت الدراس بتفعيل دور الرقابة القضائية الدستورية وعدم تعطيله، واهتمام الدولة بالمحكمة الدستورية العليا وتوفير جميع ما تحتاجه لتسيير دولاب العم، وإقامة الندوات والمحاضرات لعكس دور الرقابة القضائية الدستورية ولمعرفه دورها في تحقيق العدالة، والنص الصريح في الدستور على إنشاء محكمة دستورية عليا متخصصة.
تطلعات مستقبلية:
العمل على بناء منظومة رقابية قضائية على التشريعات الصادرة عن الجهات الحكومية.
تعزيز مبدأ تنوع السلطات التى تساهم في حماية المنظومة القضائية.
بناء أساليب جديدة للرقابة القضائية الدستورية على منظومة التشريعات.
تطوير منهجية بناء الرقابة القانونية على القرارات التى تتخذ أثناء إعلان حالات الطوارئ.
موائمة المنظومة الرقابية مع التوجهات العالمية لتحقيق العدالة المجتمعية.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة

من البديهي والمعروف أن رقابه البرلمان على سلطه رئيس الجمهورية في إصدار القرارات ولاسيما في حاله الظروف الاستثنائية لا تعتبر كافيه بل قد لا تسمن ولا تغني من جوع ، عليه جاءت أهميه الرقابة القضائية الدستورية ممثله في المحكمة الدستورية العليا حيث لها الدور الأكبر في رقابه إصدار القرارات الرئاسية ومدى ملاءمتها مع القانون وهذا ما نصبو إليه ومما لا شك فيه أن الرقابة القضائية من القضايا الهامة التي يجب الاهتمام بها وتوفير سبل تحقيق هذه الرقابة، وبها يتحقق العدل ونضمن تشريعات وقوانين عادلة تصب في مصلحة المجتمع، كما ان الرقابة القضائية تبث الطمأنينة وسط المجتمع ، وهذا إن دل فإنما يدل علي عدالة القضاء وقيامه بواجبه في مهمة الرقابة القضائية ، وعليه تشمل المقدمة على النحو **التالي**:

2.1 مشكلة البحث:

تكمن مشكله البحث في كيفية معرفه سلطات الرقابة القضائية الدستورية ودورها في تحقيق العدالة كما تكمن مشكله أخرى في تفعيل الرقابة الدستورية القضائية وعدم تفعيلها بأي حال من الأحوال بما يشكل تهديد على العدالة القانونية، ويتطلب تطوير آليات لملائمة القوانين مع الظروف الاجتماعية والسياسية: **ما هو الضوابط الرقابة القضائية على دستورية القوانين؟**

3.1 أهمية البحث:

تبدو أهمية الموضوع في دور في دور الرقابة القضائية الدستورية في حفظ الحقوق والحريات العامة وتحقيق العدالة، ومدى تطبيق القانون على الوجه الصحيح كما تبدو أهمية الموضوع فيه اهتمام المجتمع ولا سيما القانون بموضوع الرقابة الدستورية القرارات التي تصدر في حاله الظروف الطارئة ومدى ملاءمتها مع القانون.

4.1 أهداف البحث:

1. بيان أهمية الرقابة القضائية الدستورية وسط المجتمع المثقف.
2. توضيح دور الرقابة القضائية الدستورية في تحقيق العدالة.
3. معرفه سلطات القضاء الدستوري وإنزالها على ارض الواقع

5.1 منهج البحث:

سوف اتبع في كتابه هذا البحث المنهج التاريخي الاسترداد الوثائقي بالرجوع إلى أمهات المراجع في هذا الموضوع وكذلك المنهج الاستقرائي التحليلي كلما أمكن ذلك.

7.1 أسباب اختيار الموضوع:

1. أهمية رقابة القضاء الدستوري في تطبيق القوانين.

2. يعتبر القضاء الدستوري السياج المنيع لحفظ الحقوق والحريات.
3. اطمئنان المجتمع للرقابة الدستورية والاهتمام بها.

2. المبحث الأول: مفهوم الرقابة القضائية الدستورية وأهميتها وفيه مطلبان:

1.2 المطلب الأول: مفهوم الرقابة القضائية الدستورية (لغة واصطلاحا وقانونا).

يقصد بالرقابة لغة المراقبة، ورقابة، مراقبة، ورقابًا، وراقبه أي مارسه ولاحظ ويقال: راقب الله او ضميره في عمله او أمره أي خافه وخشية او فلان لا يراقب الله في أمره، أي لا ينظر الي عقابه فيركب راس في المعصية (المعجم الوسيط، 2004).

وفي اصطلاح فقهاء القانون العام يقصد بالرقابة الاشراف والفحص والتفتيش والمراجعة والتدقيق بهدف التأكد من مشروعية العمل واقراره في حالة ثبوت مشروعية وعدم اقراره في حالة التثبيت من عدم مشروعيته،

أما الرقابة القضائية من ناحية القانون فهي الرقابة التي تمارسها هيئة قضائية تختص بالفصل في مدى دستورية أي قانون تصدره السلطة التشريعية، و ينطلق مفهوم الرقابة القضائية على دستورية القوانين من فكرة حق الأفراد في حماية حقوقهم وحرياتهم المقررة بموجب الدستور، فوظيفة القضاء تتمثل في الفصل في الخصومات التي تحصل بين الأفراد والدولة أو بين الأفراد أنفسهم وهي وظيفة على قدر كبير من الأهمية ، كما تشكل الرقابة القضائية ضمانة فاعلة لدستورية القوانين حيث يتسم القضاء بالحياد والنزاهة والاستقلالية بالإضافة إلى الخبرة القانونية.
وهناك صورتان للرقابة القضائية على دستورية القوانين هما: (ألعاني، 2007)

1.1.2 الرقابة عن طريق الامتناع:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في الأخذ بالرقابة القضائية على دستورية القوانين ، بالرغم من أن الدستور الأمريكي لم ينص صراحة على مبدأ الرقابة القضائية إلا أن هذا الأمر كان مفهوماً ومتوقعاً ومقبولاً لدى واضعي هذا الدستور و كانت بداية تطبيق المبدأ أمام محاكم بعض الولايات الأمريكية كولاية فرجينيا ، ومع أن المبدأ عرفته في البداية و أخذت به بعض الولايات الأمريكية قبل أن تأخذ به المحكمة العليا الفدرالية إلا أن المؤرخون يربطون بينه وبين أول حكم للمحكمة العليا قررت فيه تطبيق هذا المبدأ وكان ذلك في حكمها الشهير في القضية الرائدة ماربري ضد ماديسون في عام 1803م ، وقد ارتبط المبدأ باسم رئيس القضاء (جون مارشال) الذي يرجع إليه الفضل في إظهاره في حكمه في هذه القضية واعتبره البعض منشئا للمبدأ . حيث قال مارشال في حكمه في هذه القضية أنه (من واجب الهيئة القضائية أن تفسر القانون وتطبقه، وعندما يتعارض نص تشريعي أو قانون مع الدستور فإن السمو والبقاء يكون للدستور). و ليس للمحاكم الأمريكية أن تلغي القانون عند نظرها في قضية أمامها بعدم دستورية قانون ما ، بل تمتنع عن تطبيقه وإن حكمها في ذلك ليس ملزما للمحاكم الأخرى ، حيث يحق لها تطبيق القانون على اعتبار انه دستوري ، إلا إذا كان الحكم بعدم دستوريته صادراً من المحكمة العليا ، و ليس للمحاكم الاتحادية حق إصدار آراء استشارية و قد استقرت المحكمة العليا على هذا المبدأ منذ تأسيسها وحتى الآن ، (المصدق، 1986) فحينما قدم الرئيس (واشنطن) إلى المحكمة الاتحادية سلسلة من الأسئلة المتعلقة بتفسير المعاهدات المعقودة مع فرنسا لإبداء رأيها فيها ، أجابت المحكمة بأنها (لا ترى من المناسب إعطاء رأي في أمور لم تنشأ عن قضية مطروحة أمامها) . وهو ما

يعرف بقاعدة "أن القاضي لا يستفتى" بمعنى أنه لا يجوز أن يطلب من القاضي إصدار فتوى، ذلك أن قيام القاضي بإصدار الفتوى هو تعبير عن رأيه في شأن ما قبل أن يعرض عليه النزاع وقبل أن يسمع دفاع الخصوم وحججهم وهو ما يعد إهداراً لحق الدفاع الذي يعتبر من أهم الضمانات المقررة للأفراد لدى ممارستهم حق التقاضي، و من المعروف أن قيام القاضي بالإفتاء أو تقرير رأي لمصلحة أحد الخصوم في الدعوى يعتبر من الأسباب المؤدية إلى عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى ويكون بالتالي ممنوعاً من سماعها (المعجم الوسيط، 2004) وهناك عدة صور لرقابة الامتناع ، منها:

الدفع بعدم الدستورية:

إن المحاكم تمارس هذا الحق عندما يطرح أمامها نزاع ويطالب أحد طرفي النزاع تطبيق قانون ما، فيطعن الطرف الآخر بعدم دستورية هذا القانون ويطلق على هذه الطريقة طريقة الدفع الفرعي ولا يحق لأي شخص الطعن بعدم دستورية القوانين بصورة أصلية، أي إنه إذا رأى شخص أن قانونا ما يخالف الدستور فلا يحق له أن يتقدم للمحكمة للطعن بهذا القانون، بل يجب أن يكون القانون يطبق على الشخص في دعوى قضائية، فيبادر هذا الشخص إلى الطعن بعدم دستورية هذا القانون. وفي هذه الحالة يكون اختصاص المحكمة بالتأكد من دستورية القانون قد جاء متفرعاً عن الدعوى المنظورة أمامها، وعلى المحكمة النظر في صحة هذا الطعن، فإذا تبين لها إن القانون غير دستوري امتنعت المحكمة عن تطبيقه وتفصل في الدعوى بما فيه صالح المتهم أو المدعى عليه.

إن الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الولايات المتحدة هي قضاء امتناع تقوم على نظام السوابق القضائية حيث تتقيد كل محكمة بالحكم الذي تصدره وتقيد به المحكمة التي في درجتها والمحاكم الأدنى منها درجة .الأمر القضائي (المعجم الوسيط، 2004)

وهي صورة من صور رقابة الامتناع وبحسب هذه الطريقة يحق لأي شخص أن يلجا إلى المحكمة ويطلب منها أن توقف تنفيذ قانون ما على اعتبار إنه غير دستوري، وللمحكمة أن تصدر أمراً قضائيا إلى الموظف المختص بعدم تنفيذ القانون، ويلاحظ إن مهمة إصدار الأمر القضائي في الولايات المتحدة هو من اختصاص محكمة اتحادية مكونة من 3 قضاة، ويجوز الطعن في قرارات هذه المحكمة أمام المحكمة الاتحادية العليا. (ساير، 2004)

ومن الصور الأخرى لرقابة الامتناع هو الحكم التقريري وبمقتضاه يحق للشخص أن يطلب من المحكمة أن تصدر حكم تقرر فيه ما إذا كان القانون الذي سيطبق عليه دستورياً أم لا وفي هذه الحالة لا يتم الفصل في الموضوع إلى أن يصدر حكم من المحكمة حول هذا الطلب. وتلاقي هذه الطريقة تأييداً من الفقه الأمريكي، لأن المحكمة تستطيع أن تعلن عن رأيها في دستورية أو عدم دستورية قانون ما حيث أن هذه الطريقة تنسجم مع الغاية من تخويل المحاكم سلطة الرقابة على دستورية القوانين.

2.1.2 الرقابة عن طريق الإلغاء:

وتتمثل هذه الرقابة في تشكيل محكمة خاصة أو أعلى محكمة في البلاد ويحق للمحكمة أن تحكم ببطلان القانون غير الدستوري بالنسبة للجميع، أي إن قرارها يلغي القانون المخالف للدستور.

2.2 المطلب الثاني: أهمية الرقابة القضائية الدستورية.

سنبحث في هذا المطلب التعريف بالرقابة القضائية على دستورية القوانين وأساليبها في الأنظمة الدستورية للدول المختلفة وبقدر ما يسمح به المجال.

1.2.2 التعريف بالرقابة القضائية

ان عدم تقرير الوسيلة الفاعلة لحماية مبدأ سمو الدستور، يجعل من مبدأ سمو الدستور أمراً نظرياً بحتاً وعبثاً لا طائل من وراءه، ويدع الدستور عرضه لانتهاك واعتداء السلطات الاخرى عليه ولا سيما السلطة التشريعية؛ لذلك يتفق الفقه الدستوري على ان الضمانة الفاعلة والرئيسية لحماية مبدأ سمو الدستور هي تنظيم الرقابة على دستورية القوانين. (جمال الدين، 2005)

وعلى الرغم من اختلاف وسائل الرقابة على دستورية القوانين باختلاف الأنظمة الدستورية في الدول المختلفة الا انها بمجملها تؤول الى اسلوبين رئيسيين هما الرقابة السياسية والرقابة القضائية. (بوديار، 2003)

والمقصود بالرقابة القضائية، هو ان تتولى هيئه قضائية مراقبة دستورية القوانين، أي أن يتولى القضاء فحص القوانين ليتحقق من مطابقة احكامها للدستور (ليلة، 1971).

وهذا يشمل الجهة القضائية التي جعل الدستور من اختصاصها الرقابة على دستورية القوانين عندما تكون الرقابة مركزية، أي قضاء دستوري متخصص. وكذلك يشمل المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها عند نظرها بدستورية القوانين، عندما تكون الرقابة لا مركزية أي عندما لا يكون هناك قضاء دستوري متخصص (أبو المجد، 1960)

ونظراً لما يتسم به القضاء عامةً من الحياد والموضوعية وبعده عن الاهواء والنزوات، والاستقلال في اداء مهماته. وما يتوفر لدى القضاة من مؤهلات قانونية تسمح لهم بالاضطلاع بمهمة فحص القوانين للتحقق من مدى مطابقتها لأحكام الدستور، فأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين هي أفضل وسيله لحماية احكام الدستور.

يضاف الى ذلك ما يضمنه القضاء للأفراد من حرية التقاضي وحق الدفاع والعلانية مما يجعل الرقابة القضائية على دستورية القوانين رقابة حقيقيه وفعاله. ولذلك فقد أخذت الكثير من الدول الحديثة بالرقابة القضائية على دستورية القوانين وخصوصاً بعد أن اجمع الفقه على فشل أسلوب الرقابة السياسية على دستورية القوانين لعيوبه الكثيرة، وللانتقادات الشديدة التي تعرض لها من قبل الفقه (عصفور، 1954).

وعلى الرغم من كل المزايا التي يتمتع بها أسلوب الرقابة القضائية على دستورية القوانين الا أن بعض الفقه قد وجه اليه بعض الانتقادات. ولكن يلاحظ أن معظم الانتقادات التي وجهت للرقابة القضائية على دستورية القوانين يمكن الرد عليها وتفنيدها بسهوله، لأنها في الواقع كانت موجهه الى تطبيقات الرقابة القضائية لا الى الرقابة القضائية ذاتها، وإنها تهدف الى محاولة علاج ما ظهر من عيوب الرقابة القضائية أثناء التجارب المختلفة لها. (البحري، 2009)

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مهد الرقابة القضائية على دستورية القوانين، وكانت أسبق الدول في ذلك، على الرغم من أن دستورها لم ينص صراحةً على مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين، ولكن تقرر هذا الحق بواسطة القضاء من جانب وتأييد الفقه من جانب آخر. ويربط المؤرخون بين الرقابة القضائية على دستورية

القوانين وبين اول حكم للمحمة الاتحادية العليا الامريكية قررت فيه مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين. وهو حكمها الشهير في قضية (ماربوري ضد ماديسون) عام 1803 (تفصيات القضية، د.ت).

ومنذ ذلك الحكم ارتبط هذا المبدأ باسم القاضي (جون مارشال) وأعتبره البعض منشئاً لهذا المبدأ على الرغم من أن محاكم بعض الولايات الامريكية كولاية (فرجينيا) كانت قد أخذت بمبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين قبل أن تأخذ به المحكمة الاتحادية العليا. ويرى الباحث أن الرقابة القضائية تلعب دوراً كبير في عملية رقابة الدساتير والقوانين وفحصها جيداً حتى تصبح صالحة للمجتمع ومفيدة، ويمكن ذلك علي أرض الواقع بعد مراجعتها وتمحيصها عبر الرقابة القضائية

2.2.2 صور الرقابة القضائية على دستورية القوانين

تتعدد أساليب الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الدول المختلفة الا أنه يمكن تقسيمها تبعاً للأثار المترتبة على هذه الرقابة إلى الرقابة القضائية على دستورية القوانين بطريق الدعوى المباشرة او الاصلية والرقابة القضائية بطريق الدفع بعدم الدستورية.

1.2.2.2 الرقابة القضائية عن طريق الدعوى المباشرة أو الاصلية (رقابة الإلغاء):

ويقصد بها حق القضاء في أن يحكم بإلغاء القانون المخالف للدستور إذا ما طعن به أمامه، ويترتب على هذا الحكم بطلان القانون واعتباره كأن لم يكن. ويرفع الطعن بدستورية القوانين أمام محكمه معينه حددها الدستور، ويكون حكم هذه المحكمة ملزماً للكافة (ليلة، 1971).

وتوصف هذه الطريقة من طرق الرقابة بأنها وسيلة هجومية يبادر الفرد لاستخدامها ليتخلص بصوره نهائية من القانون غير الدستوري قبل تطبيقه. ولا يشترط في هذه الطريقة من طرق الرقابة وجود نزاع معين مرفوع أمام القضاء أو انتظار تطبيق القانون المشكوك في دستوريته لكي يطعن فيه، لذلك توصف هذه الدعوى بأنها أصليه أو مباشرة. مع أن بعض الفقه قد انتقد تسمية هذه الدعوى بالدعوى الاصلية على أساس أنه زيادة لا مبرر لها، لأن اصطلاح الدعوى بذاته يفيد بأنها دعوى مبتدأه أو أصليه.

وتتميز هذه الطريقة من طرق الرقابة القضائية بالحسم والفاعلية اذ أن الحكم بإلغاء القانون لعدم دستوريته فيه اعدام لوجوده والتخلص منه بشكل نهائي. ولا يمكن أثارة النزاع حول دستوريته مستقبلاً مما يؤدي الى تحقيق الوحدة القانونية في الدولة. والرقابة القضائية بطريق الدعوى الاصلية هي من حيث الاصل رقابة لاحقه ولكنها قد تكون رقابة سابقه، كما أخذ بذلك دستور ايرلندا لعام 1937.

وتختلف الدساتير التي أخذت بالرقابة عن طريق الدعوى الأصلية من حيث الجهة القضائية التي يعهد اليها بهذه المهمة، فمنها من أوكلها الى اعلى محكمه في النظام القضائي للدولة مثل دستور سويسرا لعام 1874 ودستور كولومبيا لعام 1886 ودستور فنزويلا لعام 1931 ودستور الصومال لعام 1960 ودستور السودان لعام 1973 (الخطيب، 2004).

ومن الدساتير من أوكل مهمة الرقابة الى محكمه دستوريه متخصصة، مثل دستور النمسا لعام 1920 ودستورها لعام 1945 والدستور الاسباني لعام 1931 والدستور الايطالي لعام 1947 والدستور السوري لعام 1950 والدستور المصري لعام 1971 والدستور العراقي لعام 1925 (القانون الاساسي العراقي).

وتختلف الدساتير في الاثر الناجم عن قرار المحكمة بعدم دستورية قانون ما، فبعضها يعتبر القانون ملغياً من تاريخ صدور قرار المحكمة بعدم دستورية القانون.

2.2.2.2 الرقابة القضائية بطريق الدفع بعدم الدستورية (رقابة الامتناع):

يقصد بهذه الطريقة من طرق الرقابة القضائية، امتناع المحكمة عن تطبيق القانون المخالف للدستور، إذا تبين لها عدم دستوريته بناءً على دفع يقدمه صاحب المصلحة او من تلقاء نفسها، في دعوى مرفوعة أمامها وذلك بتغليب حكم القانون الاعلى (الدستور) على حكم القانون الادنى في سلم التدرج التشريعي للنظام القانوني في البلد. أما إذا تبين لها صحة القانون وموافقته للدستور فأنها تطبقه على الدعوى المعروضة أمامها (الخطيب، 2004).

ولا يهم نوع القضية المرفوعة أمام القضاء سواء كانت مدنيه أو تجاريه أو جنائية أو اداريه أو قضية أحوال شخصيه. لأن اختصاص المحكمة في هذه الحالة يعتبر متفرعاً عن الدعوى الأصلية المنظورة أمامها، فهو طريق غير مباشر للطعن في دستورية القانون. لذلك يطلق عليه الفقه الرقابة القضائية عن طريق الدفع الفرعي، رغم اعتراض بعض الفقه على هذه التسمية.

ويستطيع ذوو المصلحة الدفع بعدم الدستورية في كل مراحل الدعوى بشرط ألا يكون قد صدر فيها حكم اكتسب درجة البتات، ولا يحق لأي شخص الطعن بعدم الدستورية بصوره أصليه. وتثبت الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية لجميع المحاكم في النظام القضائي على اختلاف انواعها ودرجاتها (الخطيب، 2004).

والمثال الرئيسي لذلك هو النظام الدستوري الامريكي الذي ظهرت فيه هذه الطريقة وانتشرت الى بقية دول العالم، اذ لا تختص المحكمة العليا وحدها بنظر الطعن في دستورية القوانين وإنما تملك هذا الاختصاص جميع الجهات القضائية سواء في الولايات المختلفة أو في الحكومة الاتحادية، فالمحاكم الاتحادية تراقب دستورية القوانين التي تسنها الولايات سواء أكانت قوانين عاديه أم نصوصاً دستورية، وكذلك تراقب دستورية القوانين التي يسنها (الكونغرس). أما محاكم الولايات فأنها تراقب دستورية القوانين التي تسنها السلطة التشريعية في الولايات، ويتمتع قرار المحكمة بحجيه نسبيه لأن أثره يقتصر على أطراف الدعوى فقط، وبالتالي فإن امتناع المحكمة عن تطبيق هذا القانون لا يؤثر على المحاكم الاخرى ولا يمنعها من تطبيق نفس القانون في دعاوى أخرى (السيد، 2007).

ولقد أخذت الكثير من الدول الحديثة بالرقابة القضائية على دستورية القوانين بطريق الدفع بعدم الدستورية، بعضها نصت على ذلك صراحةً في صلب الوثيقة الدستورية وبعضها الآخر أستقر قضاؤها على فرض هذه الرقابة. ومن الدساتير التي نصت صراحةً على طريقة الدفع الفرعي بعدم الدستورية، الدستور الروماني لعام 1923 والدستور البرتغالي لعام 1933 والدستور الياباني لعام 1946. أما الدول التي أستقر قضاؤها على فرض هذه الرقابة من دون نص دستوري فمنها المانيا واليونان والنرويج وكندا وأستراليا. بل يمكن القول إن من الأسباب التي تدفع الى اللجوء الى الرقابة بطريق الدفع بعدم الدستورية هو عدم تنظيم الدستور للرقابة على دستورية القوانين.

ولقد ظهر لدينا في العراق في ظل النظام السابق مثل هذا التوجه لأن دستور 16 تموز 1970 الملغى سكت عن تنظيم الرقابة على دستورية القوانين مما دفع ببعض الفقه الى القول بإمكانية قيام مثل هذا النوع من الرقابة وكما سنرى لاحقاً، وأخيراً تجدر الاشارة الى أن دساتير بعض الدول قد قررت الجمع بين طريقة الرقابة القضائية بطريق الدفع بعدم الدستورية وطريقة الرقابة القضائية بطريق الدعوى الأصلية عند بحث القضاء دستورية القوانين، ومن هذه الدساتير الدستور الإيطالي لعام 1948.

وفي النهاية لا بد من تبيان أن الرقابة القضائية بطريق الدفع بعدم الدستورية، هي إحدى صور الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية. وأن هناك صوراً أخرى للرقابة القضائية لا تقل أهمية عن طريقة الدفع الفرعي بعدم الدستورية تتمثل هذه الصور بالرقابة بطريق الأمر القضائي (أوامر المنع) والرقابة بطريق الاعلان القضائي أو الحكم التقريري.

3. مفهوم المحكمة الدستورية وبيان سلطتها لممارسه الرقابة وفيه مطلبان

1.3 مفهوم المحكمة الدستورية.

تسمى أحيانا المحكمة الدستورية العليا وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد، تتحدد طريقة اختيار قضاتها وصلاحياتها ضمن دستور الدولة وتختلف من دولة إلى أخرى، ولكن بشكل عام فإن المحكمة الدستورية هي صاحبة القول الفصل بتوافق أي قرار أو مرسوم أو قانون أو حكم قضائي مع الدستور الذي هو التشريع الأعلى في البلاد ولا يجوز مخالفته ويتم إحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية عادة من طريقين الأول هو شك المحكمة بعدم دستورية قانون معين وبالتالي تقوم هي بتحريك الدعوى لدراسة دستوريته، أو يمكن للحكومة أو البرلمان) أو أي جهة أخرى حسب دستور كل بلد) الطعن بدستورية تشريع أو حكم قضائي ما فتقوم المحكمة الدستورية العليا بالنظر في دستورية الموضوع المطعون فيه. كما تختص المحكمة الدستورية بتفسير مواد الدستور بناءً على طلبات تقدم إليها (أيضاً وفق دستور كل بلد)، للاسترشاد أثناء وضع المراسيم والتشريعات.

وقد يضاف إلى صلاحياتها محاكمة كبار المسؤولين في الدولة مثل رئيس الجمهورية حسب دستور كل دولة. إن الأحكام الصادرة على المحكمة الدستورية قطعية وغير قابلة للطعن باعتبارها أعلى سلطة قضائية في البلاد.

2.3 سلطه المحكمة الدستورية لممارسه الرقابة القضائية على إصدار القرارات.

نصت المادة (15) (د) على سلطة حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية' وهي تلك الحقوق والحريات الأساسية في وثيقة الحقوق الواردة في البند الثاني في المواد من (27) إلى (47) وهي التي اكدت على سلطة المحكمة الدستورية في رقابتها بنص المادة (15) (2) من تحصين أعمال السلطة القضائية في رقابة المحكمة الدستورية (يوسف، 2006).

وعليه يرى الباحث أن الأزمة القانونية الناتجة عن ضعف الرقابة القضائية السبب الرئيسي فيها غياب المحكمة الدستورية عن القيام بدورها الكامل ولاسيما أنها تمثل أعلى سلطة قضائية في البلاد ولكن للأسف أحياناً يتم تجميدها بسبب بالأزمة القانونية ويضعف دورها.

1.2.3 الفصل في دستورية القوانين: تخضع المادة (15) (هـ) جميع التشريعات الصادرة من المجلس القومي الاتحادي أي المجلس الوطني ومجلس الولايات جميعها تخضع للرقابة القضائية للمحكمة الدستورية فاذا كانت تلك التشريعات تتعارض مع الدستور القومي الاتحادي ودساتير الولايات، بذلك يكون على المحكمة أن تعمل على صيانة اتفاقية السلام الشامل في ظل الفترة الانتقالية.

1.2.3 الفصل في المنازعات الدستورية على مستويات أجهزة الحكم: تنص المادة (15) (و) على سلطة المحكمة في الفصل في النازعات التي تثور بين أجهزة الحكم فيما يتعلق بشأن الاختصاصات الحصرية او المشتركة أو المتبقية وهنا تلعب المحكمة الدستورية دوراً اساسياً في توطيد نظرية توزيع الموارد في الجدول من (أ) (هـ) والمنقولة من اتفاقية السلام الشامل الواردة في الجزء الخامس منها في الجدول من (أ) إلى (هـ). وتستعين المحكمة الدستورية بما ورد في الجدول (و) من الدستور المتعلق بتسوية النزاعات بالنسبة للاختصاصات المشتركة (أبو الشعير، 1989)

ولعل هذا الاختصاص هو الذي قامت عليه الرقابة القضائية ومن أجله وذلك لتقوية النظام الاتحادي. ومن أهم القضايا التي قضت بها المحكمة الاتحادية العليا برئاسة رئيس القضاء جون مارشال مؤسس الرقابة القضائية في ظل الأنظمة الدستورية هي قضية (ماكيولوش ضد ولاية ميري لاند) والتي قررت فيه تلك السابقة تشريع صادر من مجلس ولاية بحسب اختصاصها بإصدار تشريع يتعلق بمؤسسة اتحادية وهو فرع بنك الولايات المتحدة الامريكية في تلك الولاية سنة (1918م) والتي اثارت عاصفة من الهجوم قاده قاضي المحكمة العليا في ولاية ميري لاند القاضي روان مقدمها جون مارشال حتى اضطر مارشان للرد عليه في الدفاع عن نفسه (يوسف، 2006).

وتتلخص وقائع تلك الدعوي في الاتي

أصدرت ولاية ميري لاند تشريعات تجمع كل البنود التي لم تصادق عليها ان تصدر اوراق مالية نقدية الا بناء علي دمغة ورقية تحصل عليها بعد دفع ضريبة باهظة تقدر بمبلغ 15.000دولار وفي حالة عدم دفع تلك الضريبة، تفرض عقوبة مصادره 50دولار عن كل مخالفة ' وكان فرع بنك (أبو لتمور) هو فرع لبنك الولايات المتحدة وهو مؤسسة اتحادية قد أُنشئ في ولاية ميري لاند ورفض دفع الضريبة وقدم للمحاكمة امام محاكم تلك الولاية التي قضت في حكمها الزام فرع البنك بدفع تلك الضريبة وكان (ماكليوتوش) صراف البنك قد أصدر اوراق نقدية دون الالتزام بقانون الولاية ثم رفعت ضده تلك الدعوي لصالح الولاية. لقد طعن في ذلك الحكم امام المحكمة العليا الاتحادية وقد اثير حولها جدلاً قانونياً لمدة تسعة ايام امام المحكمة بواسطة كبار رجال القانون في ذلك الوقت وكان رأي جون مارشان رئيس المحكمة يعبر عموماً عن أعظم ورقة حكم على الرغم مما ذكرنا في مكان اخر واجه مارشان انتقادات حادة من أحد أعضاء ولاية (فرجينا) في الصحف حتى اضطر مارشال للرد عليه في الصحف علماً ان هذا تقليد غير مستحب (يوسف، 2006).

4. المبحث الثالث: شـروط ممارسـه الرقابة القضـائية الدسـتورية لقرارات رئيس الجمهورية وفيه مطلبان:

1.4 المطلب الأول: الشرط الأول غيبة البرلمان.

تكون رقابة البرلمان على رئيس الجمهورية في غالب الأحيان غير مباشرة بواسطة مجموعة من الطرق والوسائل التي تمكّن البرلمان من التأثير والضغط على الحكومة، أو إعمال المسؤولية السياسية للحكومة، أو عن طريق النص على وجوب اجتماعه خلال الظروف الاستثنائية .آخر نوع من أنواع الرقابة هو الرقابة القضائية التي تمثل الضمانة الحقيقية لحقوق الأفراد وحرياتهم، فالقضاء هو الذي يمسك بيده الميزان بين مقتضيات الضرورة ومقتضيات المشروعية، أي يوازن بين مقتضيات ما تدعي السلطة أنه مصلحة عامة ومقتضيات ما يدعي الأفراد من مشروعية، وذلك لحماية حقوقهم وحرياتهم من التعدي والانتهاك غير المبرر، ويجري كل ذلك في إطار من الموازنة الدقيقة بين اعتبارات المحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم وبين سلامة الدولة ودرء الأخطار التي تتهددها .

تكمن أهمية الرقابة على السلطات لرئيس الجمهورية في كونها عنصرًا أساسيًا من عناصر دولة القانون، وضمانة لاحترام مبدأ الشرعية وبالتالي احترام الدستور، وحماية لحقوق الأفراد وحرياتهم التي تصبح عرضة للانتهاك في ظل الظروف الاستثنائية التي تباح فيها المحظورات، وتصبح في إطار لا شرعية مقننة، التي في ظلها تتركز جميع السلطات بيد رئيس الدولة، إذ أن إقرار الرقابة الفعالة يمنع رئيس الجمهورية من التعسف والاستبداد، "فالسلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة" لذا لابد من اقتران السلطة بالرقابة من أجل إيجاد التوازن بين السلطة والحرية وخضوع الجميع حكامًا ومحكومين للقانون على قدم المساواة، تحقيقًا للعدالة وإرساء أسس دولة القانون التي نصبو لبلوغه (عباس، 2012).

وتزداد أهمية هذا الموضوع في وقتنا الراهن، حيث يعيش العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ظروفًا استثنائية، ومن بين الأسباب المباشرة للتحولات التي يعيشها العالم العربي منذ عام 2011م، والتي شهدت الكثير من الخروقات والانتهاكات للقانون ولحقوق الأفراد وحرياتهم : الأنظمة العربية التي تكرس تفوق السلطة التنفيذية على رأسها رئيس الجمهورية وتجعله محور النظام السياسي في الدولة، بمنحه سلطات واسعة وتركيز السلطة بيده؛ مما أدى إلى التعسف والاستبداد، مع غياب الرقابة الفعلية الناجعة وانعدام المسؤولية .من المبررات التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع مبررات موضوعية تكمن في الفراغ الدستوري في الجزائر فيما يخص موضوع الرقابة على السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية على الرغم من أهميته وخطورته، وخاصة أن الجزائر قد مرت بمثل هذه الظروف الاستثنائية، إذ تم إعلان حالة الطوارئ وكذا الحصار في مرات عدة، وقد عشنا عشرية دموية لازالت آثارها ممتدة إلى يومنا هذا، وانعدام الرقابة في ظل هذه الظروف يؤدي إلى نتائج وخيمة.

2.4 المطلب الثاني: الشرط الثاني عدم غياب البرلمان أصلاً.

الرقابة البرلمانية: رئيس الجمهورية غير مسئول سياسيًا أمام البرلمان وهذا الأخير بدوره تحكمه مجموعة من الاعتبارات السياسية والشخصية مما يجعل رقابته بدون جدوى، أما فيما يخص أهم ضمانة لحقوق الأفراد ودولة القانون، ألا

وهي الرقابة القضائية، فنجد أن الأعمال الاستثنائية لرئيس الجمهورية تفلت من رقابة القضاء لأنها تعتبر من أعمال السيادة، إذ لم يسبق للقضاء الجزائري أن تصدى لعمل صادر عن رئيس الجمهورية، بمعنى أن المؤسس الدستوري الجزائري قد أوجد أجهزة رقابية إلا أن الواقع كشف عدم نجاعتها وفعاليتها؛ لذا ارتأينا التطرق لدراسة هذا الموضوع (الخطيب، 2011).

وتوضيح النقائص والثغرات التي قد نجد لها الحلول وهذا عن طريق الاستفادة من الاجتهادات التي تركها الفقه والقضاء الفرنسيين والمصريين بإجراء دراسة مقارنة بين الأنظمة التالية: الجزائري والفرنسي والمصري .إضافة إلى هذا يوجد مبرر آخر هو قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، إذ يلقى موضوع سلطات رئيس الجمهورية في الظروف الاستثنائية نوعًا من الاهتمام من طرف الباحثين في مجال القانون الدستوري، إذ توجد دراسات وبحوث عديدة تناولت هذا الموضوع بإسهاب، أما فيما يخص موضوع الرقابة على السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية، فإن الدراسات المتعلقة به قليلة نوعًا ما خاصة الجزائرية منها، على الرغم من أهمية الموضوع، الأمر الذي يفرض علينا البحث ومعالجة موضوع الرقابة على الأعمال الاستثنائية لرئيس الجمهورية، لعلّنا نساهم ولو بالقليل في إثراء هذا الموضوع، وتقديم مرجع جديد يستفيد منه الباحثون والمختصون في القانون الدستوري في إنجاز بحوثهم وتنمية معارفهم الفكرية .

أما المبررات الذاتية، فتتمثل في رغبتنا في إرساء دعائم دولة القانون، التي تضمحل ويتهددها الخطر في ظل الظروف الاستثنائية، إذ أن حقوق الأفراد وحرياتهم تتقلّص وتضيق في ظل هذه الظروف، كما أن حالة الضرورة قد تؤدي في بعض الحالات إلى الخروج عن مبدأ الشرعية من أجل الحفاظ على مؤسسات الدولة وكيانها، وتركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية وحدها وخاصة رئيس الجمهورية الذي يصبح مالكًا لكل السلطات شرعًا، منفذًا ومشرعًا وقاضيًا، وهذا الأمر يعد إهدارا صارخا لمبدأ الفصل بين السلطات الذي يقتضي التوازن في توزيع السلطة على الهيئات الثلاث (التشريعية التنفيذية و القضائية) (الخطيب، 2011).

والضمانة الوحيدة التي تكفل لنا تحقيق هذه الرغبة هي الرقابة الناجعة على أعمال الضرورة، بحيث نستطيع التوفيق بين اعتبارين: الحفاظ على سلامة الدولة واستقرارها من ناحية، ووجوب احترام قواعد القانون من ناحية أخرى؛ مما يستلزم دراسة كل أنواع الرقابة على الأعمال لرئيس الجمهورية في الدساتير المقارنة وتقويمها لكي نصل إلى الرقابة الأكثر جدوى ونجاعة.

5. الخاتمة:

لقد طرحت الدراسة إشكالية تحتاج إلى البحث والإجابة عنها حيث أن الظروف الاستثنائية تخلق لنا تعارضًا بين اعتبارين اثنين هما : الحفاظ على سلامة الدولة وكيانها من جهة، ومن جهة أخرى احترام حقوق الأفراد وحرياتهم، التي تضيق في ظل هذه الظروف، في حين تتوسع فيه سلطات الهيئة التنفيذية بصفة عامة، ورئيس الجمهورية بصفة خاصة باعتباره رأس السلطة التنفيذية، إذ أقرت له الدساتير المقارنة سلطات جد واسعة تنفيذية وتشريعية وقضائية، وهذا ما يفتح المجال لإمكانية التعسف في استعمال السلطة وانتهاك حقوق الأفراد وحرياتهم باتخاذ الظروف الاستثنائية كذريعة وغطاء للخروج عن الشرعية، هذا ما يدفعنا للوقوف عند الرقابة المنصبة على السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية بمختلف أنواعها ، وتقدير مدى نجاعتها في الدساتير المقارنة .

1.5 النتائج

- يتمثل دور الرقابة القضائية الدستورية في تحقيق العدالة.
- تساعد تطبيق الرقابة القضائية الدستورية في حفظ الحقوق والحريات.
- يطمئنان المجتمع ولاسيما القانونين بمسالة الرقابة القضائية الدستورية.
- لاحظت مواقف القضـــاء الدســـتوري للدول بين إقرار لهذا المبدأ، من حيث الشـــكل فقط، في حين ذهب البعض الآخر بإقرار هذا الحق من حيث الشكل والموضوع، في حين رفض البعض هذا النوع من الرقابة.
- الرقابة القضائية لها أساليب متعددة تؤدي بدورها إلى تفعيل الرقابة القضائية.

2.5 التوصيات:

- تفعيل دور الرقابة القضائية الدستورية وعدم تعطيله.
- اهتمام الدولة بالمحكمة الدستورية العليا وتوفير جميع ما تحتاجه لتسيير دولاب العمل.
- إقامة الندوات والمحاضرات لعكس دور الرقابة القضائية الدستورية ولمعرفه دورها في تحقيق العدالة وسط جمع المسلم.
- النص الصريح في الدستور على إنشاء محكمة دستورية عليا متخصصة تُسند لها مهمة الرقابة على دستورية القوانين
- نوصي بعدم تجميد نشاط المحكمة الدستورية لأي سبب مهما كان الأمر لأنها أعلي سلطة قضائية في البلاد وبتفعيلها تتحقق الرقابة القضائية.

6. قائمة المراجع:

- أبو المجد، أحمد كمال (1960)، الرقابة على دســـتورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري، رسالة دكتوراه، مكتبة النهضة العربية، القاهرة.
- السيد، الباز علي السيد (1978): الرقابة على دستورية القوانين، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- العاني، حســـان محمد شـــفيق (2007): الأنظمة الســـياســـية والدســـتورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، العراق.
- يار، حسن بود (2003): الوجيز في القانون الدستوري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- البحري، حسـن مصـطفى (2009)، القانون الدسـتوري النظرية العامة، الجامعة الافتراضـية، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية.
- الخطيب، نعمان أحمد (2011): الوسـيط في السـياسـية والقانون الدسـتوري، دار الثقافة للنشـر والتوزيع، الطبعة السابعة، الأردن.

- المصدق، رقية (1986): القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ارشادات منهجية مع معالجة نموذجية لبعض المواضيع، دار توبقال للنشر، المغرب.
- جمال الدين، سامي (2005): القانون الدستوري والشرعية الدستورية على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا، الطبعة الثانية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر.
- عصفور، سعد (1954): القانون الدستوري، الطبعة الأولى، دار المعارف بالإسكندرية، مصر.
- أبو الشعير، سعيد (1989): القانون الدستوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- ساير، عبد الفتاح (2004): القانون الدستوري النظرية العامة للمشكلة الدستورية، الطبعة الثانية، مطابع دار الكتاب العربي، مصر.
- عباس، عمّار (2012): مقومات النظام السياسي المنشود ومبرراته، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري بتيزيوزو، العدد الأول.
- ليلة، محمد كامل (1971): القانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الخطيب، نعمان أحمد (2004): الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،
- يوسف، يس عمر يوسف (2006): النظم السياسية والقانون الدستوري ونظام الحكم في الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم ومنتصر، عبد الحليم والصوالحي، عطية وأحمد محمد خلف الله (2004): المعجم الوسيط، تحقيق / مجمع اللغة العربية. مجمع اللغة العربية -مكتبة الشروق الدولية، مصر.

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في الأردن

Strategic planning and crisis management in Jordan

د. رنيم زياد أحمد جوابرة
Dr. Raneem Ziad Jawabreh
جامعة أم الدرمان الإسلامية/معهد والدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية/الأردن
Om Alderman University/Jordan
Jawabreh_raneem_90@hotmail.com

يوثق هذا البحث كـــ: جوابرة، رنيم زياد أحمد (2022): التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في الأردن، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد (4)، العدد (16)، ألمانيا، ص 142-159.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات في الأردن، ومن المهم جداً عند البدء في التخطيط الاستراتيجي لأي شركة أو مؤسسة الانتباه إلى أن القرارات الإدارية التي تؤخذ فيها تحتاج إلى تخطيط استراتيجي فعال وإدارة في صنع القرارات. لأن للتخطيط الاستراتيجي في الأردن العمود الفقري لأي منظومة يستند عليها صانعي القرارات، لما له من مخرجات إيجابية، ومن نتائج هذه الدراسة أن تطبيق المؤسسات والشركات للتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في الأردن يزيد بشكل يومي بشكل ملحوظ، وفعالية تطبيق برامج التخطيط الاستراتيجي، لإدارة الأزمات. وأوصت هذه الدراسة بإعطاء الدورات التدريبية في المؤسسات الأردنية، وتطبيق أساليب التخطيط الاستراتيجي فيها، ونشر ثقافة الوعي بالتخطيط الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: *التخطيط الاستراتيجي، إدارة الأزمات.*

Abstract

This study aimed to identify the role of strategic planning in crisis management in Jordan, and it is very important when starting strategic planning for any company or institution to pay attention to the fact that the administrative decisions taken in them need effective strategic planning and management in decision-making, because strategic planning in Jordan is the backbone of any system on which decision makers are based, because of its positive outputs, and one of the results of this study is that the application of institutions and companies to strategic planning and crisis management in Jordan increases significantly Remarkably daily, and effectively implementing strategic planning programs, for crisis management. This study recommended giving training courses in Jordanian institutions, applying strategic planning methods in them, and spreading the culture of awareness of strategic planning.

Key words: *Strategic Planning, Crisis Management.*

الملخص المفاهيمي:

تستعرض الدراسة المفاهيم البحثية تعبر عن مضمون دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات في الأردن، وأهمية التخطيط، والتي تساهم في الأخذ بمبدأ التخطيط للأزمات كجزء مكمل لمبدأ التخطيط الاستراتيجي، وتعتمد منظومة التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات في الأردن على تطوير العلاقات العامة ودورها في إدارة الكيانات الإدارية وإدارة المخاطر للحد من تبعاتها عبر التخطيط الإعلامي واليقظة الإستراتيجية للحد من تداعياتها الاستراتيجية في إطار الدمج بين التخطيط الاستراتيجي والحد من تأثيرات الأزمات عبر منهجية إدارية.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في الأردن

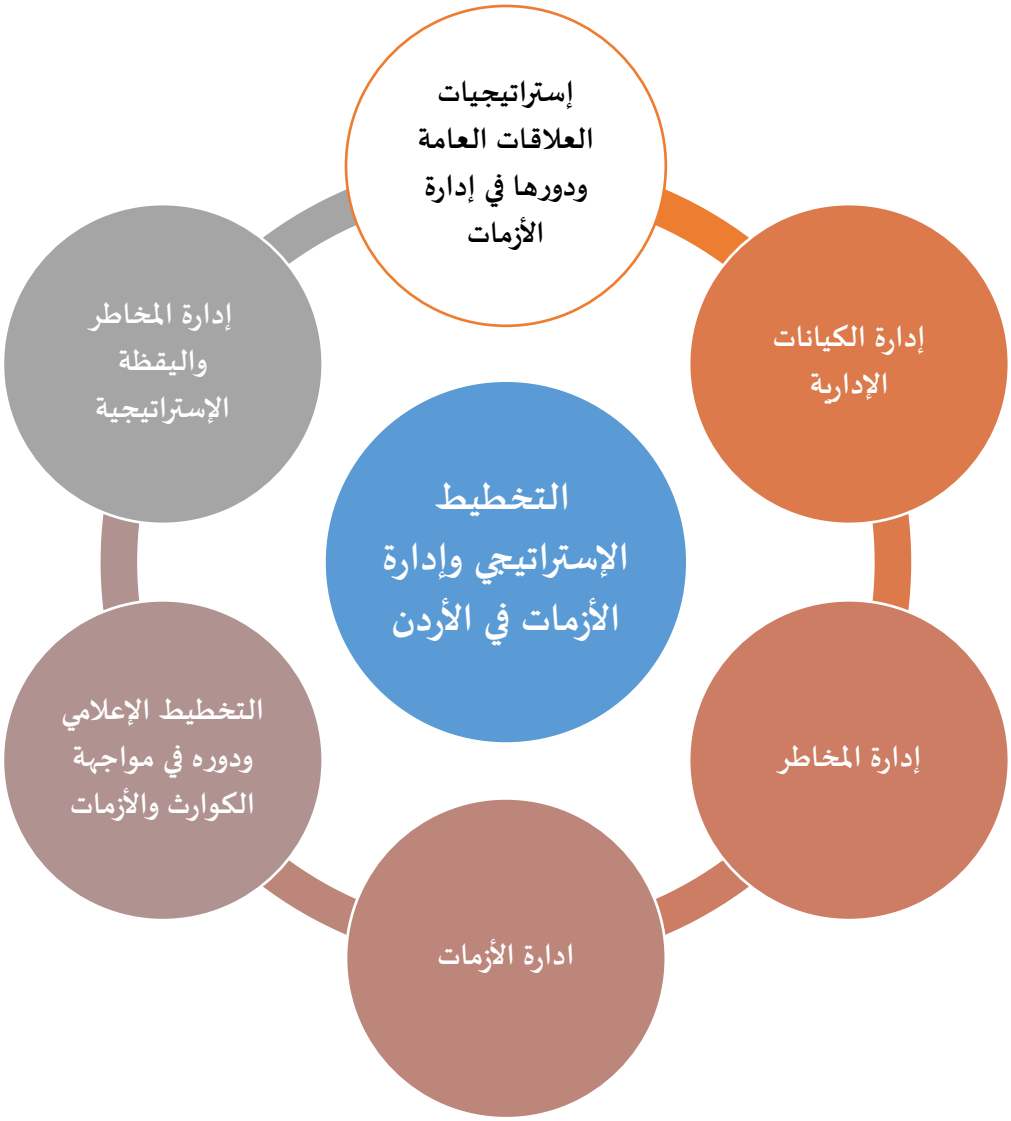

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات للتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في الأردن.

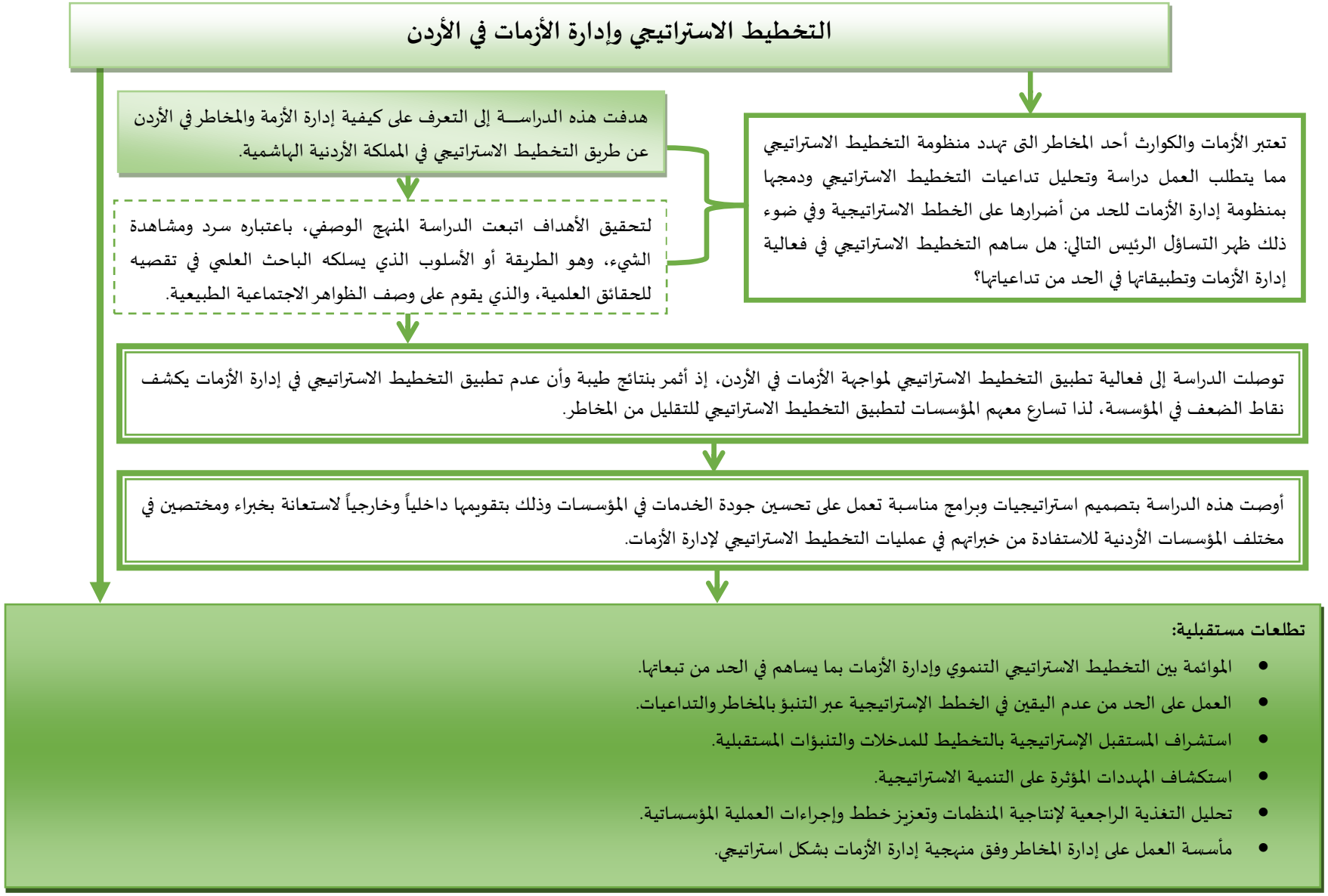
التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في الأردن
تعتبر الأزمات والكوارث أحد المخاطر التى تهدد منظومة التخطيط الاستراتيجي مما يتطلب العمل دراسة وتحليل تداعيات التخطيط الاستراتيجي ودمجها بمنظومة إدارة الأزمات للحد من أضرارها على الخطط الاستراتيجية وفي ضوء ذلك ظهر التساؤل الرئيس التالي: هل ساهم التخطيط الاستراتيجي في فعالية إدارة الأزمات وتطبيقاتها في الحد من تداعياتها؟
هدفت هذه الدراســة إلى التعرف على كيفية إدارة الأزمة والمخاطر في الأردن عن طريق التخطيط الاستراتيجي في المملكة الأردنية الهاشمية.
لتحقيق الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، باعتباره سرد ومشاهدة الشيء، وهو الطريقة أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية، والذي يقوم على وصف الظواهر الاجتماعية الطبيعية.
توصلت الدراسة إلى فعالية تطبيق التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأزمات في الأردن، إذ أثمر بنتائج طيبة وأن عدم تطبيق التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات يكشف نقاط الضعف في المؤسسة، لذا تسارع معهم المؤسسات لتطبيق التخطيط الاستراتيجي للتقليل من المخاطر.
أوصت هذه الدراسة بتصميم استراتيجيات وبرامج مناسبة تعمل على تحسين جودة الخدمات في المؤسسات وذلك بتقويمها داخلياً وخارجياً لاستعانة بخبراء ومختصين في مختلف المؤسسات الأردنية للاستفادة من خبراتهم في عمليات التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات.
تطلعات مستقبلية:
الموائمة بين التخطيط الاستراتيجي التنموي وإدارة الأزمات بما يساهم في الحد من تبعاتها.
العمل على الحد من عدم اليقين في الخطط الإستراتيجية عبر التنبؤ بالمخاطر والتداعيات.
استشراف المستقبل الإستراتيجية بالتخطيط للمدخلات والتنبؤات المستقبلية.
استكشاف المهددات المؤثرة على التنمية الاستراتيجية.
تحليل التغذية الراجعة لإنتاجية المنظمات وتعزيز خطط وإجراءات العملية المؤسساتية.
مأسسة العمل على إدارة المخاطر وفق منهجية إدارة الأزمات بشكل استراتيجي.

3. الإطار العام:

1.1 مقدمة

يشهد العالم اليوم أعداداً كبيرة من الأزمات والتي يتفاوت حدوثها بين تلك الأزمات التي تحدث على المستوى الفردي والتي تحدث على المستوى الجماعي على اختلاف تنظيماتها. إن حدوث الأزمات وتنوعها وتكرارها في العقود الماضية، أصبح أمراً ملاحظاً للعيان، وبات من المصطلحات المتداولة لدى الخاص والعام، كان لا بد التطرق لهذا المفهوم. (بغدادي.2014).

إن الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الأعمال في عصر المعرفة والمعلوماتية وتزايد حدة البيئة التنافسية في عالم الأعمال الدولية بشكل عام، جعل المؤسسات تسعى بشكل دائم لتحسين جودة منتجاتها وخدماتها بصورة تتناسب مع هذه التحديات، حيث يشكل التحسين المستمر للجودة عنصراً أساسياً ومتغيراً استراتيجياً يؤدي دوراً في صياغة استراتيجية الأعمال المساهمة في تحسين الجودة (زعبي.2014).

يعتبر التخطيط الاستراتيجي في جميع المؤسسات العربية بمختلف أنواعها ضرورة وليس ترفاً، وذلك لأنه يؤدي إلى رفع أداء وكفاءة المؤسسات إذا تم تطبيقه بشكل جيد، إذ يساعد تبني أسلوب التخطيط الاستراتيجي في تحقيق مجموعة من الفوائد من أهمها: تحديد خارطة طريق المؤسسة، وزيادة قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة المحلية والدولية. (الصمادي.2015).

إن إدارة الأزمات تعتبر من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام كبير في العلوم الإدارية، ويرجع ظهور مفهوم إدارة الأزمات إلى اهتمام الدول والحكومات بتحديد السياسة أو الموقف الملائم الذي يجب إتباعه تجاه الكوارث المفاجئة، إن الكثير من الأزمات تبدأ صغيرة ونتيجة لانعدام القدرة على إدارتها، تتفاقم وتصبح إعصاراً مدمراً للمؤسسات. (إسليم.2007).

2.1مشكلة الدراسة: الأزمات:

تمثل نقطة تحول حرجة في كيان أي منظمة، وتتجلى مشكلة الدراسة بهذه الأزمات العديدة التي تواجه المؤسسات في الأردن وتطبيق التخطيط الاستراتيجي كوسيلة فعالة لمجابهتها. إن واقع التخطيط الإستراتيجية يجد أن الممارسة التسييرية خصوصاً في الشركات الكبرى اعتمدت بشكل كبير على تحديد كيفية وصولها إلى ما تسعى إليه، فباتت أغلب المؤسسات مزودة بخطة استراتيجية لتحقيق أهداف المؤسسة، والعمل على مواجهة كافة الطوارئ التي تواجهها على المدى البعيد، وبشكل خاص الأزمات التي تعد من أهم الظواهر التي تواجه المؤسسات والشركات في الأردن.

3.1أسئلة الدراسة:

بناءاً على مشكلة البحث نطرح الأسئلة التالية:

- هل ساهم التخطيط الإستراتيجية في فعالية إدارة الأزمات.
- هل تم تطبيق التخطيط الإستراتيجية لإدارة الأزمات في الأردن.

- هل لعملية التخطيط الإستراتيجية أهمية فعالة بالمستقبل الأردني.

4.1أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إدارة الأزمة والمخاطر في الأردن عن طريق التخطيط الإستراتيجية، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف التالية:

- كيف يمكن للتخطيط الإستراتيجية مواجهة هذه المخاطر والأزمات.
- تغطية موضوعي التخطيط الإستراتيجية وإدارة الأزمات مفاهيمياً.
- التعرف على علاقة التخطيط الإستراتيجية بإدارة الأزمات في المستقبل.

5.1أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي يلعبه التخطيط الإستراتيجية في إدارة الأزمات، في الأردن، إذ أنه لا يهتم بالعمليات الحيوية التي تحدث داخل المنظمات؛ لكنه يضع إطاراً عاماً لتوجيه هذه العمليات، ويحدد أفكاراً خلاقة يلتزم بها من أشرف على هذه العمليات وذلك من خلال وضع خطط الالتزام بمجموعة من السياسات العامة في الأردن، وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية العلمية: تضيف هذه الدراسة معلومات قيمة مفيدة للباحثين، وتعمل على إثراء معرفتهم والتوصل إلى نتائج جديدة لم يتم التوصل إليها بعد مضافة إلى المجال المعرفي بشكل عام.

الأهمية التطبيقية: إن دراسة العلاقة بين التخطيط الإستراتيجية وإدارة الأزمات مهم جداً، إذ يتم من خلاله إيجاد حلول لمشكلة أو ظاهرة معينة، ويهدف البحث العلمي التطبيقي إلى تحديد المشكلات وإيجاد الحلول لها.

6.1منهجية الدراسة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات اللازمة لإتمام هذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي، باعتباره سرد ومشاهدة الشيء، وهو الطريقة أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية، والذي يقوم على وصف الظواهر الاجتماعية الطبيعية كما هي في الواقع.

جمع البيانات المستخدمة بالدراسة:

شملت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على بيانات أولية وبيانات ثانوية:

أ- البيانات الأولية: وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من مصادرها الأساسية وهي بيانات واقعية وأصلية تعبر عن مشكلة الدراسة، كدراسات الحالة.

ب- البيانات الثانوية: هي مصادر البيانات التي تستخدم إذا ما تعذر الحصول على مصادر البيانات الأولية، وذلك أنها تتناول الموضوع بصورة غير مباشرة، بحيث يتم جمعها من المصادر المكتبية ومن مراجعة أدبيات الدراسات السابقة، وتعزز هذه البيانات الجانب النظري عن طريق الأطر والأسس العلمية وتتمثل هذه البيانات فيما يلي:

- المراجع والكتب ذات العلاقة بموضوع التخطيط الإستراتيجية وإدارة الأزمات.
- المواد العلمية والرسائل الجامعية والتقارير المختصة بموضوع الدراسة.

7.1حدود الدراسة:

المملكة الأردنية الهاشمية.

8.1 مصطلحات الدراسة

التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning : الخطوات التي تقود أعضاء المنظمات والشركات لوضع رؤية منظمة لمستقبل المؤسسات والمنظمات واتخاذ كافة الخطوات والعمليات الضرورية لتحقيق هذا المستقبل.(السالم.2009).

أساليب التخطيط الإستراتيجيةStrategic Planning Methods: هي الأساليب المستخدمة في إعداد الاستراتيجيات مثل أسلوب تحليل الأسئلة الحرجة، وتحليل جوانب القوة والضعف والتهديدات والفرص وأسلوب تحليل مجالات العمل واستخدام السيناريوهات وأسلوب الطوارئ (السويدان.2007).

إدارة الأزمات: أحد الفروع الحديثة في مجال الإدارة تتضمن أنشطة كثيرة على رأسها التنبؤ بالأزمات المحتملة والتخطيط للتعامل معها والخروج بأقل الخسائر، وتقدم إدارة الأزمات وعياً كبيراً بطبيعة التغير والتقلب اللذين أصبحا السمة الغالبة لمعظم بيئات العمل في العالم. (شومان.2009).

9.1 الدراسات سابقة:

1.9.1 دراسة (جعفر.2017)، بعنوان: أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات دراسة تطبيقية: المؤسسات العامة في منطقة ضواحي القدس.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في الحد من الأزمات التي يواجهها الموظفين في المؤسسات العامة والتعرف على أهمية التخطيط الاستراتيجي، ومن نتائج هذه الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي ساهم في التقليل من المشكلات المحتملة وأنه يوفر معلومات تفيد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، وأوصت هذه الدراسة بوجوب إطلاع الموظفين وإشراكهم في وضع الخطة الإستراتيجية ووجوب تبني التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات.

2.9.1 دراسة (الصمادي، 2015)، بعنوان: التخطيط الاستراتيجي كمدخل للتحسين المستمر بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في الأردن: دراسة تحليلية،

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية التخطيط الاستراتيجي وبيان أبرز معوقات التخطيط الاستراتيجي والصعوبات التي تواجهه، بمؤسسات التعليم العالي ما قبل الجامعي ومن نتائج هذه الدراسة ضرورة استمرار دعم الإدارة العليا والتزامها في تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وأوصت هذه الدراسة بالعمل على قياس دوري لجودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات وأن على المؤسسات الاهتمام بجودة الخدمة واستغلال الكوادر البشرية المتوفرة لديها لترفع مستوى التحسين المستمر.

3.9.1 دراسة (بغدادي، 2014)، بعنوان: دور القيادة في إدارة الأزمات في المنظمة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه القيادة في مواجهة وإدارة الأزمات داخل المنظمات من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم ذات الصلة من مفهوم القيادة ومفهوم الأزمة، ومن نتائج هذه الدراسة أن القيادة في إدارة الأزمات من الأمور الهامة التي على كل مؤسسة وقائدها تطبيقها وأوصت هذه الدراسة بإتباع أساليب متطورة لإدارة الأزمات كالتخطيط الاستراتيجي.

4.9.1 دراسة (المطيري، 2011)، بعنوان: تأثير استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير أساليب التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات في الكويت ومن نتائج هذه الدراسة تطوير استراتيجيات جديدة معتمدة للدخول إلى الأسواق بقوة ورفع كفاءتها وأيضاً 39% من منظمات الأعمال الصناعية في الأردن تقوم بتطبيق التخطيط الاستراتيجي، وأوصت هذه الدراسة بإجراء المزيد من البحوث والدراسات الميدانية حول موضوع التخطيط الاستراتيجي.

5.9.1 التعقيب على الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات، وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات في الدول العربية، وسوف يستعرض هذا البحث دراسات تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، وهي دراسة "المطيري" تأثير استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي"، ودراسة الصمادي: التخطيط الاستراتيجي كمدخل للتحسين المستمر بمؤسسات التعليم، ودراسة جعفر يونس "أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات دراسة تطبيقية، تتفق هذه الدراسات مع دراستي البحثية على هدف واحد وهو بيان أهمية التخطيط الاستراتيجي والتعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات وتختلف دراستي البحثية عن هذه الدراسات، بتحدثها عن الأردن بشكل عام فيما تناولت الدراستين السابقتين موضوع محدد للتحدث عن تفاصيله كمؤسسات التعليم والقطاع المصرفي، والحديث عن مدينة القدس كحالة خاصة.

تتشابه هذه الدراسة البحثية مع الدراسات الأخرى المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات بتوضيح الدور البارز الذي يقوم به التخطيط الإستراتيجية في إدارة الأزمات والرؤى المستقبلية عند تطبيقه، وتتميز هذه الدراسة بأنها من الدراسات الحديثة في الأردن فتميزت بدراسة دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات باعتبارها من أهم المواضيع التي تحتاجها كل شركة. وتأمل نتائج هذه الدراسة التي من خلالها تساعد الكثيرين من صناع القرار باتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة للحد من مخاطر الأزمات.

2.مفهوم التخطيط الإستراتيجية وإدارة الأزمات.

يعبر مفتاح التخطيط الإستراتيجية الناجح والإدارة الإستراتيجية عن القيادة، لأن القيادة أصبحت تمثل وظيفة تنفيذية مقابل الوظيفة الإدارية وهذا بجانب أن الإدارة تتطلب نظاماً قيادياً يحتوي فهماً تحليلياً كاملاً للمنظمة وبيئتها ومهارات في تمييز القضايا الإستراتيجية وتنسيق عملية اتخاذ القرار الإستراتيجية. (R.King.1983).

وترى الباحثة أن التخطيط الاستراتيجي: هو عملية المنظمة لتحديد استراتيجياتها واتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد لمتابعة هذه الإستراتيجية، وهو محور العمل في المؤسسات المتقدمة.

التخطيط الاستراتيجي مفاهيمياً:

هو عملية تتضمن تحديد مختلف الأهداف، والسياسات والإجراءات والبرامج، ومصادر التمويل، والتعرف على المشاكل وطرق معالجتها، ولإدارة الأزمات أو التخفيف منها. (الرويلي.2017).

التخطيط الاستراتيجي: هو أحد الشروط الهامة للسيطرة على المخاطر والأزمات، وهو العمود الفقري لضمان نمو المنظمات وتطورها ويتطلب ذلك ضرورة قيام الإدارة العليا في المنظمات والمؤسسات بتخصيص جزء كبير من وقتها في التفكير في الأوضاع المستقبلية بدلاً من الاكتفاء بمواجهة وإدارة الأزمات الجارية والمحلية. (المطيري.2011).

ويعرف التخطيط الاستراتيجي أيضاً بأنه: منهج نظامي يستشرف آفاق المستقبلات التربوية والمحتملة والممكنة ويستعد لمواجهتها بتشخيص الإمكانات المتاحة وتصميم الاستراتيجيات البديلة. (زاهر.1993).

1.2.أهمية التخطيط الاستراتيجي:

يعد التخطيط الاستراتيجي عنصر مهم من عناصر الإدارة الإستراتيجية وقد ازدادت أهميته بسبب العديد من المتغيرات والتحديات المحلية والإقليمية والعالمية، والجدير بالذكر أن التخطيط الاستراتيجي يهتم بالتعامل مع التأثير المستقبلي للقرارات الآتية، حيث يهتم بالأسباب والنتائج التي ستظهر عن تطبيق قرار معين. ويلعب التخطيط الاستراتيجي دوراً مهم جداً في إدارة المؤسسات العربية تحديداً في الاقتصادات العربية حيث تنتهج الدول العربية خططاً استراتيجية تؤسس لبرامج اقتصادية واجتماعية تسعى من خلالها لتحقيق عدة أهداف للنهوض في مختلف القطاعات في الدولة. (طلحة.2020).

وتظهر أهمية التخطيط الاستراتيجي في تحسين النتائج والتركيز والتوجيه وحل المشاكل وتطوير التعليم وبناء الطريق والاتصال والتسويق والتغلب على المخاطر والأزمات المستقبلية. (Okun.2003)

2.2.أبعاد التخطيط الاستراتيجي:

أصبح التخطيط الاستراتيجي المعاصر تخطيطاً متعدد الأبعاد والمستويات المرجعية والعلمية، ويتسم بالاستمرارية انطلاقاً من وضع الرؤية المستقبلية للمنظمة والمؤسسة وصياغة الأهداف مع متابعة حثيثة أثناء التنفيذ للقيام بالتعديلات المطلوبة في الخطة بغية الوصول للأهداف (الكناني.2017)، أما أبعاد التخطيط الاستراتيجي فهي:

- دراسة العوامل البيئية المحيطة بالمنشأة
- تحديد الأهداف والغايات.
- وضع الاستراتيجيات البديلة والمقارنة بينها.
- اختيار البديل الاستراتيجي.

وللتخطيط الاستراتيجي عدة مزايا وخصائص تنطلق من كونه يأتي تطوراً نوعياً لأنواع التخطيط المختلفة، ولعل من أهم خصائص التخطيط الاستراتيجي: (كردي.2019).

- الإستراتيجية أي أن تكون عملية التخطيط استراتيجية، لأنها تتضمن اختيار ما هو أفضل استجابة للظروف التي تشكل بيئة ديناميكية وربما عدائية.
- التخطيط الاستراتيجي عملية مستمرة ومنتظمة.
- التخطيط الاستراتيجي عملية ووسيلة للتفكير والتصرف، من أجل عمل تغيير معين.

3.2. مفهوم إدارة الأزمات:

الأزمة من المنظور التاريخي:

كلمة الأزمة تضرب جذورها بعمق في علم الطب الإغريقي القديم، وكان مرادفها يستخدم للدلالة على نقطة تحول كبيرة في تطور المرض ذلك أن المؤشرات المعتادة للأزمة في المرض هي تلك الأعراض المتمثلة في اضطراب الضغط والتنفس ودقات القل ب.(سالم.2005).

وقد عرفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية الأزمة بأنها: حدوث خلل عظيم وخطير في العلاقات بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال. (سالم.2005).

إدارة الأزمات اصطلاحاً: تهديد خطر غير متوقع لمختلف الأهداف والقيم والمعتقدات وممتلكات الأفراد والدول التي تحد من عملية اتخاذ القرار. (الدليمي.2012).

إدارة الأزمة: تعني كيفية تخطي الأزمات بالأدوات العملية والإدارية المختلفة والاستفادة من ايجابياتها وتجنب سلبياتها وهي مسؤولية جماعية تنتمي إلى العمل الجماعي. (الدليمي.2008).

التخطيط لإدارة الأزمات: هو عملية فعالة منظمة ومستمرة تخضع لضوابط مقننة تتم مبكراً قبل التوقيت المنتظر للأزمات المحتملة. (السماعنة.الخدام.2016).

تعريف الأزمات مفاهيمياً: هي المفاجأة العنيفة والمعقدة لما تحمله من تهديد خطير للوضع القادم، وسيادة حالة من التوتر والقلق والتشتت والخوف من فقدان السيطرة. (محمد.2011).

إدارة الأزمات: عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الخطوات والإجراءات والأسس المبتكرة التي تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها بهدف السيطرة على الأزمة وتوجهها وفقاً لمصلحة الدولة. (محمد.2007).

التخطيط لإدارة الأزمات: يعتبر التخطيط حجر الأساس لأي إدارة فعالة بصرف النظر عن نوعية هذه الأزمات ويمكن تطبيق أسس عملية التخطيط على أي نوع من الأزمات حيث يهدف التخطيط إلى منع حدوث هذه الأزمات. (الفرا.2007).

وترى الباحثة بأن الأزمة: هي نمط معين من المشكلات أو المواقف التي يتعرض لها فرد أو أسرة أو مجتمع.

كانت الأزمات في القدم على اختلاف أشـكالها حالة ملازمة للإنسـان في كل زمان ومكان تحدث في البلاد المتقدمة والبلدان المتخلفة على حد سـواء مع اختلاف طبيعتها وعمق تأثيرها، إن أزمة الدولة المعاصـرة مهما صـغر حجمها يصرف النظر عن مكانتها في سلم القوى الدولية لم تعد قادرة على الانغلاق على الذات. (الخضيري.2003).

4.2.أهمية إدارة الأزمات:

يشـهد العالم أعداداً هائلة وأشـكالاً عديدة من الأزمات التي يتفاوت مدى حدوثها بين تلك الأزمات التي تحدث على المستوى الفردي وبين تلك التي تمس المنظمات على اختلاف تنظيماتها سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي، وتعتبر إدارة الأزمات أداة محورية لأي تنظيم وما قد تلعبه من أدوار محورية في المؤسسات بنجاحه وفشله حيث تعتبر إدارة الأزمات الناجحة بمثابة بوصلة تسير بالتنظيم إلى الوجهة التي رسمها. (بغدادي.2014).

إن إدارة الأزمات هو فن إدارة التوازنات والتكيف مع مختلف المتغيرات وبحث آثارها في كافة المجالات، ويمكننا الإعتراف بأهمية إدارة الأزمات، لأنها تشـمل عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشـكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المنظمة.

يعزى سـبب الأزمات بشـكل عام إلى غياب التخطيط الاسـتراتيجي الفعال الذي يحدد الرؤية والرسـالة والأهداف الإسـتراتيجية والطرق والمهارات اللازمة لزيادة فاعلية النظام الإداري في أي مؤسـسـة لذا فإن وضـع إدارة شـاملة ومدروسـة ووضـع توقعات مسـتقبلية اسـتراتيجية لإدارة الأزمات تعمل على تجاوز الكثير منها. (المبيضـين، وبدرخان، والعناتي، وعبد العزيز، 2018).

5.2.خصائص الأزمات.

لقـد اختلف البـاحثين لمفهوم الأزمـة، واتفق أغلبهم على أن الأزمـة هي حـالـة تتميز بعـدة خصـائص نـذكر منهـا: (تلعيش.2010).

- التهديد: ويعني الخطر الذي يهدد الأهداف الجوهرية للكيان الإداري حالياً أو مستقبلاً.
- المفاجأة: وتحدث المفاجأة في المكان أو في الزمان للشـركات أو المؤسـسـات، وعلى الطرف الذي يسـتخدمها أن يخطط تماماً لاستثمار نتائجها في سرعة تنفيذ ما خطط له من قبل.
- ضيق الوقت، إن الحدث المفاجئ لا يتيح وقتاً كافياً للرد عليه.
- الأزمة تعبر عن حدث ضد طبيعة الأشياء أي نقطة تحول جوهرية تنطوي على درجة من الغموض والمخاطرة.

أسباب الأزمات وأنواعها:

هناك العديد من الأسـباب لحدوث الأزمات، إذ أن الأزمات لا تنشـأ بدون سـبب ويوجد أسـباباً مختلفة لحدوثها منها: (عبد الحميد.2008).

- سوء الفهم.

- سوء الإدارة.
- انعدام الثقة، والأخطاء البشرية، والإشاعات، الرغبة في الابتزاز.
- سوء التقدير والتقييم.
- الإدارة العشوائية المتقدمة.
- اليأس.

6.2. مقومات إدارة الأزمات: (بغدادي.2014).

- تسهيل الإجراءات وسرعة التدخل: حيث أن الأزمات لا تنتظر أحداً أو تتوقف لاستكمال إجراء إداري معين، وإن تجاهل عنصر الوقت يؤدي إلى دمار الكيان الإداري.
- إخضاع التعامل مع الأزمات إلى المنهجية العلمية: إن التعامل مع الأزمات لا يخضع للعشوائية بل يخضع للمنهج الإداري السليم الذي يقوم على أربع وظائف أساسية هي (التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة).
- المتابعة والتواجد المستمر في مواقع الأحداث.

3. التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في الأردن

إن التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الكوارث والأزمات يتطلب وجود "فرضيات تهديد" والتي يرتكز عليه دليل التخطيط "التنفيذي العملياتي" على مستوى مختلف الوزارات والمؤسسات والأجهزة الأمنية في الأردن (بترا.2022).

وضعت المراكز والمؤسسات والشركات في الأردن خطط مرحلة ما قبل الأزمة أو مرحلة الاستجابة (وقوع الأزمة)، وذلك من خلال إعداد وثيقة التهديدات والمخاطر الوطنية والتعامل معها كأزمات محتملة لها، إن العاملين في المؤسسات الأردنية ولنأخذ على سبيل المثال العاملين في وزارة الداخلية الأردنية ،يدركون الأهمية القصوى لحصر الأزمات وعدم اتساعها وإتباع أساليب التخطيط الاستراتيجي فيها لمنع حدوثها، واهتمامهم بالعمل الجاد لاحتواء الأزمات قبل حدوثها، العمل على حصرها من البداية في نطاق معين ليصار إلى مواجهتها، إذ قامت العديد من الشركات والمؤسسات الأردنية بالأخذ بمبدأ التخطيط للأزمات كجزء مكمل لمبدأ التخطيط الذي تأخذ به وزارة الداخلية في عملها والعمل على جعل التخطيط للأزمات جزءاً هاماً ومكملاً للتخطيط الاستراتيجي.(سماعنة.2016).

لقد قامت العديد من الجامعات في الأردن بإنشاء فرق متخصصة في إدارة الأزمات تكون مهمتها التعامل مع الأزمات الجامعية وعمل خطط إجرائية مسبقة لإدارة الأزمات وتدريب العاملين عليها. (عبابنة، وعاشور 2018).

4.إستراتيجيات إدارة الأزمات:

يشكل التخطيط الاستراتيجي العمود الفقري لأي مؤسسة تربوية أو تعليمية هدفها الإبداع والتطوير والتميز في أدائها وهو إحدى التوجهات الحديثة في الإدارة. (الدباس، وعبد الرحمن، 2019).

تختلف الأزمة من حيث نوعها وشدتها وأسبابها، والهدف من مواجهة الأزمات هو السعي بالإمكانات البشرية والمادية المتوفرة إلى إدارة الموقف، لذا فيمكننا حصر استراتيجيات إدارة الأزمات كالتالي: (العكيدي، وبدوي، والألوسي.2019).

- استراتيجية تغيير المسار: تستخدم هذه الإستراتيجية في حالة الأزمات المبالغة والتي لا يمكن وقف تصاعدها، وهنا لا بد من تغيير مسار الأزمة إلى مسارات بديلة، لتعويض الخسائر.
- استراتيجية تفتيت الأزمة: وتعد من أفضل الطرق للتعامل مع الأزمات ذات الضخامة والشدة ويتم تفتيت الأزمة في حالة النجاح في الوصول إلى معرفة تفصيلية ودقيقة بكافة القوى المشكلة لتحالف الأزمة ودراستها.
- استراتيجية دفع الأزمة للأمام: تهدف هذه الإستراتيجية إلى الإسراع بدفع القوى المشاركة في صناعة الأزمة إلى مرحلة متقدمة تظهر خلافاتهم وتسرع بوجود الصراع بينهم.
- استراتيجية الوفرة الوهمية: حيث تلجأ المؤسسات إلى استخدام هذه الإستراتيجية عند حدوث الأزمات السريعة ذات الأحداث المتلاحقة والتي يرافقها خوف كبير.

أصبح التخطيط الاستراتيجي نموذجاً مهماً ومحركاً أساسياً تسعى إليه جميع المؤسسات في الأردن، خصوصاً التعليمية، جاهدة لتحقيق الميزة التنافسية والجودة الشاملة في مختلف أعمالها ونشاطاتها. وإن التخطيط الاستراتيجي عملية يتم عبرها تحويل رؤية المنظمة ورسالتها في العمل إلى حقيقة بهدف التخلي عن البيروقراطية وتشجيع المبادرة الفردية. (المبيضين، وبدرخان، والعناتي.2018).

ومن الأمثلة على التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات، ما نظمته جامعة الشرق الأوسط في الأردن "ورشة عمل تدريبية" بعنوان "التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات" في برنامج القيادات الأمنية المستقبلية من مختلف مرتبات الأمن العام في الأردن، حيث تناولت التعريف بمفاهيم الإدارة وعملياتها وتوظيف عدد من المنهجيات العلمية والاستراتيجية اتي تستثمر الموارد المتاحة للمؤسسات وتحقق الأهداف بفاعلية في إدارة المخاطر، حيث ركزت الورشة على التخطيط الاستراتيجي باعتباره عملية ذهنية تتمحور حول التنبؤ بالمستقبل والإستعداد لمواجهته وذلك من خلال صياغة أهداف منطقية محكومة بتفضيلات ومجدولة ببرمجة زمنية.(الدستور.2022).

إن وسائل التواصل الإجتماعي واحدة من أكثر أدوات التواصل في الأزمات تأثيراً في الأردن ويجب إتباع الإعلام للنهج الاستراتيجي في إدارة الأزمات، فمع وجود خطة فعالة للإدارة سيكون هناك تأثير كبير على مدى قدرة المؤسسات في الأردن في مواجهة الأزمات.

5.التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات (التخطيط الاستراتيجي في فاعلية إدارة الأزمات والرؤى المستقبلية للتطوير والإصلاح في الأردن.)

علاقة التخطيط الاستراتيجي بنجاح المؤسسات وإدارة الأزمات.

إن النقد الموجه إلى نماذج التخطيط التقليدية خلال العقدين الماضيين أدى إلى تطوير التخطيط الاستراتيجي وطرق الإدارة وبالتالي نجاح المؤسسات وتعزيز عملية تطوير الخطة وتطبيق الإستراتيجية. (أوبرين.1991).

وسوف تصنع الخطة الإستراتيجية نجاح المؤسسة المرغوب بها عندما تنجح في تحليل وتحديد القضايا الرئيسية التي تواجه المنظمة مثل القضايا القانونية والتشريعية والموارد المالية والعملاء المستفيدين وتوجهاتهم وذلك التدريب الفعال لإدارة الموارد البشرية في جميع المؤسسات.

يستحوذ التخطيط الاستراتيجي في الأردن على رؤية مستقبلية تطبق في المؤسسات والشركات، ويأخذ بالاعتبار التغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث لها، كما أنه تخطيط لمدى بعيد يتم من خلاله تحديد القطاعات والشرائح المستهدفة وأسلوب المنافسة ويراعي العلاقة والارتباط بين جميع جوانب المنظمة والأنشطة التي تحصل في داخلها، وأيضاً يدرس العلاقة بين المنظمة وبيئتها. وتصدر عن المؤسسة بيان بواسطة التخطيط الاستراتيجي لما تنوي القيام به بالمستقبل، وتوضع الرؤية (أي رسالة المؤسسة وأهدافها والغاية من إنشائها وكيفية تحقيقها) من قبل الإدارة العليا للمساعدة على التخطيط والتوجيه.

يساهم التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة في الأردن في التقليل من المشكلات المحتملة وإن قلة توضيحه للموظفين يقلل من فعالية إدارة الأزمات، وأيضاً يعتبر قلة إشراك الموظفين في التخطيط الاستراتيجي عقبة في حل المشكلات، فضلاً على أنه يكشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

إن إتباع أبعاد التخطيط الاستراتيجي في الشركات الأردنية له أهمية بالغة لاعتباره عملية مستمرة تتعلق بالمستقبل الأردني، حيث يعمل على دراسة البيئة الداخلية والخارجية والتنبؤ بالأزمات وتقييمها ومعرفة مستويات الأداء في المستقبل القريب والبعيد. (الزعبي، وكفاوين.2021).

لقد أدى ارتفاع مستوى المخاطرة في اتخاذ القرارات وزيادة حدة المنافسة والتطور التكنولوجي الهائل إلى نمو الاتجاه لدى المؤسسات (العامة والخاصة)، بكافة أنواعها ومجالاتها وحجمها من أجل تبني منهج التفكير في التخطيط الاستراتيجي لتنمية إمكانياتها الذاتية والحفاظ على قدرتها التنافسية في ظل ظروف بيئية متغيرة ومربكة. (جعفر، وإبراهيم، 017).

والتخطيط الاستراتيجي عبارة عن خطة عامة لتسهيل عملية الإدارة الناجحة والفعالة وهي تخرج المخطط من دائرة النشاطات والأعمال اليومية داخل المنظمة ويعطينا صورة كاملة حول ماذا نفعل والمسار المستقبلي فهو يزود الإدارة برؤية على المدى البعيد. (Shapivc.2003).

إذن التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات هو عملية منظمة تخضع لضوابط تقنية تتم مبكراً قبل التوقيت المنتظر للأزمات المحتملة. (مكاوي.2005).

يهتم التخطيط الاستراتيجي بتحديد المستقبل الأساسي للمنشأة والأهداف العريضة التي يسعى إلى تحقيقها ويترابط مع مفهوم الإستراتيجية (Strategy) وهو الأسلوب الذي تختاره الإدارة للاستفادة من الموارد المتاحة لها وتحقيق أفضل النتائج، ويعبر التخطيط الاستراتيجي عن فهم واقعي لما يدور في البيئة الداخلية للمنظمة ومحاولة التعرف على نقاط

القوة والضـعف فيها، وفهم بيئة المنظمة الخارجية ومحاولة التعرف على الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها، مما يمكن من استشراف المستقبل والإعداد له. (الدجني، 2006).

إن بناء الخطة الإستراتيجية المتكاملة والفعالة يعمل على حصر شامل للاحتياجات وأولوياتها ويتيح لها الفرصة لبنائها. وإيجاد الحلول للأخطار المستقبلية على المدى البعيد. (حامد، وقاسم، 2017).

التخطيط يؤدي إلى تحديد أهداف واضـحة للعمل وسـياسـته ومواجهة التحديات والتغيرات في المسـتقبل القريب والبعيد ومن هذه الأهداف: (العوين.2019).

- دعم قاعدة الموارد البشرية بصورة صحيحة.
- نشر ثقافة الوعي بأهمية التخطيط الاستراتيجي وإكسابهم مهاراته.
- توفير الوسائل التكنولوجية والدعم المعنوي والمالي اللازم للقيام بعملياته.
- خلق مرونة في الخطة الإستراتيجية والتكامل بين المؤسسات الداخلية والخارجية.

6.تحليل (SWOT) والخيارات الإستراتيجية لإدارة الأزمات:

إن أسـلوب (SWOT) يشـخص البيئة الداخلية والخارجية ويسـتقرئ الفجوات ويقترح خيارات للتعامل مع المسـتقبل، ويعد ضـروري لتفادي عنصـر المباغتة في إدارة الأزمات ووسـيلة لتوضـيح الاسـتراتيجيات لصـنع القرار، وإن من أهم سـمات هذا التحليل توجيه الأنظار نحو ما تحتويه البيئة الداخلية والخارجية من فرص وتحديات ونقاط القوة والضـعف لتقويم العمل الإداري. (السـيد.2022). لنأخذ مثال بسـيط لشـركة سـتاربكس العالمية الذي قد يسـاعد أن تفهم التحليل بشـكل أفضـل، ويوضـح نقاط الضـعف والتهديدات ونقاط القوة والفرص، حيث أن نقاط القوة والضـعف هي عناصـر لتحليل البيئة الداخلية للشـركة تحدد السـلبيات والإيجابيات داخل الشـركة، وهي عبارة عن ميزات الشـركة التي تعطيها أفضـلية تنافسـية عن الشـركات الأخرى، أما عن نقاط الضـعف التي تمثل السـلبيات التي تعيق عمل الشركة كالسمعة السيئة، ويعتبر هذا التحليل كخطة استراتيجية لدرء أي أزمة أو التقليل منها، وتستطيع الشركة اكتشاف الفرص وتطبيقها لزيادة الربح وتلافي الأخطار.

تحليل (SWOT) لشركة ستاربكس العالمية.

7. مناقشة نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي مفتاح رئيسي وفعال لإدارة الأزمات في الأردن، وإن عدم تطبيقه يشير إلى نقاط الضعف بالمؤسسة؛ وذلك من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية الذي يبين نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص، إن الفشل في تطبيق التخطيط الاستراتيجي يهدد كيان أي منظمة أو مؤسسة، ويعرقل أعمالها لذا لا بد من إتباع خطة ممنهجة لتجنب ذلك، ويعتبر التخطيط وسيلة فعالة لحل المشكلات والأزمات، إذ أثبت مؤخراً من خلال الدراسات الخاصة بالشركات والمؤسسات أن إتباع منهجية متكاملة خاصة بالتخطيط الاستراتيجي تعد وسيلة فعالة لإدارة الأزمات، إن العمل الجماعي من خلال التخطيط سيضاعف من جودة التخطيط الأزمات، ويضمن أن تنبع التحركات عن فهم حقيقي للصورة الكاملة وأبعاد كل موقف، وبهذا يكون لمبدأ التخطيط الاستراتيجي دوراً كبيراً في احتواء الأزمة والأخطار.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة المطيري والصمادي أن وجود خطة هادفة للتخطيط الاستراتيجي يعمل على رفع كفاءة إدارة الأزمات وذلك بحسب القطاعات التي تم التركيز عليها في رسائلهم، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمعرفة تأثير استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات، وتم التركيز في نتائج دراسة الصمادي على المعوقات والمشكلات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي، وفي دراستي البحثية توصلت النتائج للعلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.

8.النتائج والتوصيات:

1.8 النتائج

- فعالية تطبيق التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأزمات في الأردن، إذ أثمر بنتائج طيبة.
- عدم تطبيق التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات يكشف نقاط الضعف في المؤسسة، لذا تسارع المؤسسات لتطبيق التخطيط الاستراتيجي للتقليل من المخاطر.
- التخطيط الاستراتيجي يتم في حالة اكتشاف الأزمة في المؤسسة وبدرجة قليلة من استجابات المبحوثين، وأن المؤسسات العامة تقوم بتبني التخطيط الاستراتيجي في أعمالها بدرجة متوسطة.
- الأخذ بمبدأ التخطيط للأزمات كجزء مكمل لمبدأ التخطيط الاستراتيجي.

2.8 التوصيات:

خرجت هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

- تصميم استراتيجيات وبرامج مناسبة تعمل على تحسين جودة الخدمات في المؤسسات وذلك بتقويمها داخلياً وخارجياً.
- الاستعانة بخبراء ومختصين في مختلف المؤسسات الأردنية للاستفادة من خبراتهم في عمليات التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات.
- مشاركة أكبر قطاع ممكن من العاملين في إعداد الخطة الإستراتيجية، وتعزيز اتجاهات العاملين نحو ممارسة التخطيط الاستراتيجي.

- تأهيل وتدريب كافة الكوادر البشـرية داخل المؤسـسـات على مهارات التعامل مع الأزمات من خلال خطط مدروسة.

3.8 التطلعات المستقبلية:

- استخدام مخططات السيناريو للتنبؤات واستكشاف العقود المستقبلية البديلة والتحليل والتغذية الراجعة لإنتاج خطط التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.
- المضي قدماً نحو الابتكار والإبداع في مجال التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.
- دعم التفكير والمناقشة والممارسات التطبيقية كمدخلات للتخطيط الاستراتيجي لمعالجة سريعة للأزمات الواقعة.
- إدماج التخطيط الاستراتيجي في جميع البيئات التشغيلية في المستقبل، لتفادي وقوع الأزمات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الفرا، محمد (2007): تقييم مستوى رضى العملاء عن أداء رجال بيع شركات الأدوية الوطنية في سوق قطاع غزة: رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
- إسليم، وسام صبحي مصباح، والفرا، ماجد (2007): سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية. غزة، فلسطين المحتلة.
- أوبرين، بيتر (1991): التخطيط الاستراتيجي وإدارة المنظمات التربوية العربية، موسوعة مقالات مهارات النجاح.
- بترا، وكالة الأنباء الأردنية (2022): حوارات المستقبل تعقد ندوتها السادسة حول الإنجازات الإستراتيجية في عهد جلالة الملك عبد الله، مقال، عمان، الأردن.
- بغدادي فيصل (2014): دور القيادة في إدارة الأزمات في المنظمة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- تلعيش، خالد (2010): دور القيادة في إدارة الأزمات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- جعفر، يونس إبراهيم (2017): أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات دراسة تطبيقية: المؤسسات العامة في منطقة ضواحي القدس، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول.
- حامد، عمر محمد. وجاد الله، قاسم (2017): أثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة 2004-2013م، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد (18)، ملحق 2، الدمام، السعودية.
- الخضيري، محمد أحمد (2003): إدارة الأزمات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر.
- الدباس خولة، وعبد الرحمن، إيمان (2019): معوقات التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الأردنية والتطلعات المستقبلية لتجاوزها، مجلة دراسات، العلوم التربوية، مجلد 46، العدد 2.
- الدجني، إياد علي يحيى (2006): واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، قسم أصول التربية، إدارة تربوية.
- الدستور (2022)، ورشة تدريبية لمرتبات الأمن العام في الشرق الأوسط، مقال.
- الدليمي، خالد (2008): إدارة الأزمات في بيئة العولمة، أطروحة دكتوراه في إدارة المشاريع، حالة دراسية لإعادة إعمار مدينة الفلوجة، العراق.

- الدليمي، عبد الرزاق (2012): الإعلام وإدارة الأزمات، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، العراق.
- الرويلي، عبيد (2017): الحاكمية وواقع التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في الأردن، مجلة دراسات، العلوم التربوية، عدد خاص من مؤتمر كلية العلوم التربوية بعنوان (مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي).
- زاهر، ضياء الدين (1993): تعريف التخطيط الاستراتيجي، تعليم الكبار منظور استراتيجي. الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح: الكويت.
- الزعبي، الكفاوين (2021): أثر العوامل التنظيمية في التخطيط الاستراتيجي بوجود السلوك الإبداعي كمتغير وسيط (دراسة ميدانية في الشركات الاستخراجية في الأردن)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية.
- زعيبي رحمة (2014): أثر التخطيط الاستراتيجي في أداء مؤسسات التعليم العالمي الجزائرية (من منظور بطاقة الأداء المتوازن)، دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- سالم، محمد صلاح (2005): إدارة الأزمات والكوارث، ط 1، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- السالم، مؤيد سعيد (2009): أساسيات الإدارة الإستراتيجية، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- سماعنة، سمير الخدام حمزة (2016): أساليب إدارة الأزمات وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي في وزارة الداخلية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.
- السويدان، طارق بن محمد (2007): كيف تكتب خطة استراتيجية، عن الشبكة الإلكترونية.
- السيد سامي (2002): التحليل بأسلوب (SWOT)، والخيارات الإستراتيجية لإدارة الأزمات: دراسة مفاهيمية نظرية، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد السابع، السودان.
- شومان، محمد (2009): الأزمات وأنواعها، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية متوفر: www.arabvolunteering.org/corner/avt22480.html.
- الصمادي، بشرى سالم (2015): التخطيط الاستراتيجي كمدخل للتحسين المستمر بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في الأردن: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر،491 ص، العدد: (164) الجزء الرابع.
- عبابنة سعيد محمد، وعاشور محمد علي (2018): واقع إدارة الأزمات بالجامعات الأردنية الحكومية في شمال الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مجلد 22، عدد 3.
- عبد الحميد رجب. (2008): استراتيجية التعامل مع الأزمات والكوارث، ط1، دار أبو المجد للطباعة.
- العكيدي، بدوي الألوسي (2019): متطلبات نجاح التخطيط الاستراتيجي ودورها في استراتيجيات إدارة الأزمات دراسة ميدانية في الشركة العامة لمعدات الاتصالات والقدرة مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 11، عدد 26.
- العناتي، ختام عبد العزيز وبدر خان، سوسن سعد الدين، المبيضين، محمد أحمد (2018): دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات من وجهة نظر عينة من موظفي جامعة عمان الأهلية، دراسات، مجلة العلوم التربوية، المجلد 45، العدد 24.
- العوين عبد اللطيف (2019): التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي في الرسائل العلمية بالجامعات السعودية "دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد(182) الجزء الثاني، مصر.
- كردي، أحمد السيد (2019): خصائص التخطيط الاستراتيجي، بوابة كنانة أونلاين.
- الكناني كامل (2017): التخطيط الاستراتيجي، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، العراق، مقال.
- المطيري، فيصل سعد متعب (2011): تأثير استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي، رسالة ماجستير،قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط. عمان، الأردن.

- محمد إيثار عبد الهادي (2011): اسـتراتيجية إدارة الأزمات تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسـلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 17، عدد 64، ص 47-63.
- محمد، عادل صادق (2007): الصحافة وإدارة الأزمات، ط1،القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع،ص84.
- مكاوي، حسن (2005): الإعلام ومعالجة الأزمات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- وليد، طلحة (2020): التخطيط الاسـتراتيجي الإقتصـادي والرؤى المسـتقبلية في الدول العربية، مقال صـندوق النقد العربي، دراسات إقتصادية، العدد 69-20-20.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- -Shapivc. j. (2003) .Strategic Planning. toolk it,civicus: world alliance for critizen participation, retrieved from :http://www.civicus.org
- Okun.(2003): succession planning and talent retention,p4-6
- william R. king ,(1983): Evaluating Strategic Planning System, volume 4,1ssue 3,p.263-277,wiley online library